شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٩١) ٢٠١٠/٥/١٥



هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

ماوراء الإرتدادات الدينية.. الوهابية تخلق تطرّفاً ضد الدين

ملاحدة نجد الوهابيّة!

سهرة مع ملحد سعودي للشيخ الكويتي محمد العوضي، فتوى بأن العاب البلاي ستيشن حرام، حقوقيون ينددون بجلد امرأة سعودية راجعت القضاء دون محرم، فتوى وهابية بتحريم سفر الزوجين لقضاء شهر العسل في بلاد الكفر، الدربية: طالب سعودي يروي كيف أصبح ملحداً و(الموسس في مدرستي)، شيوخ سعوديون يفتون بتحريم الفيس بوك والأزهر يقول حلال!، عاجل: أكبر ملحد سعودي يصرح له بمحاضرة [illegible] الإلحاد يغزو الإنترنت [illegible] السعودي الملحد والمادة 18، تحريم استخدام الدف والطبل للرجال فقط، مقتل المتنصرة فاطمة المطيري من أبناء السعودية بيد أخيها، فتوى تحريم كلمة (تحياتي) مكذوبة على العثيمين، الملحد الصادق ثامر، تحريم [illegible] ملحد سعودي [illegible] العلماء بمنع بيع الزهور وبيعها في الفلانتاين، قصة توبة ملحد [illegible] الزامل، لا يجوز اهداء الزهور لى المريض في المستشفى، صرخة ملحد سعودي، لا يجوز لبس عباءة الكتف، مذكرات ملحد سعودي، الشيخ التويجري وآخرون يحرمون لعب كرة القدم، مقالة انتحار ملحد للشيخ سليمان الخراشي، الشيخ العثيمين يحرم لبس القبعة حتى للجنود، كيف يعيش الملحدون في السعودية؟ بعضهم يصلي لأنه خائف، فتوى تحريم البوفيه المفتوح للشيخ الفوزان، الملحدون في السعودية لا يعرفون القراءة والكتابة، فتاوى وهابية تحرم الرسم للأشخاص والأشجار والحيوانات، ملحد سعودي سابق يشكف أبعاد [illegible] الإلحاد، فتوى تحرم مشاهدة المسلسلات التركية، 118 شيخاً وهابياً يوقعون [illegible] يرفض [illegible] المرأة [illegible] يتهمون [illegible] الإلحاد، فتاوى تبيح زواج المسيار وأضرابه، الإس[illegible] الذكي، [illegible] رسالة والمنار واقرأ، ملحدون سعوديون في فيلم الهروب من [illegible]ية، فتوى تحريم الإنترنت على المرأة بدون محرم، باحث سعودي: ابن رشد ليس ملحداً، تحريم المظاهرات في السعودية نصرة لفلسطين، ملاحدة بلدي: الليبراليون السعوديون ينشرون الإلحاد عنا

عبدالله القصيمي: ملحد سعودي، مالداعي لتمجيده، تحريم الاحتفال بالمولد النبوي، مأساة ملحد مشغول بالبحث عن الله، تحريم العمل في البنوك السعودية وشراء أسهمها، ملحد شاب يسلم على يد داعية سلفي، تحريم شراء أسهم بتركيبه، الإلحاد بين السرية والمجاهرة: السعودي الراوندي مثال على ذلك، فتوى تحريم أفلام كرتون البوكيمون وميكي ماوس، حوار بين ملحد ومؤمن، فتاوى تحرم الخروج على آل سعود، قصة واحد ملحد فتنته [illegible]ات الر[illegible] سعودي [illegible] الله ووجود الجنة والنار لعنه الله فضائح موقع ليبرالي سعودي [illegible] الليبرالية في السعودية يعترف بأنه ملحد على قناة العربية

لمن لا يعرف الملحد عبدالله القصيمي، سعودي [illegible]حد يسب الله ويستهزيء به، سلفي يتمنّى: الملك عبدالله يأمر بتنفيذ حد الردّة على ليبرالي سعودي ملحد، سعودي قح: أنا ملحد وأحب أقنع المتدينين بعدم صحة دياناتهم وبصحة الإلحاد، كافة المشاركات سعودية: الموسوعة الإلحادية ترحب بكل ملحد يستطيع أن يحاور، من ينتقدني علماني ملحد، منتديات أحلى سعودي: أقوال الملحدين في إنكار الخالق العظيم، السلطات تحظر موقع مواطن سعودي أعلن الحاده، القصيمي.. قصة وحكاية ملحد، ملحد يدعي الألوهية [illegible] بوك، كم تعتقد نسبة الملاحدين في السعودية، [illegible] الحجر على نبي الإسلام، من [illegible] إرهاصات [illegible] معتزلة، موقع بنات السعودية: [illegible] أنا [illegible] السعودي ملحد كافر!، موقع الليبرالية [illegible] الحمد [illegible] إقفال صفحة الملحد، الملحدون ورمضان، من [illegible] ملحد، قصة [illegible] عبدالله القصيمي، الملحدون يستهزئون بالشيخ محمد بن عبدالوهاب، معركة فتاوى بين شيوخ تونس والسعودية حول الاختلاط، داعية سعودي يقترح هدم المسجد الحرام لحل مشكلة الإختلاط، مناظرة: المجتمع السعودي يعج بالزنادقة والملحدين والمرتدين، منتدى أنصار السنة: إعلان إسلام الأخ (ملحد) سابقاً!، سيد قطب يحاور ملحد سعودي



تقرير أمريكي: أوباما يغطي انتهاك الحريات الدينية في السعودية



الوهابية.. مطيّة سياسية مجدداً



THE SAUDI CASH MACHINE!



بلد منهوب ينتظر كوارث جديدة



جداليات الوطنية: بركان الهويات الفرعية



معركة الإختلاط بين السلفيين الى أين؟



الوهابية: لماذا الولاء المطلق لآل سعود؟

هذا العدد

الدولة الوهابيّة

لنبدأ من نقطة حاسمة: يزعم الأمير سلمان بأن لادعوة (وهابيّة) وأتحدّى من يأتي بحرف يثبت مخالفة الشيخ للكتّاب والسنة، كما جاء في كلمة له خلال ترؤسه لاجتماع لجنة تطوير الدرعية في ١٤ مارس الماضي، واعتبر أن أعداء الدعوة الإسلامية هم من ألبسوها هذا المسمى.

وفي ٢٠ إبريل الماضي، بدا الأمير سلمان أشدّ إصراراً على مواجهة مطلقي وصف (الدعوة الوهابية)، فكتّب ردّاً على مقالات نشرتها صحيفة (الحياة) في عددها الصادر في ٢٩ مارس بعنوان (الدعوة الوهابية) للدكتورة بصيرة الداود، ومقالاً في ١٢ إبريل للكاتبة نفسها بعنوان (أمانة التاريخ بين الشيخ الإباضي والشيخ السلفي)، وتعقيباً في ١٥ أبريل لخليل بن عبدالله الخليل بعنوان (نظرية الشويعر ليس لها أساس). وكتب الأمير سلمان ردّاً على هؤلاء خصّصه لنقض وصف الدعوة الوهابية، على أساس أنها دعوة غير مستقلة عن الدين الإسلامي، بل هي عودة إليه. واحتّج في ذلك برسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكتاباته التي من قرأها سيتبيّن له (عدم وجود جديد في تلك الدعوة يخالف الكتاب والسنة ويخالف منهج السلف).

كل ماقاله الأمير سلمان يحوم حول وصف (الوهابية) للدعوة التي ظهرت في الجزيرة العربية خلال القرنين الماضيين، وتحوّلت الى المذهب الرسمي للدولة السعودية، بحيث نظر إليه علماء المذاهب الإسلامية الأخرى في العالم الاسلامي بأنه يمثّل مذهباً مستقلاً بفعل تشدّد مواقفه من المسلمين غير المنتمين لمذهبه التكفيري، واعتباره كل من هو خارج خطّه العقدي والفقهي خارجاً عن مذهب التوحيد.

أحدهم علق على كلام الأمير سلمان قائلاً: لن يتحداك أحد يا سمو الامير؟

الوهابيه تفسير متشدد للكتاب والسنه، الكل يقول من جميع المذاهب أنه يعود الى الكتاب والسنه ولكنّه يفسر ما ورد في الكتاب في السنة فيدخله جميعاً في باب الاجتهاد، والإجتهاد له قاعدة وضعها مؤسس مصطلح الفقه الامام الشافعي عندما قال إن رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب، واشتهر عن الامام أبي حنيفة قوله: إن قولنا رأي فمن جاء بأفضل منه أخذنا به. ولم يجرأ أحد منهم على القول بأن قوله هو الحقيقه، وهو ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، بل ان الامام أحمد بن حنبل كان ينهى من يكتب عنه فتاويه، لذلك لا يوجد كتب له، ولكنّ الشيخ محمد بن عبدالوهاب كان يصر دائماً في جميع رسائله بأن ما هو عليه هو ما كان عليه الرسول والصحابه، وهو الاسلام وما عداه باطل، وهذا هو التطرّف بعينه، فيجبر الناس على رأيه، ومن يخالفه فقد خالف الكتاب والسنه، وما كان عليه السلف مما جعله يحمل على المخالفين، ويحارب من يختلف معه على رأسهم أخوه سليمان. وهنا يكمن الخلاف مع الوهابية، الغريب أن كل من سقط في معارك الشيخ محمد بن عبدالوهاب هم ابناء الجزيره العربيه بالذات في نجد والحجاز.

علّق آخر: كفروا الدول الإسلامية جميعها من مشرقها الى مغربها وبعد أن انتهوا من الدول الإسلامية أتوا لما هو داخل السعودية وبدأوا بالتكفير حتى وصلوا الى تكفير الشعب كله ويقول - أي الأمير سلمان - أأتوا لي بحرف واحد؟. ويورد نصّاً للشيخ محمد بن عبد الوهاب الى قاضي الدرعية عبد الله بن عيسى جاء في نصّه (وأنا أخبركم عن نفسي والله الذي لا إله إلا هو لقد طلبت العلم وأعتقد من عرفني أن لي معرفة وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى لا إله إلا الله ولا أعرف دين الإسلام قبل هذا الخير الذي منّ الله به، وكذلك مشايخي ما منهم رجل عرف ذلك ، فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى لا إله إلا الله او عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت ، أو زعم عن مشايخه أن أحداً عرف ذلك فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه)، وقال في مقتل عثمان بن معمر (أن عثمان بن معمر مشرك كافر فلما تحقّق أهل الإسلام من ذلك تعاهدوا على قتله بعد انتهائه من صلاة الجمعة وقتلناه وهو في مصلاه بالمسجد في رجب (١١٦٣هـ) وفي اليوم الثالث لمقتله جاء محمد بن عبد الوهاب إلى العيينة فعيّن عليهم مشاري بن معمر وهو من أتباع محمد بن عبد الوهاب). فكيف يكون الرجلاً مشركاً كافراً ويقتله وهو في الصلاة؟!

كل الذين اطّلعوا على كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) بأجزائه الإثني عشر، والذي جمعه الشيخ عبد الرحمن بن محمد القاسم الحنبلي النجدي، المتوفي عام ١٣٩٢هـ، وطبّع عدّة مرات، من بينها طبعة على نفقة الأمير سلمان صدموا بما اشتمل عليه الكتاب من أحكام بالتكفير ضد فرق، وقبائل، ومناطق، ومذاهب، وعلماء. فقد وصف علماء الوهابية علماء نجد غير الوهابيين وكذلك القضاة بالجهل بالإسلام، وأن علماء الحنابلة وغيرهم الذين عاصروا الشيخ محمد بن عبد الوهاب مشركون شركاً أكبر يخرجهم من الملّة. وأن المسلمين بنجد والحجاز ينكرون البعث، وأن مكة والمدينة ديار كفر وأهلها كفّار، وتتسع قائمة الكفار لتشمل: البدو، وقبيلة عنزة، والظفير، وأهل العيينة والدرعية، لتستوعب السواد الأعظم من المسلمين، وتكفير من يتحرّج من تكفير من (كفّرهم الله!)، وتكفير أهل الوشم وسدير والإحساء ونجد، بحجة عبادة الحجر والشجر، وتكفير بلاد الشام ومصر والعراق.

فيض غير منقطع من الأدلة على فرادة (وهابية) في المجال الإسلامي العام، ولا يمكن لها أن تنسجم بحال مع خط المذاهب الاسلامية عموماً، ولولا وجود (الدعوة الوهابية) لما قامت الدولة السعودية، فقد وفرت هي الغطاء للغزوات والحملات الدموية ضد المناطق والقبائل والجماعات، فما قامت الدولة إلا على جماجم الأبرياء الذين كان تكفير (الوهابية) لهم حكماً بالاعدام بحد السيف السعودي. إنها (دعوة وهابية) أيها الأمير، ومنابع التطرّف أصيلة في هذا البلد، ولا أفكار دخيلة جاءت من الخارج كما يزعم الأمير سلطان، وقد كرّرها الأمير نايف مراراً بأنها (مملكة سلفية)، أي (دولة وهابيّة).

ماوراء الإرتدادات الدينية في السعودية

الوهابيّة تخلق تطرّفاً ضدّ الدين

سعد الشريف

الحقيقة على الأرض تقول بأن هناك ردّة حادّة عن الدين في السعودية، ليس التجلّي الوحيد لها تزايد الأفراد الذين تحولوا الى المسيحية فحسب، بل التحلّل من الدين بكامله، حتى أنك تجد تعبيرات إلحادية، ونقاشات حامية حول موضوعات تشكيكية في الدين، تدور في المنتديات السعودية، يستحيل أن تجد مثيلاً لها في أي بلد عربي آخر. كما أن درجة الإنحلال الأخلاقي غير مسبوقة في تاريخ المملكة، لا من حيث الكتابة حوله، كما فعلت الروايات السعودية ـ مزيّفة الأسماء ـ والتي انتشرت في السنوات الأخيرة، ولا من جهة تصاعد حجم التحلل ممارسة فحسب، بل أن هناك ما يشبه التنظير للتحلّل والدعوة الفجّة إليه وتمجيده.

خلال الشهرين الماضيين ارتفع منسوب كل هذا التوجّه، في ظل إسقاط المقدّس الديني، ومن يزعم أنه يمثله من مشايخ السلفية. حيث شهدنا مواجهات فكرية وتشهيرية مفتوحة، تغذّيها أطراف سياسية رسمية، عبر المقالات الصحافية والمنتديات الممولة من أمراء العائلة المالكة. لم تقف المسألة عند إشارات الشيخ محمد العريفي التكفيرية للآخر وإعلان عزمه الساذج لزيارة القدس لبث برنامج تلفزيوني؛ بل تطوّر الأمر الى طرح موضوع الإختلاط والتنديد بالمشايخ الذين قالوا بكفر من اعتقد به، والذين كان بينهم الشيخ السلفي الغامدي، ليتوّج الأمر بقضية الشيخ النجيمي وزيارته للكويت واختلاطه بالنساء ـ حسب توصيف السلفية ـ ومن ثمّ الهجوم على المفتي السعودي عبدالعزيز آل الشيخ، ولاتزال المعركة مفتوحة من كل الجهات.

ليس ما يجري اليوم يمثل تصادماً بين الإيمان والكفر، ولا بين العفّة والتحلل.. يعبّر عنه مشايخ السلفية من طرف، وفي الطرف الآخر التيار الليبرالي. كلا. فالقضية في جذورها أبعد من هذا.

يمكن القول بضرس قاطع، أن التطرف السلفي في المملكة صنع في السابق ويصنع حالياً نقيضه. وهو تطرف أدّى فيما سبق الى تحلل جمهرة عن الدين وعن الأعراف الاجتماعية أيضاً، كرد فعل. لعلنا لسنا بحاجة الى ذكر عبدالله القصيمي، الذين كان شيخاً سلفياً تكفيرياً كما تعبر عن ذلك كتاباته

> **التطرف السلفي في المملكة صنع في السابق ويصنع حالياً نقيضه. وهو تطرف أدّى فيما سبق الى تحلل جمهرة عن الدين وعن الأعراف الاجتماعية**

العديدة منذ الثلاثينيات الميلادية، ثم تحوّل الى الإلحاد والدفاع عن الشيطان نفسه في كتبه الأخيرة. هذا مجرد نموذج واحد، وهناك نماذج ليس من المستحسن ذكرها.

التطرف الديني السلفي أخرج الناس من دين الله أفواجا. وبالتالي فهو أخرج نقيضه، خاصة بين أفراد بيئة التيار السلفي الإجتماعية، والذين يأتي منهم اليوم ـ وليس من البيئات المذهبية الأخرى في الحجاز والشرق والجنوب ـ المصادمة الحادّة للمقدس، وللمشاعر الدينية. وهذا بحدّ ذاته يكشف أن الأفراد الذين تعرّضوا لضغوط السلفية فكانوا مختبر تجاربها، هم أكثر من تمرّد على التيار السلفي ومشايخه، بل وصل الحال الى التمرّد على كل ما له علاقة بالدين.

لكن هناك وجهاً آخر للقضية. ويتعلق بانسداد طرق الإصلاح السياسي بشكل تام. فهذا الجدل والتحوّل غير المسبوق في انحدار موقع السلفية ورجالها في المملكة، يأتي في ظل غياب أية حديث عن الإصلاح، أياً كانت وجهته أو طريقة مقاربته. فلماذا تحوّلت النخب ـ أو بعضها ـ عن هذا المعترك، وتركت الموضوع السياسي، وانشغلت بموضوع آخر فيه الكثير من المناكفة لمشايخ السلفية وليس للنظام السياسي ورموزه؟

يلاحظ أن النخب السعودية عامة ليست مستعدّة لدفع ثمن التغيير، ولو في حدوده الدنيا، كما فعلت نخب أخرى خليجية. كانت تلك النخب تعوّل على أن

يصلح الأمراء السعوديون أنفسهم بدون ضغط، فلما لم يحدث ذلك، ابتُنيت الآمال على إضعاف قوى المعارضة للإصلاح، وفي مقدمها مشايخ المؤسسة الدينية، والدفع بفك الإرتباط بينها وبين العائلة المالكة. وهذه الأخيرة، سوّقت اتهاماً بأن من يقف ضد الإصلاح الإجتماعي والسياسي هم المشايخ، في حين ان الحقيقة تقول أن الأمراء أنفسهم لا

التطرف الوهابي أخرج نقيضه بين أفراد بيئة التيار السلفي الإجتماعية، والذين يأتي منهم اليوم ـ وليس من البيئات المذهبية الأخرى ـ المصادمة الحادّة للمقدس

يريدون الإصلاح، وأن المشايخ مجرد جزء من التحصينات التي يستخدمونها لمنع التغيير.

ابتنيت آمال أخرى في التغيير الآتي من خلال الإنشقاقات في العائلة المالكة، وفعلاً فإن الإنشقاقات اتسعت خلال العقد الماضي بشكل كبير، ولكن امراء العائلة المالكة أثبتوا حتى الآن أنهم قد تعلّموا من تجربتهم التاريخية في الستينيات الميلادية الماضية (صراع سعود وفيصل) وبالتالي فإن الصمت والرهان على ضعف النظام من خلال الانشقاقات الداخلية، أمرٌ سلبي ولن يتحقق على الأرجح. آخرون راهنوا على ضعف النظام من خلال متغيرات إقليمية ودولية: حروب مثلاً، أو تدخلات أجنبية في الشأن الداخلي تضغط عليه للإصلاح. ومثل هذا الرهان تصاعد بعيد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، والآمال بشأنه تبخّرت أيضاً، فلا أحد من الغرب مستعد لقبول تحول ديمقراطي في السعودية في وقت تلبّي فيه العائلة المالكة للغرب كل ما يريده من خلال سياساتها تجاه القضايا العربية او من خلال سياساتها النفطية والمالية وغيرها.

الآن هناك من لا يريد أن يراهن على قواه الذاتية، ولا على مواجهة النظام بشكل مباشر، وإنما على تخريب النسيج الإجتماعي عامّة. ولكن ما يحدث اليوم ليس بعيداً عن السلطة نفسها، إن لم تكن هي وراء ظاهرة التمرّد على الدين والأخلاق. وإن الأقطاب التي تدفع بهذا الإتجاه، معروفة الأسماء، ولها صلة قويّة بأمراء محددين في العائلة المالكة، ما يعني أنهم لا يستهدفون إصلاحاً سياسياً كما يفترض عبر إزالة إحدى العقبات التي تقف أمامه، وهي قوة مشايخ السلفية الرسميين، بل همّهم الوحيد زيادة الفسحة والحرية الإجتماعية التي خنقها المشايخ بحجّة (سدّ الذرائع). وما يرجّح هذا، أن الحكومة هي التي أفسحت المجال للصحافة والمنتديات (التي هي خاضعة للرقابة المباشرة) بأن تنال من المؤسسة الدينية ورجالها، بالخبر والمقالة والنكتة والشتيمة والتعيير وتصيّد الأخطاء.

هل يمكن القول ـ إذن ـ بأن المقصود من كل هذا هو تمرير سياسات حكومية معيّنة بعد أن يتمّ إضعاف المشايخ المتشددين وقوّتهم؟. مثلاً: سواقة المرأة، التي يتداول الحديث بأنه قد يفسح المجال لها خلال بضعة أشهر؛ وكذلك مسألة الإختلاط في الدراسة في المرحلة الإبتدائية كما في العمل.

هناك رأي يقول، بأن العائلة المالكة، لا تريد التخلّي عن الشرعية الدينية المحدودة التي يوفرها مشايخ السلفية، باعتبارهم يمثلون شريحة لا تتجاوز ربع السكان، وجل ما تسعى إليه إضعافهم بشكل كبير، على أن يبقوا في اليد وقت الحاجة السياسية. بمعنى آخر،



القصيمي: خادم الوهابية الملحد!

فإن إضعاف المؤسسة الدينية شأن مؤقت، ورهين ببعض اطراف الحكم وليس كلهم (الملك وليس نايف وزير الداخلية والجناح السديري)، وبالتالي فهو لن يؤدي الى إضعاف النظام حين يتخلّى عن بعض قوته، بل سيكسب من سياسته هذه شرائح ساخطة بسبب التضييقات غير المحتملة من متطرفي السلفية، وليبرّيء نفسه ويحوّل كامل اللوم على المشايخ.

في المدى البعيد، قد يقود هذا الحراك المعارض لمشايخ السلفية الى تهيئة

الأفراد الذين تعرّضوا لضغوط السلفية فكانوا مختبر تجاربها، هم أكثر من تمرّد على التيار السلفي ومشايخه، بل وصل الحال الى التمرّد على كل ما له علاقة بالدين

الأجواء لتغيير سياسي. فتقليص اعتماد نظام الحكم على الشرعية الدينية بحاجة الى توفيرها من مكان آخر: زيادة حجم الإنجاز المادي الذي تفتقد اليه العائلة المالكة اليوم؛ أو الإنتخابات وصناديق الإقتراع.

الطريق الى ذلك بعيد، ما لم يدفع الشعب ثمن التغيير.

في بلد الهيئة والدعوة والإرشاد!

ملحدون في السعودية

عمر المالكي

مذكرة أمريكية رسمية: الملك فهد أبلغ الأميركيين بأنه ليس مقتنعاً بالإسلام لأنه دين (الإهتياج) ويرفض النظام المَلَكِي؛ وأنه يتمنى (أن يؤول هذا الدين والقيود التي يفرضها إلى زوال).

الحجاج بن يوسف الثقفي (٤١ ـ ٩٥هـ) كان والياً من قبل الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان على مكة ثم على العراق. واشتهر عن الحجاج إسرافه في الدماء، وقد ضرب مكّة بالمنجنيق في حربه مع عبد الله بن الزبير، وشكى الأهالي في مكة والمدينة من قسوة الحجاج. وفي قصة مشهورة وقعت في زمن الحجاج: بينما كان يستعد لتجيهز الجيش لخوض معركة سمع صوت طفل يقرأ القرآن، وقد استوقفه الصوت، وكان الحجاج معروفاً بحفظه القرآن وتلاوته، فاقترب الحجّاج من الطفل وقال له: اقرأ علي مما تحفظ من كتاب الله. فقرأ الطفل (إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يخرجون من دين الله أفواجا) فقال الحجاج: حسبك يا غلام لقد أخطات في الآية (يدخلون في دين الله أفواجا) وليس يخرجون من دين الله أفواجا، فأجابه الغلام: كان هذا على زمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لكن في زمن الحجاج فإنهم يخرجون من دين الله، فبهت الحجاج من بلاغة الطفل وشجاعته.

ذاك كان في القرن الهجري الأول، أما في القرن الخامس عشر الهجري فثمة رواية أخرى مماثلة تذكر بعض تفاصيلها المذكرة التي رفعتها لجنتان تابعتان للخارجية والكونغرس في بداية عهد الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون (وصل الى البيت الأبيض العام ١٩٩٢). جاء في المذكرة أن الملك فهد أخبر أحد أعضاء اللجنتين بأنه ليس مقتنعاً بالإسلام لأنه، بحسب رأيه، دين الثورة (الإهتياج) ويرفض الملكيّة كنظام سياسي. فالقرآن ينص على (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها) (سورة النمل ـ ٣٤). ولهذا السبب، فإن الملك منع تلاوة سورة النمل وسورة الكهف، وكل السور التي تدعو للعدالة والمساواة. وبناء على المصدر نفسه، فإن فهد أبلغه: (أصدرت أوامر للمطاوعة بإنزال أقسى العقوبات بأفراد الشعب، بما قد يجعلهم يكرهون الدين كله، وإنزال عقوبة أيضاً بالمسيحيين، العاملين في السعودية، بتهمة التعرّض للدين). وينقل العضو عن الملك فهد قوله (أتمنى ان يؤول هذا الدين والقيود التي يفرضها إلى زوال).

الملك فهد: (أصدرت أوامر للمطاوعة بإنزال أقسى العقوبات بأفراد الشعب، بما قد يجعلهم يكرهون الدين كله، وإنزال عقوبة أيضاً بالمسيحيين، العاملين في السعودية، بتهمة التعرّض للدين).

إذاً، فإن ما تمناه الملك فهد أصبح واقعاً، وعلى أيدي (المطاوعة)، فظاهرة التمرّد على الدين والارتداد تتمدّد في المحيط الذي نشأت فيه الدعوة الوهابية، وكرد فعل على تشدّدها. ما نقرأه من قصص المتمرّدين ينبيء عن أن المطاوعة والمشايخ المتشدّدين يشكّلون عاملاً رئيسياً في انقلاب كثيرين على الدين بنسخته الوهابية، بسبب صرامة المعتقدات، وجفاف الروح الإنسانية التي جعلت من الدين مصدر شقاء وليس عنوان محبة وسلام وأمن.

فقد تحوّلت (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وبفعل الانتهاكات المتواصلة والمنظّمة لحقوق الآدميين وخصوصياتهم، الى أحد العوامل الرئيسية في خروج الناس عن الدين (بما يحقق أمنية الملك فهد ومن قبله وبعده). القصص التي تنقلها المواقع الحوارية على الشبكة تبعث على الإزدراء من سلوك المؤسسة الدينية برمتها، ومن يقف ورائها من أهل الحكم.

نشر موقع (ساحاتنا) على شبكة الإنترنت في ٢٤ إبريل الماضي حادثة ذكرها أحد أعضاء المنتدى وكان شاهداً عليها وقعت له قبل إسبوعين من تاريخ النشر. يقول مانصه:(شباب صغار ١٨ و١٩ سنة (كانوا) خارجين من مطعم حوالي (الساعة) العاشرة، توقفت (الهيئه) بجانبهم وبدأ عضو (الهيئه) يستهزئ بلباسهما وردّا عليه فنزل من السياره، وبدأ العنف الجسدي، وحملوهما للمركز تاركينهما ٨ ساعات في العراء، ووقتها كان مطراً ورجال الهيئه تحت المظله، أحدهما كان يريد الحمام ولديه مشكلة بالقولون ورجل الهيئه يقول له: جعل قولونك ينفجر!

أخذوا ـ أي رجال الهيئة. جواليهما وقلّبوا كل الصور بهما بما فيها صور أهليهما! وأجبروهما على التوقيع على ما لافعلا!! ولم يسمح لهما بالإتصال بأهليهما حتى السابعة صباحاً وتمت إحالتهما للشرطه ومنها الادّعاء العام وبعدها أخرجا بكفالة، وقام الإدّعاء بحفظ القضيه!!) الخلاصة كما يقول المصدر وهنا بيت القصيد: (والله إن أحدهما كان لايترك الفروض الخمسة بالمسجد ومن يومها لم يقرب المسجد! الاثنين كرها البلد والنظام الذي يحمي هذه الممارسات ومصرّين على

مواصلة الدراسة بالخارج وعدم البقاء).

وصورة أخرى نقلها موقع (الوئام) على الإنترنت في ٢٢ إبريل عمّا جرى في مركز الهرم (النسيم) التجاري في الرياض. وجاء في خبر الموقع بعنوان (مضاربة وفوضى بطلها رجل هيئة)، لم يدر في خلد المواطن (ح . الحربي) وهو يرافق والدته وشقيقته الكبرى بسوق (الهرم بحي النسيم بالرياض) بأنه سيقضي ليلته في سجن مركز المنار بالرياض بلا ذنب يستحق أو جريمة إرتكبها بحق وطنه أو الآخرين.

وفي التفاصيل، بحسب الموقع، حضر شاب تظهر عليه ملامح الإلتزام في مقتبل العمر بدأ بجولة على السيارات المتوقفة أمام مركز التسوق مع انتهاء صلاة العشاء ويطالب الجميع بمغادرة الموقع للصلاة وكان الشاب (ح الحربي) قد ركب سيارته ولحقت به والدته وشقيقته لركوب السيارة بانتظار فتح المحل لإعادة إحدى القطع التي تم شرائها ولكن المفاجئة كان ذلك الأسلوب القاسي الذي انتهجه الشاب الملتزم والذي عرّف بنفسه بأنه من رجال الهيئة وحدث تلاسن قاس فيما بينهما لتنتهي المشكلة بعد تدخل الحضور.

ومع افتتاح المركز التجاري، وأثناء حديث مراسل موقع (الوئام)، مع الشاب ح. الحربي حول الحادثة وقعت مداهمة أخرى قام بها رجل الهيئة نفسه وهو في حالة عصبية شيدة ليهاجم الشاب ويتهمه بأنه أسقط شعيرة من شعائر الإسلام، ويجب أن يعاقب ويتم اقتياده إلى مقر الهئية فوراً (لتأديبه) وحاول الحضور فك الخلاف إلا أن رجل الهيئة بدا متعنتاً ومترصداً للشاب وعائلته من خلال مطاردته له في أكثر من موقع.

يضيف الموقع: بأن شاهدي عيان حاولا تهدئة رجل الهيئة وبينا له أن هنالك ظروفاً قد تمنعه من إقامة الصلاة بوقتها، فربما يكون الرجل مسافراً فجمع صلاة العشاء بالمغرب وليس لكم حق في استخدام هذا الأسلوب المنفّر من الدين ومشاجرة هذا المواطن أمام والدته التي بدأ عليها التعب والانهيار، عندها قام رجل الهيئة بسحب الشاب مما تسبب بدفع والدته التي سقطت أرضاً أمام الحضور وحصلت هنالك مشاكل ومضاربات بعد تدخل رجل عسكري مرافق للهيئة وكذلك رجل الهيئة الآخر وحدثت مشاكل عديدة في المحلات الخارجية وسط صياح من النساء وترويع للأطفال المتسوقين.



فهد: أخرج الناس من دين الله أفواجا!

لم ينته السيناريو بعد، فيبدو أن رجل الهيئة أصّر على تصعيد الموقع، ويقول شاهد عيان: قمنا بإخراج الشاب من السوق وركب سيارته وترافقه عائلته إلا أن المفاجأة هي انطلاق سيارة الهيئة من الجهة الأخرى لتوقف سيارة الشاب (ح الحربي)، والذي فقد أعصابه وبدأ في حالة غضب عارمة وصراخ كبير وفشلت محاولات والدته لتهدئته وقام بعكس المسار بطلب من الحضور وعندما قفز فوق الرصيف تفاجأ بسيارة أخرى للهيئة تحاصره وتوقف عندها وهو في حالة من الغضب،

ظاهرة التمرّد على الدين والارتداد تتمدّد في المحيط الذي نشأت فيه الدعوة الوهابية، وكرد فعل على تشدّدها. التشدّد ولّد الإلحاد بسبب صرامة المعتقدات وجفاف الروح الإنسانية

وشهد الموقع تجمهر عدد كبير من المواطنين والمواطنات وقامت النساء المتسوقات بإطلاق هتافات تطالب رجال الهيئة بالخوف من الله وترك المواطن المغلوب على أمره فلم يفعل شيئاً يستدعي كل ذلك. ويقول أحد الشهود: بعد حضور سيارة الهيئة الأخرى قال أحد المواطنين أنا شاهد على كل ماحدث وسوف أسجل شهادتي في مركز الشرطة نظراً لتجاوز البعض حدوده واستغلال نفوذه في ظلم الآخرين ليقوم العسكري المرافق بمهاجمة الشاب (الشاهد) والقبض عليه وإرغامه على الركوب بسيارة الهيئة، لأنه ذكر أنه سيشهد بالحق على تجاوز رجل الهيئة مما تسبب بحالة من الفوضى والإرباك للمتسوقين وعلى الفور ذكر العديد من المواطنين أنهم مستعدون للشهادة ضد تصرف رجال الهيئة..

ماجري في (النسيم) ليس استثناءً، فبإمكان المرء أن يعثر من خلال عملية واحدة في محرّكات البحث على شبكة الانترنت على فيض من القصص المماثلة، إن لم تكن أشد إيلاماً وهي شاهدة على تجاوزات المؤسسة الدينية بكل فروعها والتي أدّت في بعض الحالات الى القتل، والاعتقال التعسفي، والتعذيب الوحشي، والاهانات، والتشهير.

ماذا يمكن توقّع ردود فعل قطاع واسع من الشباب على مثل هذه التصرّفات التي تتم بإسم الدين، وماذا سيؤول حال الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً، أو حتى سلكوا سبيل الالتزام الديني في وقت متأخر. لنقرأ ما أوردته دراسة صدرت مؤخراً عن مركز (أبواب) للإعلام ونشرت بتاريخ ١٨ إبريل الماضي. حيث حازت المواقع العلمية والإسلامية على نسبة صفر ٪، بالنسبة لاهتمامات السعوديين، والمواقع الإخبارية والصحفية على نسبة (٤٪) فقط، فيما استحوذت مواقع الخدمات على نسبة ٣٦٪، وذلك في دراسة شملت أول ٥٠ موقعاً يتصفحها السعوديون على الإنترنت. واعتبر الباحث رأفت صلاح حصول المواقع الإسلامية على نسبة صفر٪ أنها (نسبة متدنية للغاية في مجتمع نسبة المسلمين فيه ١٠٠٪ تقريباً). وأشار إلى أنه (من خلال ٥٠ موقعاً يتصفحها السعوديون لا يوجد فيه موقع إسلامي واحد)، وعد الأمر (مخيفاً للغاية لاسيما أن أول موقع إسلامي يتابعه السعوديون يأتي في الترتيب الـ١٤٣ وهو موقع

(طريق الإسلام). وأوضح صلاح أن (هذا يدل على حال واهتمامات المتصفحين السعوديين، وهو أمر جدير بالتأمل حيث يفترض أن تمثل السعودية في نفوس العرب والمسلمين وصفاً مقدساً، مستمداً من الأرض المقدسة والمستوى الديني في السعودية). وفي تعليقة على اهتمام المتصفّحين السعوديين للمواقع الإخبارية والصحفية والتي بلغت نسبة (٤٪) فقط، يقول الباحث: (تعد نسبة ضئيلة جداً، إذا وضعنا في اعتبارنا أن ٩٦٪ من المتصفحين السعوديين لا يكترثون بما يحدث حولهم).

يعلّق أحد كتّاب المواقع الحوارية السعودية متسائلاً:هل أن الضغط والوعظ الديني أثبتا فشلهما ففرّ الشباب إلى الضفة الأخرى كي يعيشوا مثل بقية الناس؟ ويجيب بـ: نعم، ويمضي في أسئلته: هل الازدواجية والعيش بأكثر من وجه تجرّ المجتمع إلى هوية أخرى وإلى نمط آخر من الحياة غير مبالين بما يتلقون كل يوم من أفكار لا تسمن ولا تغني من جوع ولا تملأ الفراغ المادي الذي هو ضرورة يصعب تجاوزها فالحياة ليست كلها روحية؟ ويجيب كذلك بـ نعم.

في مقالة مطوّلة للشيخ عائض بن سعد الدوسري بعنوان (عقولنا تحت القصف) نشرتها مجلة (المنار الجديد)، عدد شوال ١٤٢٩، أكتوبر ٢٠٠٨ ما يلفت إلى ظاهرة التمرّد على الدين وسط الشباب في منطقة نجد. يقول الشيخ الدوسري بأنه تلقى اتصالاً قبل سنوات من شاب مبدياً رغبتة الشديدة في مقابلتي بصورة شخصية. يقول: وكان أولَ شيءٍ استوقفني منه مظهرُه، الذي يوحي أنه شاب متدين فاضل. بدأ الشاب في طرح أسئلة تدور حول (المسائل الوجودية الكبرى) وناقشني فيها.. يستدرك الدوسري: كان ذلك منذ زمن، ثم ازداد اهتمامي بهذا الموضوع.. كنتُ أعتقد اعتقادًا جازمًا أن بلادي – السعودية – في منأى عن تلك الأخطار الفكريَّة، كان ذلك اعتقادي الراسخ حتى زمنٍ ليس بالبعيد..) وقد أرجع ما جرى لاحقاً الى عوامل خارجية: العولمة، والانفجار الثقافي الهائل.. والحرب الفكرية التي تشنّها جهات أجنبية، ودور القنوات الفضائي الخارجية..وأضاء في وقت لاحق على دور (تصرفات كثير من المتدينين والتي تحلّت بالقسوة والخشونة في التعامل مع الآخرين).

في ظل صراع التيارين الليبرالي والتقليدي، ثمة تيار شبابي، بحسب الشيخ الدوسري، (حديث، منقطع عن الجذور، ومتمرد على التصورات التقليدية والتنويرية، منكر للرب، هاجر للعبادات، ويقتات على النقد والصراع الجديد بين ما يُسمى بالمحافظين والليبراليين الجدد..). واعتبر الروايات التي تطرح بين حين وآخر ومن خلال الكتابات واللقاءات التلفزيونية والكتابات الحادة، والتي تصل إلى الإلحادية، أحد أبرز افرازات (البيئة التنازعية القلقة) كما يصفها. يقول: (لقد كنتُ أشكك في انتماء كثير من تلك الأسماء – التي تكتب في تلك المنتديات – إلى وطننا، وكنتُ أظنهم أجانبَ يتخفون بالأسماء الوطنية؛ لتمرير أفكارهم الإلحادية، لكن بعد

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حققت حلم الملك فهد، فانتهاكاتها المتواصلة والمنظّمة لحقوق الآدميين وخصوصياتهم، مثّلت عاملاً أساس في خروج الناس عن الدين

متابعة دقيقة لتلك المنتديات وتلك الأسماء، وطريقتها في الكتابة، ولغتها ولكناتها، وما كُشف منها عن طريق الصدفة، دلَّ دلالة واضحة أن كثيرًا منها ينتمي لنا ولبيئتنا، وهذه حقيقة مؤلمة جدًا). ويضيف (ثم زاد قناعتي الجديدةَ رسوخًا، ما حدث لي شخصيًّا في السنوات الأخيرة، حيثُ قابلتُ واتصل بي كثير من الشباب الذي يُخفي إلحاده، أو على أقل تقدير شكوكه في كل شيء!).

وينقل الشيخ الدوسري من وحي تجربته الشخصية (لقد زارني – فقط – السنة الماضية (٢٠٠٧) في مدينة الرياض ما يُقارب ثمانية من الشباب، كل منهم على حدة، وهم – والله – من أذكياء الشباب، وعلى قدرٍ عالٍ من



الهيئة: قمع المواطن باسم الدين

الثقافة العامة، وقد صارحوني بإلحادهم..). ويذكر مثالاً آخر عن (مجموعة من الشباب، يتجمعون كل نهاية أسبوع، ويعقدون جلسات فكرية، تُروَّج فيها الأفكار، وتُوزَّع فيها الكتب الإلحادية. ومجموعة أخرى من طلاب التخصصات العلمية يُناقشون نظرية "تشارلز داروين" بإعجاب وإكبار، ويعبِّرون عن إيمانهم بها في ثوبها الجديد المطور، وأنه لا وجود لخالق لهذا الكون، وكل هذا بفضل ما تبثه بعض القنوات العربية، والمحسوب بعضها على السعودية). يضيف الدوسري (بعض هؤلاء الشباب الذين التقيت بهم، أخبَروني أن أصحابهم كثرة كاثرة..). وللعلماء نصيب في تكاثرهم (لقد حدثني أحد الشباب – الذين تأثروا ببعض الشبهات – أنه ذهب إلى أحد العلماء الكبار؛ كي يدفع عنه آثار تلك الشبهات بالحجج العقلية والنقلية، فإذا به يُصدم بهذا العالم الجليل وهو يطرده من مجلسه، ويُهدده باستدعاء الشرطة!).

ما يمكن الخروج به من المطالعة أن عوامل التمرّد على الدين هي:

- التشدد الديني وسوء استعمال السلطة الدينية
- الاستبداد السياسي خصوصاً ذاك المؤسس على مدّعيات دينية
- الانفتاح الثقافي والاجتماعي الناشيء عن العولمة

بعض المواقع الحوارية السعودية يشرف عليها ويشارك في مداخلاتها أفراد هم في الغالب من المنتمين سابقاً للتيار السلفي، ويشعر من يتصفّح هذه المواقع أن ثمة نزعة تمرّد تضطرم داخل جيل جديد من الناقمين على الدين، في ظاهرة لا تكاد تجد نظيراً لها في مواقع حوارية أخرى، والأخطر ما فيها أن الظاهرة تأخذ وتيرة متصاعدة، وتهدد الحصون التقليدية من الداخل.

THE SAUDI CASH MACHINE!

سخاء سعودي وفق الشروط الأميركية

استثمار تريليون ريال سعودي لإنعاش الإقتصاد الأميركي

فريد أيهم

الثروة الوطنية.. كيف تتشكّل مواردها، مخارجها، مصيرها؟ سؤال يندرج في خانة (المحرّم) والـ (سري جداً)، ولا يجوز لأحد الإطّلاع عليه، بل ليس من حق أي كان، باستثناء عصبة صغيرة في العائلة المالكة، مجرد التفكير في طرحه للتداول العام، وسينال صاحبه أشدّ العقاب في حال تجرأ أحد على السؤال عن الثروة الوطنية.

نسمع قصصاً كثيرة عن أحجام الثروات الخاصة بالأمراء، ونقرأ أنباءً عن حسابات بعض الأمراء في البنوك الأوروبية والأميركية، وقد تتصدّر أسماء أمراء قائمة الأثرياء في العالم، ولكن ليس هناك ما يخبر عن مصادر تلك الثروات، التي غالباً ما تتجاوز التسعة أصفار، وليس هناك من يتوقّع صدور كشف حساب مالي لأي من الأمراء. الملك فهد على سبيل المثال، توفي عن ثروة بلغت ما يربو عن ٤٠٠ مليار ريال، وكان نصيب أبنائه ٢٠ مليار لكل ولد، و١٠ مليارات لكل بنت. والجدير بالذكر، أن الملك فهد حكم في الفترة ما بين ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٥، أي في الفترة التي شهدت فيها البلاد عجزاً تراكمياً في الميزانية، والتي بلغت حتى العام ٢٠٠٤ الى ما يربو عن ٧٠٠ مليار ريال.

لنقل بأن ملف أزمة الدين العام قد أغلق، على أساس أن الدائنين المحليين قد صمتوا أو تنازلوا أو ربما حصلوا على مستحقاتهم، ونعلم بأن عدداً من البنوك المحلية مثل البنك الأهلي كان قد تكبّد خسائر مالية هائلة بسبب الاقتراض المالي الضخم من قبل الحكومة، أو بالأحرى من قبل العائلة المالكة، حتى أن حجم الديون تجاوز ٣٠ مليار ريال. لاشك أن الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٤ وحتى الآن، تراكمت، وبسبب ارتفاع أسعار النفط، ثروة وطنية هائلة وكان يفترض توظيف تلك المداخيل في مشاريع تنموية ومعالجة المشكلات الملحّة والعاجلة مثل البطالة، وتردي الخدمات العامة، وانهيار النظام التعليمي.

حسناً، بإمكان المرء أن يبذل قليل جهد ليتعرّف على أداء الحكومة في هذه الفترة، وكل ذلك تعكسه مواقف الشباب وكتاباتهم ومدوّناتهم على شبكة الإنترنت حول موضوع البطالة، والذي لاتزال تمثّل كابوساً لم يخرج منه قطاع كبير من الشباب العاطلين عن العمل، الى حد أن نسبة البطالة أخذت في الارتفاع، بموازاة تقهقر معدلات الأجور، وفي هذا العهد باتت الخريجات يحملن ملفات طلبات الوظيفة معهن بحثاً عن وظائف في القطاع التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا العهد بدأ الحديث عن نساء يعملن خادمات في بيوت خارج البلد. وما يقال عن التوظيف، ينسحب على الخدمات العامة، ويكفي مشاهد السيول والفيضانات والضحايا الذين فقدوا أرواحهم لمجرد هطول (أمطار غزيرة) في

النساء السعوديات يعملن خادمات في الخارج، ومشاهد البؤس تتخفّى وراء ناطحات السحاب الملكيّة، ومئات مليارات الدولارات للأمراء تملأ البنوك الغربية

جدة، والطائف وعسير وتبوك والدمام وأخيراً الرياض، أما الخدمات الصحية فحال المستشفيات الحكومية يخبر عن أوضاع لا يمكن انطباقها على دولة نفطية.

تلك الصور المتقابلة، بين ثروات تتراكم في حسابات الأمراء، وتردّي الأوضاع المعيشية والإقتصادية للسكّان، يبرز مشهد آخر، كنّا قد افتقدناه منذ حرب الخليج الثانية حين أوقفت العائلة المالكة، وبفعل نضوب الاحتياطي المالي للمملكة لتسديد فاتورة حرب الخليج الثانية، القسم الأعظم من عطاياها للخارج، دولاً، وجمعيات دينية، وأحزاب سياسية، وشخصيات. غياب تلك الصورة لم يكن بمحض إرادة الملك أو الأمراء الكبار، ولكّنه بسبب أزمة مالية لم يكن بالإمكان الخروج منها بسهولة. عادت الصورة مجدّداً منذ العام ٢٠٠٤، حيث بدأ الفائض المالي يكسو الموازنة السنوية، وبدأت شهية الأمراء إزاء الاستئثار بالثروة الوطنية بالعمل بأقصى ما يمكن أن تصل إليه، وبدأ الأمير نايف، وزير الداخلية، بافتتاح السباق بين الأمراء نحو بيت المال، حين اقتطع ٣٠ مليار ريال لتطوير الأجهزة الأمنية ومكافأة رجال الداخلية لما قاموا به لمواجهة الجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة. وما لبثت أن اندلعت الغرائز الشرّيرة لدى باقي الأمراء، وكان الأمير سلطان، ولي العهد، من كبار الهوامير الذي بلع (الأخضر واليابس)، حتى أطلق عليه الناس (أبو الشبوك)، لفرط ما سيّج من أراض عامة واعتبرها من أملاكه الشخصية، وليس أبناء الأمراء من سياسات آبائهم بمنأى عن ذلك.

من جهة ثانية، تفتّحت عيون الدول، وخصوصاً الكبرى منها، والأحزاب السياسية، والجمعيات الدينية، والشخصيات على ما تحصده المملكة من مداخيل نفطية، فكانت شركات السلاح في أوروبا والولايات المتحدة تكثّف اتصالاتها ووسطائها للحصول على صفقات عسكرية مع أحد تجّار السلاح المحليين من آل سلطان وآل نايف. في الوقت نفسه، كانت الشركات النفطية الغربية ذات الروابط الوثيقة بكبار المسؤولين في الحكومات الغربية تحمّل الرسائل الى الرؤساء ونوّابهم لإقناع الحكومة السعودية بمنح تلك الشركات امتيازات نفطية أو إبرام عقود بيع بمواصفات خاصة سواء العاجلة منها أو الآجلة.

ناشط إصلاحي تساءل: هل تحوّلت بلادنا الى (جمعية خيرية)، أم أنها لم تعد تُعرَف إلا بما تجود به من أموال الشعب..فرجل البيت الأبيض أوباما يطلب من الملك عبد الله في قمة الثماني في لندن بالمساهمة في حل الأزمة المالية العالمية، التي هي أزمة أميركية بامتياز، وقد نسمع عن مطالبة اليونان للملك عبد الله بالتدخل لحل الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها اليونان وانقاذها من حافة الإفلاس (٤٠٠ مليار يورو).

ما هو جديد في السخاء السعودي المشروط بالحماية الأميركية، النبأ الصادم الذي تم تمريره بهدوء الشهر الفائت حول استثمار تريليون ريال سعودي مع الولايات المتحدة. فما حقيقة الأمر؟

في نهاية شهر إبريل الماضي، سافر وفد سعودي رسمي رفيع المستوى برئاسة وزير التجارة والصناعة، وبمشاركة كل من وزراء المالية، البترول، التعليم، ورئيس هيئة السوق المالية، وكبار رجال الأعمال والشركات في المملكة إلى الولايات المتحدة لعقد منتدى فرص الأعمال السعودي ـ الأميركي. الأهم في الزيارة هو عرض المملكة حقيبة استثمارية تقدّر قيمتها بنحو تريليون ريال على الجانب الأميركي، تشمل عدداً من الفرص الاقتصادية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وستتركّز على مجالات: الطاقة، البتروكيماويات، الكهرباء، المياه، البنية التحتية، المعرفة، الأسواق المالية، التجارة والاستثمار، وعرض المبادرة الزراعية، في الوقت الذي سيعمد فيه الجانبان إلى زيادة حجم التبادل التجاري خلال الأعوام المقبلة. ومن المفترض أن يتم توقيع خمس إتفاقيات رئيسية الى جانب اتفاقيات فرعية أخرى.

الجدير بالذكر، أن الملتقى الاقتصادي الذي انعقد في شيكاغو في يومي ٢٨ ـ ٢٩ إبريل الماضي، جاء ثمرة اللقاء الذي جمع الملك عبد الله والرئيس الأميركي السابق جورج بوش قبل أعوام، وانبثق عنه تشكيل لجنة عليا للحوار الاستراتيجي السعودي الأميركي برئاسة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ونظيره الأميركي.

زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين المملكة والولايات المتحدة هو العنوان المعلن للملتقى الاقتصادي، ولكن ما هو أعمق من ذلك أن ثمة التزامات سعودية مطلوبة لدعم الاقتصاد الأميركي، من خلال تدوير مداخيل النفط واستثمار العائدات في الدورة الرأسمالية الأميركية، في مقابل الدفاع الاستراتيجي عن النظام السعودي. وبحسب عمر باحليو، أمين عام التجارة الدولية في الغرف التجارية السعودية، فإن (المملكة لن تجد أفضل من أمريكا، كما أن معظم المواصفات التي بنيت في السعودية بنيت في الأساس على المواصفات الأمريكية.. وعمر العلاقات بين البلدين ٧٠ عاماً، وظلت صامدة ضد أي استهداف، كما أن أمريكا تنظر إلى المملكة نظرة مختلفة بحكم أنها مركز استراتيجي مهم في الشرق الأوسط، وقوي في مجال الطاقة، والعالمين العربي والإسلامي).

الصندوق السيادي بلا سيادة

على صعيد آخر، أفاد تقرير للأمم المتحدة صدر في سبتمبر من العام الماضي (٢٠٠٩) أن الصناديق السيادية التابعة لأربع حكومات خليجية خسرت ٣٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على استثماراتها. وقال التقرير بأن موجودات الصناديق السيادية الخليجية الاربعة انخفضت من ١١٦٥ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٧ الى ١١١٥ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨.

يقول التقرير بأن الموجودات السعودية التي تديرها مؤسسة النقد العربي ارتفعت بشكل كبير في ٢٠٠٨ لتصل الى ٥٠١ مليار دولار بعد ان ضخت الحكومة ١٦٢ مليار دولار في صندوقها السيادي. وكانت السعودية خسرت ٤٦ مليار دولار في ٢٠٠٨ بسبب الازمة وأنهت العام ٢٠٠٧ عند مستوى ٣٨٥ مليار دولار. إلا أن التقرير لفت

تفتحت أعين الغربيين الى ثروات السعودية، بعد أن ارتفعت أسعار النفط، فحصدوها صفقات تسلّح، ورشاوى، وشراء ضمائر، وعربون حماية!

إلى أن الصناديق السيادية الخليجية لا تكشف مطلقاً عن حجم موجوداتها. وذكر التقرير ان الصناديق السيادية الخليجية، وبعد سنوات من الاستثمار الحذر لا سيما في سندات الخزينة الاميركية، اعتمدت في السنوات الاخيرة مقاربات استثمارية أكثر خطورة وسعت الى استثمارات استراتيجية في شركات عالمية والى استثمارات في الاسواق المالية والعقارية.

ليست هذه الصورة كاملة حول حجم الصناديق السيادية، فقد ذكر الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي بأن خسارة الرساميل العربية بلغت ما يقرب من ٢,٥ تريليون دولار. ولا نظن بأن غير دول



النفط الخليجية من يمتلك النصيب الأكبر من هذه الرساميل، بالنظر أيضاً الى ما قيل خلال الأزمة المالية العالمية التي تفجّرت في سبتمبر ٢٠٠٨، وقد أدركنا حينذاك بأن الرأسمال الخليجي قبل اندلاع الأزمة بلغ نحو ٣ تريليون دولار، ما يعني أن حجم الخسارة من المال الخليجي بلغ خمسة أسداس مجمل الرساميل العربية التي ذهبت في محرقة الأزمة المالية العالمية.

ما يثير الغرابة هنا، أن عوائد النفط الخليجي، والذي تمثل فيه حصة السعودية الأكبر بالمقارنة مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، لم يقدّر لها المساهمة في مشاريع التنمية المحلية، حتى بعد حساب الصادرات النفطية في مقابل الواردات السلعية والعسكرية، حيث بلغ فائض العوائد نصف تريليون دولار في الفترة ما بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦. ولكن الذي جرى أن هذه العوائد دخلت في الدورة الرأسمالية الغربية، فكان نصيب الولايات المتحدة ٣٠٠ مليار دولار، وأوروبا ١٠٠ مليار دولار، وذهب ٦٠ مليار دولار في شرق آسيا وتحديداً الى اليابان، وبقي مبلغ ٤٠ مليار دولار في الدورة المالية المحلية.

والذي جرى بعد ذلك جدير بالاهتمام، فقد حصلت قفزة هائلة في حجم الفوائض النفطية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩، فقد بلغ حجم الفوائض المالية الخليجية في سبتمبر ٢٠٠٨ نحو ٣ تريليون دولار، توظّف في الأسواق الأميركية والأوروبية. ولنا حساب ما جرى لهذه الأموال السيادية بعد انفجار الأزمة العقارية وانهيار النظام البنكي في الولايات المتحدة.

وما يبعث على السخرية أن تتكبّد السعودية خسائر فادحة في الصندوق السيادي، رغم نفي الملك عبد الله ذلك، ومع ذلك تتم دعوة الأخير لحضور مؤتمرات الاقتصاديات الكبرى في العالم، ليس للتباحث في ملف الأزمة المالية العالمية، ولكن لتقديم الدعم المطلوب للأسواق المالية العالمية، أي أن تضاعف السعودية من جهودها وحصصها التمويلية (أو الاستثمارية إن شئت) من أجل انقاذ الاقتصاد الأميركي. ولهذا السبب حضر الملك عبد الله مؤتمر لندن العام الماضي، وكان الغرض منه تحويل السعودية الى صرّاف آلي دولي.

بحث الغامدي في (صلاة الجماعة في المساجد)

نفوذ المشايخ وسلطة النظام على المحك

خالد شبكشي

ثمة فصل جديد في معركة التغيير تشهدها الساحة المحلية في المملكة على وقع تفجّرات متعاقبة لموضوعات كانت، بعضها على الأقل، بالغة الحساسية في زمن ما، ثم أصبحت ضمن عملية التداول الثقافي اليومي، وبعضها الآخر يراد إخراجه من حيز (المحرّم) الحديث عنه، بعد أن تكسّرت حلقات التهويل حوله؟

الفصل الجديد تمثّل في اندلاع جدل داخل المجتمع الديني حول موضوعات محددة من قبيل الإختلاط، حدوده ومصاديقه، وصلاة الجماعة وما تمليه من تشريعات، وقيادة المرأة للسيارة وكذلك دورها في المجال العام، وتفاصيل أخرى تندرج تحت عناوين كبيرة، وطالت حتى الدور الإرشادي للمؤسسة الدينية، ممثلاً في جهاز (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

لم يكد رئيس فرع (الهيئة) في مكة المكرمة الشيخ أحمد بن قاسم الغامدي يحسم موضوع (الإختلاط) والذي أعطى فيه رأياً فقهياً يخالف فيه المدرسة الفقهية التي ينتمي إليها، حتى أشعل موضوعاً أشد التهاباً وهو (صلاة الجماعة في المساجد)، ورأى ـ كما سيأتي ـ بأنه لا يصح الإنكار على من ينادي بعدم إغلاق المحال في أوقات الصلاة، ما أدّى إلى دخول كبار المؤسسة الدينية بمن فيهم مفتي عام المملكة الذي وصف القائلين بهذا الرأي (دعاة ضلال) و(غش للإسلام والمسلمين)، كما جاء في خطبة له بجامعة الإمام تركي بمنطقة قصر الحكم يوم الجمعة ٢٣ إبريل الماضي. وقال المفتي بأن طرح الآراء تلك في بعض الصحف والفضائيات (يريدون إبعاد الناس عن بيوت الله) وأضاف بأن (ما كتب وما قيل وما نشر وما سطرته بعض الأقلام الجائرة والآراء الضالة ممن ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً..إعلم أن كل هذا خطأ وضلال وغش للإسلام والمسلمين، واعلم أن هؤلاء الدعاة دعاة على أبواب جهنم من أطاعهم قذفوه فيها، وأنهم يريدون قطع الصلة للمسلم بينه وبين المسجد الذي نشأ وتربى على حبه). وقال (إن الملازمين على صلاة الجماعة في المساجد من علامات الخير، والمتخلفون عنها من علامات الشقاق والنفاق.. لا يتخلف عن صلاة الجماعة في المساجد إلا المنافقون..).

من الواضح أن خطبة المفتي جاءت رد فعل على بحث الشيخ الغامدي حول صلاة الجماعة في المساجد، الذي اشتغل عليه مدة عامين وخرج في مائتي صفحة ونشرته صحيفة (المدينة) وخلص فيه الى عدم الإنكار على من ينادي بعدم إغلاق المحال التجارية أوقات الصلاة. وسعى الشيخ الغامدي إلى عرض البحث على المفتي لقراءته وإبداء الرأي فيه، إلا أنه رفض ذلك، وطلب منه ألا يتحدث في أمور وقضايا شرعية ليست من شأنه، وبحسب صحيفة (الرسالة) في ٢٣ إبريل الماضي، أن المفتي (رفض الاطلاع على البحث الذي أعده أحمد الغامدي عن الاختلاط، عندما طلب (الغامدي) من سماحته الاطلاع عليه وإبداء الرأي فيه..رفض جملةً وتفصيلًا أن يرسل له مدير عام فرع رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة بحثه)..

وقال الشيخ الغامدي:(تلقيت اتصالاً من سماحته رغب فيه مراجعة ماكتبته عن الإختلاط لما قد يكون فيه من عجلة ولما في الإختلاط من مفاسد وأضرار وقد أوضحت لسماحته إن مانشر خلاصة لدراسة مستفيضة سابقة لدي تأملتها كثيراً وبضوابط شرعية وأنه إذا رغب سماحته الإطلاع عليها فسأبعث بها إليه أو أحضرها بنفسي لدى سماحته فأكتفى سماحته بذلك وأنه إنما أراد مناصحتي بصفته الشخصية ودياً في ذلك وأنه طالما أن ذلك بقناعة مني فهو أمر بيني وبين الله وانتهى الحديث بذلك).

الآراء الجريئة للشيخ الغامدي في (الاختلاط) و(صلاة الجماعة في المساجد) أحبطت مفعول تواطؤ الديني والسياسي على تحريمها لحفظ الدولة

وبحسب النتائج التي توصّل إليها الشيخ الغامدي في بحثه حول صلاة الجماعة في المساجد، أن لا دليل على وجوب صلاة الجماعة في المساجد، وأنها سنّة مؤكدة تماشياً مع رأي جمهور العلماء. وقال بأن لايصح الإنكار على من ينادون بعدم إغلاق المحلات التجارية وقت الصلاة، لكون صلاة الجماعة أمر مختلف في حكمه بين العلماء، موضحاً أن من قال بأن صلاة الجماعة سُنّة من العلماء رأى على ذلك عدم وجوب إغلاق المحلات، مع القول ببقاء الحث عليها لفضيلتها دون إيجاب.



الشيخ الغامدي

وتعتبر آراء الشيخ الغامدي تطوّراً غير مسبوق في المدرسة الوهابية والمؤسسة الدينية الرسمية، وما تحمله من آثار كبيرة على أداء المؤسسة الدينية وجهازها (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، والذي يمثّل الشيخ الغامدي نفسه أحد أركانه.

من وجهة كبار علماء المؤسسة الدينية، أن صلاة الجماعة في المساجد واجبة، وبحسب الشيخ ناصر الدين الألباني: (لا تُقبل الصلاة عندالله إلا إذا صُلّيت مع الجماعة في المسجد)، الأمر الذي يضع قطاعاً واسعاً من المسلمين في الداخل والخارج في خانة

(المنافقين) و(دعاة الضلال) بحسب المفتي.

الغامدي: صلاة الجماعة في المسجد سنّة

البحث الذي قدّمه الشيخ الدكتور أحمد بن قاسم الغامدي بعنوان (قوافل الطاعة في حكم صلاة الجماعة) جاء في نحو ٢٠٠ صفحة، ونشرت صحيفة (المدينة) ملخّصاً له في عدة حلقات ينطلق من قاعدة إصولية/ فقهية: أن تعدد الاحتمال يسقط الجزم بوجوب الجماعة في الإستدلال، ورصد تسعة أوجه لحكم صلاة الجماعة قال عنها بأنها لا تخلو من ضعف وتعسّف، وأن وجوب صلاة الجماعة كانت في بداية الإسلام لسدّ باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ، وأن الاحتجاج بحديث الهمّ المذكور على الوجوب لا يراد به حقيقته وإنما يراد به المبالغة، وأن مبالغة النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن التخلف عن صلاة الجماعة من مقاصد الشارع وسدّ الذريعة والرغبة عنها، وأن حديث (الأعمى) الذي جاء للمصطفى صلى الله عليه وسلم طلباً للرخصة والاعفاء عن صلاة الجماعة في المسجد على كثرة طرق الحديث وتعدّد رواياته فإنه ضعيف ولا يحتجّ به.

وقال الشيخ الغامدي بأن العلماء اختلفوا في حكم صلاة الجماعة إلى خمسة أقوال. الاول: قول الخوارج بعدم جواز الصلاة في جماعة إلا أن يكون الإمام نبياً أو صديّقاً. والثاني: قول أبو يعلى وابن عقيل واختاره ابن حزم ورجحه ابن تيمية، قالوا: الجماعة في المكتوبة فرض على الأعيان وشرط لصحة الصلاة، فلا تصح عندهم صلاة المنفرد، إلا عند وجود عذر شرعي، فتصح حينئذ. وناقش الغامدي هذا الرأي وقال: أما القول بأنها شرط للصحة فغير مسلّم، فإن الوجوب قد ينفك عن الشرطية حتى في العبادات، كالإحرام من الميقات، فإنه واجب باتفاق أهل العلم، عملا بحديث المواقيت، ولم يقل أحد منهم بأن ذلك شرط لصحة الإحرام.

وقد ناقش الغامدي حجيّة سند ودلالة الأحاديث وأقوال العلماء والتي ناقشها باستفاضة، تنبىء عن تمكّن الشيخ الغامدي من الموضوع. الثالث: أن صلاة الجماعة في غير عذر فرض على الأعيان، إلاّ أنها ليست بشرط لصحة الصلاة، وقالوا: إن صلاة المنفرد من غير عذر صحيحة ومجزئة، لكنه يأثم بترك الإتيان بها جماعةً. وقد حكى ابن قدامة في المغني أن هذا القول روي عن ابن مسعود وأبي موسى، وبه قال عطاء والأوزاعي وأبو ثور، وأشار أيضًا إلى أنه قول أحمد، وأشار الحافظ في الفتح إلى أنه قول جماعة من محدثي الشافعية، كابن خزيمة، وابن المنذر، وابن حبان.

وناقش الشيخ الغامدي هذا الرأي أيضاً وقال: أمّا قولهم: إن صلاة المنفرد من غير عذر صحيحة، لكنه يأثم بترك الإتيان بها جماعة، فالشطر الأول منه حق، يدل عليه أحاديث العذر السابقة والأحاديث الأخرى المشعرة بجواز صلاة المنفرد. أمّا الشطر الأخير فإنه مبني على أن صلاة الجماعة واجبة وهو قول مرجوح. واستعرض تفسيرات الفقهاء وأقوالهم في الاستدلال على بعض الآيات التي وردت في القرآن الكريم حول الصلاة في المساجد مثل (وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) و(اركعوا مع الراكعين)، وقال بأنهما لا تدلاّن على وجوب صلاة الجمعة في المساجد بل هي تدلاّ على وجوب مماثلة المسلمين في أداء شعائر الإسلام المفروضة، وتأكيد لمعنى الصلاة كما في (أقيموا الصلاة). وأورد ما قاله الشيخ الشوكاني في تفسير قوله (واركعوا مع الراكعين) ومنه (فيه الإرشاد إلى شهود الجماعة والخروج إلى المساجد..)، وقال (ذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة مرغوب فيها وليس بواجب، وهو الحق، للأحاديث الثابتة الصحيحة عن جماعة من الصحابة من أن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة أو بسبع وعشرين درجة..).

مهما يكن، فإن الآراء الجريئة التي قدّمها الشيخ أحمد الغامدي في موضوعات الاختلاط وصلاة الجماعة في المساجد ساهمت في زيادة وتيرة المناقشات الجارية على الساحة المحلية، وشقّت درباً جديداً نحو كشف المزيد من فرص الجدل لقضايا بقيت محسومة، بفعل تواطؤ الديني الرسمي والسياسي على إبقائها مقفلة أمام الجدل والمسائلة لارتباطها بسلوك الدولة.

بطبيعة الحال، لم يكن متوقّعاً أن يأتي جهاز مثير للجدل مثل (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بشخصية تحمل آراء متقدّمة في موضوعات هي من صميم عمل الجهاز، الأمر الذي يعتبره كثير من المراقبين بالانقلاب المفاجيء، فيما يعتبره آخرون بداية مرحلة انشقاق في المجتمع الديني، يغذّيه في لحظة ما التجاذب المتصاعد بين أجنحة الحكم.

التراجع العاجل عن إقالة الغامدي كشف وجود ضغوط عليا على (الهيئة) من أجل التخفيف من نفوذها وتأثيرها على الحياة الاجتماعية

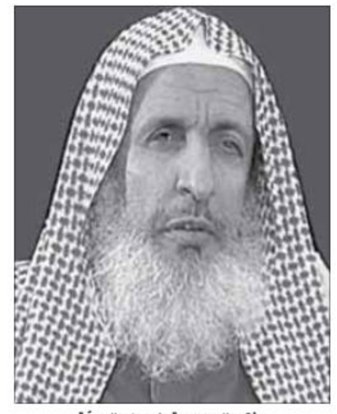
يقال بأن الأمير نايف قطع عهداً على نفسه منذ السبعينيات بأن لا تقود المرأة السيارة وهو على قيد الحياة. في المقابل، هناك من الأمراء مثل الأمير سعود الفيصل من يرى بأن المجتمع السعودي قد تجاوز في ليبراليته المجتمع الإسرائيلي. ما يجمع عليه كثير من المراقبين أن ما يجري في المجال السلفي اليوم يعكس الى حد كبير الصراع بين جناحي الملك عبد الله والأمير نايف.

إحدى الإشارات التي أطلقها الصراع بين الملك عبد الله والأمير نايف، التراجع عن قرار إقالة الشيخ الغامدي من (الهيئة). وفي الخبر الذي نشرته صحيفة (اليوم) في ٢٦ إبريل الماضي أن قراراً صدر في ٢٥ إبريل الماضي من قبل رئيس الهيئة الشيخ عبد العزيز الحمين ينص على الموافقة على حزمة تعديلات إدارية شملت مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم وحائل، وكان من ضمنها إعفاء الشيخ أحمد قاسم الغامدي، مدير فرع الهيئة فى مكة المكرمة، وتعيين الشيخ سليمان بن عبدالله الرضيمان بدلا عنه. ولكن بعد ٤ ساعات من صدور قرار حزمة التعديلات، صدر بيان من إدارة العلاقات العامة والاعلام بالهيئة والذي بث أيضاً على وكالةالأنباء السعودية (واس)، يقضي بوقف القرار. وحاولت صحيفة (اليوم) الاتصال بمسؤولي الهيئة للاستفسار عن أسباب التراجع إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل بعد إغلاق هواتفهم المحمولة. وقد أشار أحد مسؤولي الهيئة الشيخ عبد الله القفاري إلى البيان الملغى بقوله (أن مسيرة التطوير في الرئاسة تستمد جوهرها من تطلعات ولاة الأمر الذين يولون هذه الشعيرة جل العناية والدعم..).

مصادر أخرى ذكرت بأن الرئاسة العامة للهيئة تلقّت توجيهات عليا بإيقاف تنفيذ قرار إعفاء مدير هيئات مكة الشيخ أحمد قاسم الغامدي من منصبه وتعيين الرضيمان بديلاً له، وتلقت الصحف المحلية توجيهات بعدم نشر أي شيء عن القرار أو عن الشيخ الغامدي.

في المقابل، أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بياناً في ٢٨ إبريل الماضي انتقدت فيه آراء الشيخ الغامدي في عدم اغلاق المحال التجارية في أوقات الصلاة. وذكر البيان (في هذه الايام تنشر بعض الصحف مقالات لبعض الكتاب يهونون فيها من اهمية صلاة الجماعة في المسجد نظرا لأن بعض العلماء قال انها سنة، ولهذا يستنكرون امر الناس بها ويستنكرون اغلاق المحلات التجارية وقت الصلاة).

وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية في ٣٠ إبريل الماضي: يرى مراقبون ان التراجع بسرعة عن اقالة الغامدي يكشف وجود ضغوط تتعرض لها هذه الهيئة النافذة من اجل التخفيف من نفوذها وتاثيرها على الحياة الاجتماعية في السعودية.



مفتي السعودية ضعيف الحجّة

تقرير أمريكي:

أوباما يغطي انتهاك الحريات الدينية في السعودية

توفيق العباد

ذكرت اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما خفّف من موقفه حول حماية حق الاعتقاد للأفراد في وقت يتزايد فيه الاضطهاد الديني، بحسب التقرير الصادر في ٢٩ إبريل الماضي. ويضيف التقرير السنوي الحادي عشر الصادر عن اللجنة بأن دعوة أوباما الأخيرة للدول باحترام (حرية العبادة) بدلاً من (الحرية الدينية) تسمح للأنظمة بالإدعاء بأنها لا تضطهد أدياناً محددة، إذا ما كانت هذه الأديان في هيئة مقبولة بالنسبة للنظام. ويقول ليونارد ليو، رئيس اللجنة، لصحيفة (يو إس أيه توداي) (حين تبدأ بتضييق النقاش، فإن الإدارة تبعث برسالة الى المجتمع الدولي بأنه طالما يقوم بدعم بعض الكنائس ودور العبادة (لأديان الأقلية)، فلن تكون هناك مشكلة).

وانتقد التقرير إدارة أوباما بسبب فشلها في تعيين سفير للحرية الدينية. وموقع السفير المفوّض تابع لوزارة الخارجية وكان من مقتضيات قانون ١٩٩٨ الذي يجعل من الحرية الدينية هدفاً للدبلوماسية الأميركية. الجدير بالذكر أن الهيئة تأسست لمراقبة الحريات الدينية وإصدار تقرير سنوي ضمن جهود الولايات المتحدة في هذا المجال. ويتم تعيين أعضاء اللجنة من قبل الكونغرس والبيت الأبيض. وتقدّم اللجنة توصيات حول البلدان التي يجب أن توضع تحت عنوان (بلدان ذات قلق خاص) بسبب انتهاكاتها الصارخة وتقترح عقوبات لذلك.

وقد وضعت السعودية، من بين الـ ١٣ بلداً التي حدّدتها وزارة الخارجية الأميركية باعتبارها بلدان تمارس انتهاكات صارخة في مجال الحريات الدينية وأنها (بلدان ذات قلق خاص). وهذا التحديد يستوجب من الإدارة النظر في فرض عقوبات ضد هذه الدول.

ولحظ التقرير السنوي الصادر هذا العام بأن أوباما تحدّث عن أهمية الحرية الدينية في خطاباته في تركيا والقاهرة في بداية عهده. ولكن منذاك، توقّف عن استعمال مصطلح (الحرية الدينية)، حسب التقرير. وقد عارض البيت الأبيض هذه الاتهامات وقال تومي فيتور، الناطق بإسم البيت الأبيض (أن الرئيس تحدّث بوضوح وبطريقة لا تقبل الريب حول دعمه للحرية الدينية).

ويقول ستيفن جروف، المحلل في (مؤسسة التراث ـ هيرتيج فونديشن)، وهو عضو محافظ يعمل في أحد مؤسسات التفكير في واشنطن، بأن التغيير في العبارة يثير سؤالاً حول التزام الإدارة بمواجهة أنظمة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ويضيف قائلاً، بأن (مصطلح الحرية الدينية يحمل معه فهماً محدداً في المجتمع الدولي، وهو على ذلك الأساس حق أوسع بكثير من حرية العبادة).

الجدير بالذكر، أن تقرير اللجنة وجّه صفعة للدول المدعومة من قبل الولايات المتحدة، مثل العراق وباكستان والسعودية بسبب فشلها في حماية أفراد الأقليات الدينية الذين تم استهدافهم بالعنف والتمييز.

في إبريل ٢٠٠٩، قال أوباما في خطاب له في العاصمة التركية أنقره: (إن الحرية الدينية وحرية التعبير يقودان الى مجتمع مدني قوي وحيوي وهذا فحسب يقوّي الدولة). ولكن في خطاباته اللاحقة في

> **السعودية، من بين ١٣ بلداً حدّدتها وزارة الخارجية الأميركية باعتبارها بلدان تمارس انتهاكات صارخة في مجال الحريات الدينية وتستحق العقاب**

الصين واليابان، بدا أوباما وكأنه يتراجع برؤيته حول الحرية الدينية، بحسب التقرير، الذي أحال الى خطبته في اليابان في ١٤ نوفمبر من العام الماضي باستعماله مصطلح (حرية العبادة)، ثم أعاد استعمال ذات العبارة في اجتماع صالة اللقاءات بطلبة صينيين بعد يومين من خطابه في اليابان.

التقرير إنتقد أيضاً الإدارتين السابقة والحالية في واشنطن بعمل القليل جداً لجعل الحقوق الدينية



الأساسية عالمية، وهذا كان الهدف لقرار الكونغرس الذي أسس اللجنة الأميركية للحقوق الدينية الدولية في العام ١٩٩٨. فاللجنة تحقّق في أوضاع ما تصفه (البقع الساخنة)، حيث تواجه الحرية الدينية الخطر. وأن عمل اللجنة هو اقتراح سياسات للحكومة الأميركية لتحسين الأوضاع.

رغم أن الحرية الدينية تعتبر موضوعاً ثانوياً في السياسة الخارجية الأميركية، وهو ما تسعى بعض اللجان الحقوقية الى تحويله إلى قضية رئيسية، فإن هناك من يرى بأن ثمة نقطة على درجة كبيرة من الاهمية حين يتم ربط موضوع الحريات الدينية بالأمن القومي، وهذا من شأنه تشجيع الإدارة الأميركية على وضعه على قائمة أولويات السياسة الخارجية، وإرغام الدول الحليفة على الالتزام بمعايير الحرية الدينية الدولية. يبدي التقرير أسفه لأن الإدارتين الأخيرتين في البيت الأبيض لم تقم بما

يجب لوقف الانتهاكات المتواصلة والمتصاعدة في مجال الحرية الدينية. ويذكر التقرير بأن حتى هذا الموضوع الثانوي ينكمش عاماً بعد آخر بالنسبة للبيت الأبيض ووزارة الخارجية.

التدابير الأميركية السارية حالياً ضد ثمان دول يذكرها التقرير بما يشمل الحصار الإقتصادي، والذي غالباً ما يكون في قائمة العقوبات، وحرمان هذه الدول من المساعدة العسكرية والمالية. العقوبات على السعودية تم تأجيلها لأمد غير محدود، فيما حصلت أوزباكستان على ١٨٠ يوماً من التأجيل الذي لايزال سارياً.

الجدير بالذكر أن إدارة الرئيس باراك أوباما لم تقبل بصورة رسمية حيثيات العام ٢٠٠٩ أو تسمية بلدان محددة باعتبارها منتهكة للحقوق الدينية، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة الأميركية السابقة برئاسة جورج بوش الإبن في الفترة ما بين نوفمبر ٢٠٠٦ ـ يناير ٢٠٠٩.

التقريرالصادر في ٢٩ إبريل الماضي وصف المخالفات في مجال الحرية الدينية في السعودية بأنها (منظّمة، فظيعة، ومتواصلة) بالرغم من الاصلاحات المحدودة التي قام بها الملك عبد الله.

يقول رئيس اللجنة، ليونارد ليو، في تصريح حول زياراته لـ (البقع الساخنة) بأنه لاحظ (أوضاعاً) حيث الحرية الدينية معوّقة، وأن الاوضاع ذات الصلة بحقوق الإنسان بالغة السوء. ويقول ليو بأن التقرير يقترح حلولاً هامة للسياسة الخارجية التي يستوجب تنفيذها. وأن نتيجة التقرير واضحة وعلى الإدارة عمل الكثير.

المطيف.. أبرز المعتقلين الدينيين في العالم

وفي بيان عاجل صدر عن اللجنة الأميركية الحرية الدينية الدولية في ٢٥ مارس الماضي بخصوص هادي المطيف، الذي مازال معتقلاً منذ العام ١٩٩٣. وجاء في البيان أنه عشية الذكرى السنوية الأولى لتعيين إبنه حاكم منطقة نجران، يلزم على الملك عبد الله إصدار أمر إفراج فوري عن هادي المطيف، أحد أطول المعتقلين الدينيين في العالم، بحسب تقرير اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية.

المطيف، وهو مسلم من الطائفة الإسماعيلية من نجران جنوب غرب المملكة، لا يزال في السجن لأكثر من ١٦ عام على خلفية مدوّنات عفوية (إرتجالية) قام بها في سن المراهقة العام ١٩٩٣ والتي وصفت بأنها زندقة وإلحاد من قبل محكمة سعودية. وفي العام ١٩٩٦ حكم عليه بالاعدام بتهمة الإرتداد، بالرغم من أن حقيقة كونه لا يزال مسلماً. المحامون والخبراء المطّلعون عن قرب على القضية قالوا بأن القاضي كان منحازاً ضد المسلمين الاسماعيليين وأن محاكمة السيد المطيف كانت غير عادلة وغير شفّافة. وكان المطيف قد ذكر بأنه تعرّض لتعذيب جسدي وسوء معاملة خلال السنوات الستة عشر من اعتقاله.

وبموجب تفسير الحكومة السعودية للشريعة الإسلامية، فإن العقوبات الجنائية قد تطبّق ضد الأفراد بتهمة القذف، والتشهير، والذم، والهجوم، والتشوية، والانتقاص، والزندقة ضد الاسلام، والتي غالباً ما تفضي الى انتهاكات حقوق الانسان الأساسية.

وتعتبر هذه القضية كلاسيكية حيث يتم استهداف عضو في أقلية دينية غير مرغوبة من قبل السلطات، ويتعرض على أساسها لعقوبة مفرطة في قساوتها من قبل النظام القضائي المتصدّع، بحسب

إدارة أوباما، شأن الادارة السابقة، لم تقبل رسمياً تسمية بلدان محددة، بما فيها السعودية، باعتبارها منتهكة للحقوق الدينية، ما زاد في وتيرة الانتهاكات

رئيس اللجنة ليونارد ليو. ويضيف ليو بأنه (بالرغم من ذلك، فقد كانت هناك عدّة حالات خلال السنوات الماضية حيث أصدر الملك عبد الله عفواً عن أفراد متّهمين بالردة والزندقة، وأن قضية السيد المطيف هي من سنخ تلك الحالات ولايجب أن تكون الحال مختلفة).

وتشعر كثير من المنظمات الحقوقية والجماعات الدينية التي تتعرض للإضطهاد الديني والتمييز على قاعدة دينية بأن السعودية، شأن أنظمة أخرى في العالم، قد توصّلت الى قناعة بأنها ستكون في مأمن من أية عقوبات اقتصادية أو عسكرية على خلفية انتهاكها لحقوق الانسان، ولأن بإمكانها أن تعالج الانتقادات الموجّهة لسجلها في مجال حقوق الانسان والحرية الدينية عن طريق القنوات الدبلوماسية والروابط الاقتصادية والاستراتيجية الوثيقة مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية. وهذا ما يجعل التطمينات التي حصلت عليها لجنة الحرية الدينية غير ذات جدوى، بالرغم من صدور تلك التطمينات من شخصيات رفيعة المستوى في الحكومة السعودية.

ما يزيد في خشية المنظمات الحقوقية، بما فيهم اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية، أن تغيير المصطلحات في خطاب الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما يبعث رسالة خاطئة الى بعض الأنظمة ما يجعلها قادرة على انتهاك حقوق الأفراد من الأقليات الدينية الأخرى غير المرغوبة من قبل الأنظمة، ما يعفي الإدارة الأميركية من أي تبعات تتعلّق بدول حليفة لها، باعتبار أن ما تقوم به لا يندرج في خانة انتهاك (الحرية الدينية).

وفي نوفمبر ٢٠٠٨، عزل الملك عبد الله حكم نجران، وعيّن في ٢٦ مارس ٢٠٠٩ إبنه الأمير مشعل، حاكماً على منطقة نجران، حيث لا يزال السيد المطيف معتقلاً في أحد سجونها. وكانت تقارير سابقة ذكرت بأن الحاكم السابق كان يمارس تمييزاً بدرجة كبيرة حيال المسلمين الإسماعيليين. وأن غالبية ما يقرب من مليون مسلم إسماعيلي في السعودية تعيش في منطقة نجران.

وفي أغسطس الماضي، أمر الملك عبد الله بالإفراج عن ١٧ مسلم إسماعيلي في نجران والذين تم اعتقالهم بصورة غير عادلة لما يقرب من عشر سنوات. بالإضافة الى ذلك، فإن الناشط الاسماعيلي أحمد تركي آل صعب، قد تم الإفراج عنه في سبتمبر بعد أن أمضى ١٨ شهراً في السجن بتهمة توزيع عريضة في مايو ٢٠٠٨ تطالب بإزالة الحاكم السابق لمنطقة نجران.

ورغم ذلك، تم الحكم على المطيف في سبتمبر ٢٠٠٩ بإمضاء خمس سنوات أخرى في السجن حين تم تسريب شريط فيديو من داخل السجن وبثّه على مواقع الإنترنت ومحطات تلفزيون أجنبية. وبحسب ما جاء في شريط الفيديو، وجّه السيد المطيف إنتقادات للنظام القضائي السعودي والسجل البائس لحقوق الإنسان في هذا البلد.

وقد توصّلت اللجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية، والخارجية الأميركية، ومجموعات حقوق الإنسان الدولية الى أن المسلمين الإسماعيليين يعانون تمييزاً ومعاملة سيئة وقاسية من قبل السلطات السعودية.

وفي حال أراد الملك عبد الله أن يتم النظر إليه بصورة جديّة بكونه متعهّداً بالتسامح الديني على المسرح الدولي، فإن عليه ابتداءً أن يقوم بخطوات لقيادة المركب في وطنه، بحسب المقرر إمام طلال عيد، طالباً بالافراج عن السيد المطيف والذي وصفه بأنه (خطوة صغيرة في الإتّجاه الصحيح).

وكانت لجنة الحرية الدينية التابعة للكونغرس قد أثارت قضية المطيف لسنوات عديدة. وفي زيارة لأعضائها للمملكة خلال عام ٢٠٠٧، تم إبلاغ اللجنة من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة السعودية بأن قضية المطيف سيتم حلها قريباً. ولكن بعد مرور ثلاث سنوات من تلك التطمينات، لا يزال السيد المطيف في المعتقل، حيث يمضي معظم الوقت في زنزانة انفرادية. وقد حاول السيد المطيف، بحسب بيان اللجنة، الانتحار، وأن صحته النفسية والجسدية تبقى مصدر قلق جدي.

ويعلّق البيان: السعودية تعتبر واحدة من أسوأ المسيئين لحقوق الانسان والحرية الدينية في العالم، ومنذ العام ٢٠٠٤، تم تسميتها من قبل وزارة الخارجية بأنها (بلد ذات قلق جدي) بسبب الانتهاكات المتواصلة، والمنظّمة، والفضيعة للحرية الدينية.

الحريـة!

أجرأ سؤال وأسوأ إجابة

هاشم عبد الستار

أن تسأل عن الحرية في بلد يمثّل أحد أبرز خصومها الكبار فتلك جرأة غير مسبوقة، ولكن ما هو أكبر من ذلك أن تحاول الإجابة عن السؤال. لماذا تغيب الحرية في الصحافة، والسياسة، والمجتمع، فذاك سؤال ظل حبيس أذهان وصدور الناس طيلة عقود، ورغم أن غالبية الناس تعرف الإجابة سلفاً، إلا أن لا أحد يريد أن يعلّق الجرس، أو بالأحرى لا يرغب في دفع الثمن بأن يبوح بالإجابة في العلن.

سؤال جريء طرحه عبد الله الفوزان في مقالته بعنوان (هل صحافتنا حرّة أم توجهها الحكومة؟) نشرت في صحيفة (الوطن) في ٢٦ إبريل الماضي. أفاد الفوزان من تصريح لوزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الذي فرّق بين الصحف الحكومية والصحف المستقلة فيما يرتبط بنقد بعض الصحف المصرية لدولة عربية أخرى، بما يخلي مسؤولية الحكومة المصرية.

يرى الفوزان بأن تفريق أبو الغيط بين ماهو صحافة حكومية وغير ذلك يمثّل مدخلاً لبحث حالات العتب الشديدة التي توجهها وزارة الإعلام في المملكة للصحف المحلية عندما يرد فيها نقد لإحدى الدول العربية، ولمصر على وجه الخصوص، بناء على شكوى من السفارات المصرية وغير المصرية (فوزارة الإعلام تعتبر النقد الذي توجهه أي صحيفة في المملكة أو أي كاتب سعودي لنظام أي بلد عربي إحراجاً للمملكة ولذلك تتدخل وتعاتب الصحيفة، بل توجهها بعدم توجيه النقد للبلد العربي).

ينتقل الفوزان بعد عرض المشكلة الى النقطة الجوهرية، أي المدخل الى الإجابة عن سؤال الحرية:

(ومن هنا يأتي السؤال الهام، فهل تصرّف وزارة الإعلام عندنا مع الصحف عندما تنشر نقداً لإحدى الدول العربية يعني اقتناعها بأن صحفنا كما يفهم من تعبير أبوالغيط هي مثل الصحف السورية توجهها الحكومة وليست حرة مثل الصحف المصرية..؟ هذا سؤال يفترض أن تتأمله وزارة الإعلام عندنا، وتجيب عليه، فإن كانت صحفنا غير حرة وتوجهها الحكومة فينبغي الإفصاح عن هذا لتكون الأمور معروفة، أما إذا كان الأمر ليس كذلك، وأن صحفنا غير الحكومية هي مثل الصحف المصرية غير الحكومية، حرة ولا توجهها الحكومة فالمفروض أن تقف وزارة الإعلام مما ينشر فيها حتى لو كان نقداً لإحدى الدول العربية الموقف نفسه الذي عبر عنه أبوالغيط فلا تتدخل فيما ينشر ولا توجه العتب وإذا عوتبت من السفارات العربية خاصة السفارة المصرية فالمفروض أن تقول عن صحافتنا ما قاله أبوالغيط عن الصحافة المصرية من كونها حرة لا توجهها الحكومة ولا تستطيع التدخل فيما ينشر فيها).

ما لم يقله الفوزان صراحة أو مداورة يمثل المدخل إلى الاجابة، فهو من أبرز الكتّاب الذين يدركون تماماً بأن الصحف المحلية تخضع لتوجيهات الحكومة، بل ومن جهة غير إعلامية بل أمنية بدرجة أساسية. وكثيراً ما كانت تصل كتّاب الصحف المحلية قرارات بالتوقّف عن الكتابة بناء على أوامر من وزارة الداخلية، ومن الأمير نايف شخصياً. وإلا مالذي يجعل النقاش في موضوع ما يتوقّف فجأة ولما يستكمل دورته؟

أما الإنتقادات التي يوجّهها بعض كتّاب الصحف المحلية لأنظمة عربية مثل سورية أو السودان، أو قطر (في وقت ما)، أو الإمارات العربية المتحدة، وحتى مصر فإن لها علاقة إما بموقف رسمي يراد التعبير عنه إعلامياً، أو يأتي في سياق لعبة الأجنحة الحاكمة، ولا علاقة لذلك بحرية الصحافة. في بلد الحريات المعدومة، تصبح أشكال الرقابة الحكومية والذاتية والإدارية والأمنية إجابة حاسمة على سؤال علاقة الصحافة بالحكومة.

لقد عوّدنا الجناح السديري بأشخاصه الثلاثة الرئيسيين: نايف وسلطان وسلمان، أنهم يتحكمون بالإمبراطورية الإعلامية في الخارج والداخل بتنسيق شديد. سلمان، رغم أنه مسؤول عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، فإنه كما نايف يستطيع أن يقيل أيّ كاتب لا يعجبه، خاصة إذا ما كان سعودياً. وفي الداخل، اعتاد سلطان ونايف أن يقيلا رؤساء التحرير ومدراء التحرير والكتاب عبر الهاتف! كما حدث مع مدير تحرير عكاظ ومع رئيس تحرير الوطن، وغيرهم.

ليس هناك إعلام سعودي حرّ. ومساحة الحرية التي انتعشت قليلاً بعد أحداث سبتمبر، ورغم تقلّصها في السنوات الأخيرة، فإنها مرتبطة بتحدّي العولمة. فالأمراء، وبعد جهد، اقتنعوا بأن خنق الإعلام الداخلي الى حدود بعيدة يجعل منه سلاحاً صدئاً، بلا مشاهدين أو قراء أو مستمعين. أي أن أداة التوجيه للرأي العام والأجيال الجديدة ليست بيد الأمراء، إلا بقدر الحرية التي يتحصّل عليها الإعلام المحلي وفي مقدمته الصحف.

لقد أصبح الإنترنت المكان البديل للمواطنين سواء في مناقشة القضايا المحلية أو متابعة ما يجري عن السعودية نفسها. وبذا أصبح عنصر تحدّ كبير للصحافة المحلية، ما جعل البعض يكتب عن ضرورة توسيع هامش الحرية الإعلامية وإلا فقدت الصحف تأثيراتها. من هنا قام السعوديون بموجة حجب غير مسبوقة في التاريخ للمواقع، ولكن المسؤولين لا يستطيعون فعل الشيء ذاته بالنسبة للقنوات الفضائية، وهو ما يقلقهم حقّاً.



صحف السعودية: تماهي مع الموقف الرسمي!

إن الأمراء يتحكمون اليوم في الإعلام كلّه، من إثارات الصحف وحجمها، الى مناقشة قضايا جديدة. فقد طرأ سبب آخر في السنوات الأخيرة، وهو أنهم أرادوا من تلك المواضيع والإثارات القيام بعملية تنفيس عن المجتمع الذي بدأ يطالب بتغيير سياسي.

التغيير يؤجل! والإثارة تتواصل! والحريّة في رحم الغيب!



جيش الإخوان الوهابي: بنى الدولة فتمّت تصفيته!

تبرير القتل للمعارضين بفتاوى مشايخ السوء

"خوارج" الوهّابيّة، أم مخرجاتها التكفيرية والعنفية؟!

الوهابية مطيّة سياسيّة مجدداً

▪ الأمير نايف منظّراً: خوارج اليوم امتداد لخوارج الأمس، واستقرار الأمة يعتمد على سلامة الفكر!

▪ الأمير سلمان مدافعاً عن أيديولوجية الحكم: لا دعوة "وهابية" وأتحدى مَنْ يأتي بحرف يثبت مخالفة الشيخ للكتاب والسنّة!

عبد الوهاب فقي

فيما تتواصل عملية النقد والتجريح لمشايخ المؤسسة الدينية ولأسس تفكيرها والذي له علاقة بإمكانية تكفير الحكم السعودية وتبديعه، وبالتالي الخروج عليه.. وذلك في الإعلام المحلّي والمنتديات التي يرتبط أصحابها بصلات وثيقة من الأمراء.. لاتزال العائلة المالكة في حيرة من أمرها في كيفية التعاطي مع مشايخها ومع الفكر الوهابي عامّة. حيث تجد الفعل ونقيضه، كما تجد الرؤى المتناقضة بشأنها والدور الذي يمكن أن تؤديه: الدعم والإضعاف؛ المديح والذم (التسقيط)؛ الخوف من الوهابية ومشايخها من جهة، والرغبة في استثمار قوتها لصالح الحكم وشرعنته؛ ضربها والضرب بها الآخر؛ أسلمة المجتمع بالقوة الوهابية وإخراجها الناس من الدين عبر الضغط؛ توحيد المجتمع والدولة، وشقّه عبر إثاراتها الطائفية والعنفية؛ وهكذا.

على الدوام فإن للوهابية وجهان، ولكل وجه عَمَلَه ووظيفته في مرحلة من المراحل التاريخية، ما جعلها غير قادرة على التكيّف مع متطلبات نظام العائلة المالكة المتقلّب، وكذلك مع احتياجات الدولة.

ماذا تريد العائلة المالكة بالضبط من الوهابية؟

ليس هناك جواب حاسم لهذا الأمر.

الوهابية وبناء الدولة

في بداية عهدها، وجد عبدالعزيز أنه لا يستطيع أن يصنع له ملكاً بدون الوهابية، وكان العلماء الوهابيون يقولون ويلحّون عليه: (اجعلها دعوة، اجعلها دعوة) كما كانوا يفعلون مع أسلافه. فالملك يضيع بدون دعوة وهابية، كما حدث في الدولة الثانية؛ والملك الضائع يمكن استعادته بالدعوة، وليس بدونها.

حسنٌ.. قال له عبدالله بن جلوي، إن الوهابية/ الإخوانية كالنار تحرق ما حولها. كان ذلك عام ١٩١٤. لكن ابن سعود لم يستمع لابن عمه، فهو كان يبحث عن مطيّة لصناعة مُلك، وليس هناك مقاتلين متعصبين يكفرون العالم ويبررون احتلال الأراضي وسلب الناس أملاكهم باعتبارهم كفار غيرهم.

وهذا ما حدث.. صنعت الوهابية: مشايخ وجيش/ الإخوان المجد السعودي.

وعاد ابن سعود لتصفية الجيش المنتصر بعد أقل من سنتين من إعلان مملكته، مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وبالتحديد بين عامي ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠.

اكتشف الإخوان الذين تمت تصفية قيادتهم: فيصل الدويش، ابن بجاد، ابن لامي، ابن حثلين، وبعد الإعتداء غير الأخلاقي على نسائهم وأطفالهم وأملاكهم في مجازر متعددة، ساهم فيها البريطانيون كما يوضح ذلك بالتفصيل ديكسون، المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، في كتابه (الكويت وجاراتها).. اكتشف هؤلاء الخدعة، وحسب تعبير ديكسون:

(فهم عامة الإخوان الآن ـ ١٩٣٠ ـ أن ابن سعود أطلق صرخة الدين سنة ١٩١٤ لأغراضه الخاصة. لذلك شعروا بالألم والندم لأنهم استخدموا كمطية. لم تعد لديهم رغبة في الولاء أو في الإندفاع... كان المرء يجد حتى بين القبائل الموالية... شعوراً بخيبة أمل مريرة. الشعور السائد أن ابن سعود... لم يقف الى جانبهم كما كن مفروضاً ان يفعل. فهم على كل حال الذين رفعوه الى المكانة التي احتلها. [لقد] طلب مساعدة البريطانيين وبها تمكن من سحق رعاياه المسلمين. لم يعد البدو يطلقون على ابن سعود لقب الإمام.. وأصبح يعرف بعد ذلك بالوهابي، وخاصة بين أولئك الذين ثاروا ضده، كصفة للتحقير أكثر من أي شيء آخر.. وبرزت ظاهرة أخرى مهمة وهي أن الكوفية البيضاء التي كانت رمزاً "للأخ" الصالح لم تعد ترى إلا نادراً. ليس معنى ذلك أن مذهب الإخوان قد انقضى، فقد بقي في الوجود ولكن على شكل إحساس به. وفي ١٩٣١ كان مذهب الإخوان قد تخلى عن كل تعصباته غير المعقولة).

ويضيف: (لقد حصلت على هذه المعلومات من عدد من زعماء الأخوان، ومن ممثلين عن كل قبيلة. ولستُ أعتقد أن مذهب الإخوان سينتعش ويعود للحياة مرة أخرى، مع أنه من غير الحكمة التنبؤ في بلاد أعاد التاريخ فيها نفسه مرات ومرات). وفي عام ١٩٣٤ بعد وفاة الدويش في السجن: (يمكن القول إن مذهب الإخوان الحماسي قد ولّى الى غير رجعة. وكان ابن سعود يعرف ذلك، فلم يكن يرغب في إشعال النار مرة أخرى. فمذهب الإخوان القائم على الدين والتعصب أخطر من أن يكون لعبة في يديه. لقد أخطأ مرة ولن يعيدها) (الكويت وجاراتها، ص ٣٤٢-٣٤٤).

وهكذا أدّت الوهابية غرضها في التكفير الذي على أساسه جاء الغزو والقتل والإحتلال للمناطق، فكان أن قامت الدولة السعودية بسيطرة نجدية وهابية، تمت بعدها تصفية الجناح العقائدي العسكري وبنفس الحجة التي كان الجيش وعبدالعزيز والمشايخ الوهابيين يستخدمونها ضد المذاهب الإسلامية الأخرى في مرحلة التوسع والإحتلال: (كفار) وأضافوا اليها نعت (الخوارج) على الجيش الوهابي الإخواني.

فهل انتهت مهمّة الوهابية، وبدأت مرحلة الدولة؟

مرحلة ما بعد الدولة

لم يتخلّ السعوديون عن الوهابية، بل عن جناحها العسكري الذي بدل أن يكفر المسلمين الآخرين، زاد الجرعة وكفّر الملك وبعض المشايخ المهادنين له. الوهابية صانعة الدولة، كانت شريكة في الحكم، وقد أتيح لها التبشير بالمذهب الوهابي داخلياً، خاصة في الجنوب والحجاز، وتدمير سلطة الحجازيين الدينية ونقلها الى الرياض وبريدة في نجد، وهو ما تم فعلاً. الوهابية في مرحلة ما بعد إعلان الدولة كانت مطلوبة من الأمراء، ولكن ليس بجناحها العسكري، الذي تحوّلت بقاياه الى الجيش الأبيض ومن ثمّ الحرس الوطني، وقام الى جانبها نواة لجيش نظامي ورثه آل سعود من جيش الحجاز.

ـ فالوهابية كانت مطلوبة لشرعنة الحكم دينياً في المحيط النجدي الأقلوي، لأن المناطق الأخرى تعتبر كافرة حتى وإن تم احتلال أرضها، وبالتالي فالنخبة السياسية والمؤثرة في السياسة لاتزال يومها والى اليوم في محيط نجد.

ـ والوهابية كانت مطلوبة في مجتمع غارق في الأمية لتحتل برجالها مؤسسات الدولة الجديدة، خاصة الدينية والتعليمية والقضائية منها.

ـ والوهابية كانت مطلوبة لتخيف دول الجوار خاصة في العراق والأردن واليمن، حيث الهاشميين وحكم الإمامة الزيدي. وهي مطلوبة أيضاً لتشكل مظلّة دينية لحكم يسيطر على الأماكن المقدسة، كما أنها مطلوبة للتبشير داخلياً وبين الحجاج والمعتمرين من الخارج.

أما القرار السياسي الأساس، فكان بيد آل سعود، والوهابية التي بدت وكأنها شريك في الحكم، وصانعة له، صارت تحت السيطرة، وخاضعة لقرارات الملك.

بقي الأمر على هذا النحو طيلة ما تبقى من عهد ابن سعود (ت ـ ١٩٥٣)، وعهد ابنه سعود (ت ـ ١٩٦٨)، بالرغم من محاولات المفتي محمد بن ابراهيم آل الشيخ توسعة إطار تأثير الوهابية لتتمدد الى مؤسسات الدولة أكثر وأكثر. ولما بدا للملك فيصل أن الوهابية بفكرها ومشايخها تحدّ من انطلاقة بناء الدولة الذي تأخر، سعى الى ضبط المؤسسة الدينية، وأضعف تأثيرها أكثر، من خلال نظام مجلس هيئة كبار العلماء وتشريعات تعليم البنات وتأسيس التلفزيون وما أشبه، لهذا لا يكنّ الوهابيون بمشايخهم وجمهورهم للملك فيصل عاطفة الودّ الى أن قتل في مارس ١٩٧٥.

شيطنة الوهابية من جديد

في عهد فهد استدعيت الوهابية للخدمة من جديد، ولكن بوجهها المتطرّف والمتشدد. ليس الغرض هذه المرة بناء الدولة، ولا شرعنتها، فهذان قد تمّ تحصيلهما ولم تكن هناك مشكلة (كبيرة) في هذا الشأن. وإنما الغرض متعدد الوجوه كما سنرى، بحيث تمّ إخراج مكنونات الوهابية بوجهها العنفي والتكفيري لخدمة أغراض السياسة وليتم الإنقلاب عليها مرّة أخرى مثلما فعل الأب من قبل.

بعد عام ١٩٧٥ كان الحكم اسمياً للملك خالد، وأما الحاكم الفعلي فهو فهد الى أن أصبح ملكاً إسماً وفعلاً عام ١٩٨٢ الى بضع سنوات ما قبل وفاته ٢٠٠٥. وقد تدهورت سيطرة الملك على الحكم بعد إصابته بالجلطة عام ١٩٩٦.

فهد يعتبر الأكثر إجراماً بين أبناء الملك عبدالعزيز، وهو الأكثر تغرّباً وفساداً وانحلالاً. ولكنه ـ يا للعجب ـ أعظم من دعم الوهابية منذ نكبة جناحها العسكري على يد والده أواخر العشرينيات الميلادية من القرن العشرين، وأكثر ملوك آل سعود شعبية بين الوهابيين ومشايخهم حتى اليوم!

تحدّيان واجها فهد، وعجّلا باستخدام الوهابية في (المعارك الخارجية) وبالضرورة كانت تلك المعارك لها علاقة بالوضع المحلي وتلقي بتأثيراتها عليه. في عام ١٩٧٩ انتصرت الثورة في إيران بوجه إسلامي، فكان ذلك بمثابة ضربة للنموذج السعودي الديني والسياسي، فضلاً عما تشكله من تحدّ سياسي وأمني في المحيط الإقليمي. وما هي إلا أشهر قلائل حتى قام جهيمان العتيبي ذي الأصول الإخوانية الوهابية المتشددة بانتفاضته (الغبيّة) ليسيطر على الحرم المكي الشريف تحقيقاً لنبوءة خروج المهدي والخسف الذي سيلحق بالجيش السعودي ومن ورائه حكم العائلة المالكة.

التحديان فرضا على فهد منح سلطات وإمكانيات غير مسبوقة للوهابية لتلعبها في المحيط الداخلي والخارجي. جاءت ابتداء بمثابة استرضاء لها ولجمهورها، ولتأكيد شرعية العائلة المالكة، خاصة وان النموذج الإيراني خشي من تمدده الى الجانب السعودي وقد يغري بعض المشايخ الباحثين عن سلطات موسّعة للنسج على منواله (لاحظ أن غازي القصيبي في مقالاته التي وضعها في كتاب: حتى لا تكون فتنة، أنه أوضح بأن الشيخ سلمان العودة يدعو لولاية

الفقيه مثل الخميني، وإن لم يذكرها بالإسم). وبدل ان ينتظر فهد مطالبة الوهابية بالمزيد من السلطات استرضاهم قبل السؤال، وكان الإسترضاء كبيراً. لكن هذا لم يكن كافياً، فالروح الإخوانية/ الوهابية القديمة التي وجهت لبناء دولة آل سعود ثم ضدّهم ظهرت من جديد بتأسيس أصولي على المعتقد والأفكار الوهابية، فكان لا بد من عزل تيار المعارضة للحكم، عبر استرضاء المشايخ الذين اعتادوا ان يكونوا في صف السلطان.

ومن حسن حظ فهد أن تلك الروح المتمردة على التغريب والعمالة والفساد والتي شهدتها سنوات الطفرة النفطية، وجدت لها متنفساً رائعاً بل نموذجياً حين احتل السوفيات افغانستان عام ١٩٨٠. فكان الحدث بمثابة (هدية السماء) لآل سعود وللأمريكيين أيضاً. قذف فهد بالشحنات الوهابية الى خارج الحدود لتقاتل الشيوعية في أفغانستان بدلاً من أن تنفجر بوجهه على الطريقة الجهيمانية؛ وأرضى بذلك الأمريكيين في حربهم على الشيوعية عبر جعل أفغانستان محرقة للجنود السوفيات؛ فيما كان النظام والمشايخ يطمعون في تقديم نموذج ديني ثوري أفغاني ـ وليس نموذجاً سعودياً ـ يضاهي النموذج الإيراني الوليد.

وجهة أخرى أخذتها مؤسسات الدولة السعودية في تلك الفترة، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بتحريض وتمويل سعودي خليجي غربي، بحيث تحوّلت مؤسسات الدولة السعودية السياسية والدينية وكل الجماعات التي تدعمها السعودية، وكل مؤسساتها في الخارج من مراكز اسلامية ومساجد ومؤسسات تعليمية لتعمل على جبهتين إثنتين: تلطيخ سمعة إيران والتشيّع من جهة؛ ودعم الجهاد الأفغاني على الجبهة الأخرى ورفده بالرجال والشيوخ والمال والسلاح.

وقد نجح السعوديون والأميركيون في كلتي الجبهتين، على الأقل الى حين! فقد خسر السوفيات حربهم في أفغانستان؛ وانتهت الحرب العراقية الإيرانية بخسارة مادية وسياسية فادحة لإيران.

اكتشف السعوديون الأفغان (كما كان يسمّون) أنهم ـ مثل الإخوان الأوائل ـ قد استخدموا كمطية للأمريكيين وآل سعود؛ وما أن بدأت ملامح التمرد من قبل العائدين، وحتى قبل عودتهم من أفغانستان، حتى بادر النظام الى اعتقالهم، واعتبر وجودهم في أفغانستان دليلاً على تآمرهم، وأنهم كانوا هناك يتعلمون السلاح لتنفيذ معارك ضد آل سعود!! ونسي هؤلاء الأخيرون أنهم هم الذين كانوا يحرضونهم على الجهاد ويعطونهم التذاكر والأموال، وأن الفتاوى صدرت بالمئات لتعزيز ذلك التوجه!

هؤلاء ـ السعوديون الأفغان ـ اعتبروا خوارج، كما جهيمان، كما أسلافه الإخوانيين بناة الدولة السعودية!

ومن رحم الحدث الأفغاني تولّدت (القاعدة) الوهابية؛ ومنها قامت تفجيرات نيويورك وواشنطن في ٢٠٠١، وتفجيرات الرياض المتكررة منذ ١٩٩٦ والى اليوم.

أي دور جديد للوهابية؟

لا يبدو أن الوهابيين استفادوا من أسلافهم، ولطالما بقوا مطايا سياسية لخدمة العائلة المالكة: تحالفات لتحقيق غرض العائلة المالكة السياسي، لا تلبث أن تتحول الى تصفية وعداء، حين لا يقبل الوهابي بدور المطيّة والشريك الأدنى. كما لا يبدو أن آل سعود استفادوا من دروس أبيهم، التي تحدث عنها ديكسون أعلاه، فالنار الوهابية أصعب من أن تحتوى، وقد ثبت أنه يمكن استخدام الوهابية ضد الآخر، لكنها سترتد على النظام السياسي، أو على النسيج الإجتماعي، وتتحول الى معوّق للدولة كما هي الآن فعلاً. أو تتحول الى حجر عثرة في تطبيع علاقات السعودية مع عدد من البلدان العربية والإسلامية.

بعد أحداث ١١ سبتمبر، وفي خضم الدفع الأميركي لمحاربة الإرهاب والإصرار على أن يفك آل سعود تحالفهم مع الوهابية التي تفرّخ العنف والإرهاب ـ عاد آل سعود الى التفكير مجدداً: ماذا نفعل بالوهابية ورموزها ومؤسساتها؟

لم يكن آل سعود قادرين على الإنفكاك عن الوهابية ولا كانوا راغبين في ذلك، فعملية فصل التوائم التي يطبّل لها السعوديون في مستشفياتهم لا يمكن لها أن تنجح في فصل التوأمين الوهابي السعودي، فعلى الأقل سيقضى على أحدهما، إن لم يكن الإثنين. وكحل مؤقت، وانطلاقاً من سدّ أبواب الريح التي تعكّر صفو العلاقات مع الغرب، قامت السعودية بتدمير البنى التحتية لكل المؤسسات الخيرية التي لها نشاطات في الخارج والتي كانت ممولاً حقيقياً للقاعدة، فهذه المؤسسات هي وهابية وكانت والقاعدة يشتركان في معظم الأهداف الدينية والسياسية، إن لم يكن كلها في بعض الأحيان. القاعدة ليست نشازاً لا من حيث الفكر ولا الممارسة، بل هي التطبيق الأمين لأفكار الوهابية، ومفجرو نيويورك وواشنطن هم نماذج الصناعة الوهابية التي يجب اقتفاء أثرها.

أيضاً، اغلقت السعودية جميع مكاتبها الدينية في السفارات السعودية (ملاحق دينية) والتي كانت تتولى الرقابة على السعوديين في الخارج، وتروّج للوهابية بين المسلمين أينما وجدوا، والتي تمثل صلة الوصل بين النشاط الديني والإستثمار السياسي في بعده الخارجي.

وبادرت بعض الدول الى إغلاق معاهد السعودية الدينية سواء في موريتانيا أو واشنطن أو غيرها، بعد أن ثبت أن الفكر الوهابي بنسخته الأصلية القاعدية يمثل خطراً، كما قامت بالتشدد تجاه الكتب التبشيرية الوهابية القادمة من السعودية كما حدث في المغرب وغيره.

لكن الغرب كان يطالب أكثر من هذا من آل سعود، تكفيراً عمّا فعله الـ ١٥ انتحارياً سعودياً: يجب أن تندمج السعودية في مكافحة منتجات الوهابية التي صنعتها، وذلك تحت مسمّى (مكافحة الإرهاب).

كيف تستطيع السعودية أن تحارب أيديولوجيتها التي تستند عليها في الحكم؟!

هذا لا يمكن!

قال الأمراء: إذن نشذّب الوهابية ونعيد تأهيل مشايخها ودعاتها ومؤذنيها وخطبائها، وأرسلوا لأميركا بأنهم أهلوا عشرات الألوف!، وكل ذلك كذب محض، وكل ما فعلوه أنهم نصحوا مشايخهم بان هناك هجمة تستهدف الجميع النظام السياسي والوهابية (مذهب التوحيد الخالص!) وبالتالي لا بد من خفض الصوت وممارسة شيء من التقية، حتى تمرّ سحابة الضغط وتتآكل تدريجيا؛ تلك السحابة استمرت لنحو يقل عن أربعة أعوام (٢٠٠١-٢٠٠٥).

لم يغيّر الوهابيون معتقداتهم، وأنّى يكون ذلك، وهل المعتقدات بهذه الهشاشة والسهولة التي يجري التخلي عنها؟!

ولم يغير السعوديون شيئاً كثيراً في المناهج الدراسية التي طالبتهم واشنطن بتنقيتها من التكفير والتهجّم على الأديان وغير ذلك. وحاولوا ونقّوا بعضاً منها، ولكن نخل الوهابية يعني التخلي عن أساسياتها وهذا غير ممكن. كما أن حذف بعض المسائل لا يعني إلغائها من دائرة الفقه والخطابة والتدريس.

قال مخالفو الوهابية في الداخل والخارج: إضبطوا فتاوى التكفير، ولكن هذا مستحيل كما هو واضح اليوم من تكاثر المكفراتية. إذ يصعب على المشايخ ـ أو معظمهم في الأقل ـ أن لا يجيبوا على أسئلة الجمهور ويفتوه بشأن العقائد أو بشأن السلوك. ومعظم الفتاوى الوهابية بمثابة متفجرات، يخالفهم فيها معظم المسلمين، واصابت تلك الفتاوى عشرات بل مئات المواطنين وبالإسم من كتاب وصحافيين وإعلاميين ومدرسين، إضافة الى تكفير أكثرية السعوديين من الشيعة في الشرق والصوفية الغالبة في الحجاز والإسماعيلية في الجنوب، فضلاً عن تكفير اتباع المذاهب الحنفية والمالكية والشافعية تحت مسميات أشاعرة أو غير ذلك.

ماذا تصنع العائلة المالكة التي ترى أن سيول الفتاوى قد وتّرت علاقاتها مع دول عديدة، والأهم أن فتاوى التكفير والقتل أصابت الغربيين والمسيحيين؟

حاول الأمراء أن يلملموا الوضع بحملة مقابلة تليّن ملمس الوهابية. فدعا الملك عبدالله الى حوار وطني، هو أقرب الى حوار مذاهب في مؤتمره الأول، رفض مشايخ الوهابية من الدرجة الأولى ـ هيئة كبار العلماء ـ حضوره أو امتداحه. وفشل مشروع الحوار الوطني الذي جاء ليلبي دعوات غربية وليوصل رسائل الى الخارج الأميركي بالتحديد.

ذهب الملك بها عريضة أكثر، فحاول أن ينافس الرئيس الإيراني السابق خاتمي، فصار داعية للحوار الديني على مستوى العالم، وتحدث عن لقاء الحضارات وهو الذي لا يجيد قراءة إسمه. ايضاً لم يشارك المشايخ الوهابيون في الدعاية الممجوجة تلك، عدا بضعة نفر من مشايخ الحكومة المقربين جداً.

وأخيراً ظهر لنا آل سعود بمشروع (المناصحة) للتوابين الوهابيين ممن مارسوا أعمال العنف: فزوجوهم بعد أن أطلقوا سراحهم، وأعادوا تثقيفهم كما يقال، وأعطوهم وظائف، وهو أمرٌ لم يفعلوه مع أحد من قبل. لكن النتيجة أن ٣٥٪ منهم عادوا الى القاعدة، والباقي لا يعلم حجم تغيّره. وبين خريجي المناصحة أولئك الذين فروا الى اليمن وأسسوا تنظيماً قاعدياً للبلدين ـ اليمن والسعودية

ـ تحت عنوان (تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية) كان أحد أفراده مسؤولاً عن محاولة قتل ابن وزير الداخلية محمد بن نايف!

كل هذه المحاولات جاءت لترقيع ما فعله استثمار الملك فهد للوهابية وشيطنتها بعد حادثة جهيمان. ولكن هل من السهولة إعادة العفريت الى قمقمه؟ وهل من السهولة أن تتخلّى الوهابية ـ التي توسعت في تأثيراتها كل الحدود لتخنق المجتمع والدولة ـ عن امتيازاتها الأسطورية؟

ماذا تريد العائلة المالكة من الوهابية بالضبط؟ وأي هدف يراد لها أن تخدمه؟ أي كيف يمكن إعادة امتطاء الوهابية لتحقيق أغراض جديدة؟!

العائلة المالكة لا تريد، ولا تستطيع أن تقضي على الوهابية.

لا تستطيع: لأن المذاهب والأفكار والمعتقدات لا يمكن قتلها، ولكن يمكن إضعافها.

ولا تريد: لأن السعوديين الأمراء أثبتوا في عدّة مواضع بعد عام ٢٠٠١ انهم ليسوا في وارد الكف عن استخدام الوهابية لتحقيق أغراضهم. لقد استخدموها في دعم القتل والعنف والتفجير في العراق. واستخدموها عبر الأمير بندر في نهر البارد بلبنان (قصة فتح الإسلام). واستخدموها ضد حماس في غزة حين دعموا بالتعاون مع المخابرات المصرية جماعة وهابية للإنقلاب على حماس وتأسيس دولة اسلامية في رفح. وأخيراً استخدموها ولازالوا يستخدمونها في بلدين آخرين: بلوشستان الإيرانية؛ واليمن حيث الإستخدام الواسع للوهابية في الحرب على الحوثيين: عسكرياً وإعلامياً ودينياً. ولقد كانت الوهابية الأداة الأساس لنفوذ السعودية في اليمن وتمزيق نسيجه الإجتماعي عبر تأجيج الطائفية. السلاح الطائفي مطلوب للإستخدام في لبنان وإيران وحتى ضد سوريا. أي أن الوهابية أداة في السياسة الخارجية يراد لها أن تشكّل مصداً وبأية طريقة كانت لمنع تهاوي النفوذ السعودي، وجناح المعتدلين العرب. وهذا يعني أن الوهابية مطلوبة للخدمة، ولازالت مرغوبة بأن تقوم بهذا الدور ضد الفئات المعادية للسعودية، والتي هي في العمق معادية لأمريكا وإسرائيل.

والوهابية مرغوب في دورها في توفير بعض الشرعية للحكم السعودية، حتى وإن كانت تلك الشرعية مهلهلة متآكلة.

فهل تريد العائلة المالكة شيئاً آخر، وهل هناك حلّ لهذا غير طريقة الإستيعاب، أو إعادة استيعاب الوهابية لتكون المطيّة التي لا تطيح براكبها كما فعلت مراراً؟

استيعاب الوهابية يعني إعادة تكرار التجربة الماضية التي فعلها ابن سعود وبعده ابنه فهد. اي تقديم الدعم والإمكانات وتوسيع مجال عمل المؤسسات الدينية ومنحها صلاحيات متزايدة على تصرفات الناس وتضييق الحياة الإجتماعية. هذا ما فعله فهد بالضبط. وهذا له فائدة: تحصين العائلة المالكة تجاه أية ضغوط من أجل الإصلاح السياسي؛ وعبر الوهابية يمكن إخماد كل الأصوات الداعية للإصلاح والتغيير السياسي والإجتماعي على أساس مفاهيم الدولة والمواطنة.

وهناك سياسة الإضعاف للوهابية وتقليم أظافرها ليتم إخضاعها وتطويعها قسراً، عبر القرارات الحكومية، وعبر الإفساح المحسوب لنقدها ونقد أفكارها وفتاواها ومشايخها. وهذا له فائدة أيضاً: توسعة هامش الحريات الإجتماعية للجمهور، وإرضاء الأغلبية الساحقة للمواطنين الذين عيل صبرهم من تصرفات أتباعها. وبذا يكسب الحاكم ولاءً يرمم فيه قليلاً من شرعيته، وقد يفيد إذا ما تحقق في أن تكون الفسحة الإجتماعية بديلاً عن الإصلاح السياسي والحقوق السياسية والمدنية.

الوهابية مطيّة مجدداً في صراع الأجنحة

الإستيعاب عبر الترضية وتوسعة الدور؛ والإضعاف عبر تقليص الدور والتشويه الإعلامي، يسيران على خطّ واحد، منذ ست سنوات تقريباً. يستطيع المواطن أن يلاحظ السياستين تمارسان رسمياً جنباً الى جنب، في تلازم عجيب. وكأنها فعل الشيء ونقيضه، بل هو كذلك فعلاً.

سبب هذا التناقض هو أن العائلة المالكة لم تستقرّ بعد على رأي، بسبب الصراع بين الأمراء على الحكم حيث تستخدم فيه الوهابية ورجالها كأداة ومطيّة للوصول الى منافع سياسية، بحيث تقوّي فريقاً ضدّ الآخر. وأيضاً بسبب إغراء المنافع الذي تقدّمه الوهابية الجاهلة سياسياً، والموالية للنظام في جسدها المشائخي العام، مهما تغيّر وتبدّل وتجاوز.

واضحٌ اليوم أن الملك عبدالله يرى تقليص دور المؤسسة الدينية وعدم الإلتفات كثيراً الى آراء مفتيها؛ وهو ـ أي الملك ـ مذ كان ولياً للعهد لا يشعر بارتياح اليها لتشدّدها من جهة، والأهم، من جهة أخرى، أنها منذ زمن طويل باتت أداة بيد الجناح السديري المنافس له. لكن الجناح السديري لا يقبل بذلك مطلقاً، وهو يراهن عليها كما راهن من قبل فأعانته في إزاحة الملك سعود، وفي قمع المعارضين، وفي خنق الوضع الإجتماعي وحبس منافس التغيير.

هذا ـ صراع الأجنحة ـ هو ما يفسر التناقض الكبير في المواقف تجاه الوهابية.

لم نرَ يوماً أن الملك يصرح بأنه يدافع عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا قال يوماً أن دولتنا سلفية (اي وهابية)؛ ولم يشخط في صحافي علناً كما فعل نايف لأنه سأل عن صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتجاوزاتها؛ ولا ندد الملك عبدالله يوماً بمن يكتب منتقداً بعض مشايخ الوهابية كما فعل نايف علناً، أو حتى يطردهم من الوظيفة كما فعل هو وأخوه سلطان لرئيس تحرير الوطن الخاشقجي قبل أن يرضيا عنه مجدداً بوساطة الأمير تركي الفيصل.

حين كان الملك يصرّ على إبعاد تعليم البنات عن المشايخ، كانت السيارات الجديدة والميزانية المتزايدة تتضاعف لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر



قادة ثورة الإخوان: من اليمن بن حثلين، الدويش، بن لامي

بدعم من الجناح السديري. وحين تسعّر الصراع على الحكم، استدعى نايف بعض المشايخ طالباً منهم الردّ على من ينتقدهم وبينهم الملك، حتى صار إسم الملك يلاك بالسوء في مجالسهم.

وفي وقت نجح فيه الجناح السديري في تأجيج النقمة على الملك عبر المشايخ، طرد الملك رئيس مجلس القضاء صالح اللحيدان من منصبه، إلا أن الجناح السديري استرضاه وأمثاله. ومع أن نايف هو اليد القامعة للقاعدة ومتطرفي الوهابية الذين يكفرون الحكومة، إلا أنه يدعمهم في تكفير الآخرين من الحجازيين والشيعة، ويرى رأيهم في كثير من المسائل والطروحات العجيبة، حتى أن نايف صرح قبل أكثر من عقدين من الزمن بأن المرأة لن تقود السيارة مادام هو حيّاً!! كما أنه الشخصية الأكثر جاذبية للتيار السلفي الذي يتغنّى به كثيراً ويمجّده. فهذا الجلاد، يخفّ جرمه مادام ينفح الوهابية بالدعم السياسي والمالي اللازم؛ الى حد أن طلبات مشايخ الوهابية المتطرفة تتجه دائماً اليه. ومن آخر الأمثلة طلب الشيخ البراك في هذا الشهر (مايو) من نايف بأن يطرد الدكتور خالص جلبي من السعودية، وهو الذي أمضى أكثر عمره فيها، لمجرد انه لا يرى رأي الوهابية في بعض المسائل.

الجناح السديري مسيطر على المؤسسة الدينية، وهذه الأخيرة لا تخفي ولاءها له ولممثله المتصدّي وهو نايف، الذي لم يكفه ذلك بل أسس مركزاً للحديث وقامت مؤسسات عديدة حول مسابقة حفظ الحديث توزع فيها جائزة سموه في أكثر من مدينة وبلده! حتى صار الوهابيون يطلقون عليه (أسد الداخلية) و(حامي السنّة)!. بل أن المرء ليعجب بأن وزارة الداخلية تحوي العدد الأكبر من الوهابيين المتطرفين، وأن وزارة الدفاع تستثمر تطرفهم وتشددهم في أي وقت تريده، حتى في الحرب مع الحوثيين جاءت بهم الى الجبهة وهم يلبسون الملابس العسكرية، وحشدتهم للحرب ضد الحوثيين والشيعة عامة حتى داخل البلاد وبدون مناسبة، فظهرت خطابات العريفي التكفيرية منفتلة العقال وكذلك خطابات وتصريحات

رموز التشدد والموالين البراك والنجيمي وغيرهم، كما ظهرت منتديات الوهابية المدعومة من الداخلية كمنتدى لجينيات وغيره لتعزز جناح السديريين. حتى المتطرف ناصر العمر وغيره، ممن اعتقلتهم وزارة الداخلية سابقاً، صاروا أقرب كثيراً الى وزير الداخلية وابنه من أي جهة حكومية أخرى. والأمراء السديريون لا يقصرون عن خدمة المشايخ، وكثيراً ما تظهر على النت صور شيكات بالملايين يقدمها سلطان وغيره لهذا الشيخ الوهابي أو ذاك!

ضمن سياق صراع الأجنحة، يمكن فهم خلفية تصريحات الأمير سلمان المدافعة عن الوهابية كأيديولوجية للحكم، وكأداة في المنافسة السياسية المحلية. فقد كتب للحياة رداً على ثلاثة مقالات لمجرد أنها استخدمت لفظة (الوهابية). واضح ان الرسالة المبتغاة من سلمان محلية، وموجهة للتيار السلفي الذي تضيق به العزلة الجماهيرية وحيث توجه له السهام من كل ناحية. في هذا الظرف، كأن سلمان أراد أن يقول للوهابيين من مشايخ وأتباع بأنه يقف معهم وأنه ضدّ تشويه صورة معتقدهم، التي يدعمها جناح الملك. بل يمكن ان يكون سلمان قد زايد على الأمير نايف نفسه في هذا الشأن لغرض تعزيز مواقعه في السلطة؛ فهو يبحث عن ولاية العهد، ويعتقد بأنه أحقّ بالملك من نايف نفسه.

ومعلوم ان لا أحد من أمراء آل سعود الماسكين بزمام السلطة اليوم ـ لا بين الكارهين ولا المنافحين عن الوهابية ـ عرف عنه التقوى والإلتزام بالحدود الدنيا كالصلاة والصيام.. وفي أقصى الحالات فإن الدفاع عن الوهابية، يتخذ طابع الدفاع عن الهوية الخاصة/ النجدية، وهذا الدفاع المتكرر من سلمان ونايف يحمل معه رسالة تقول بأن إضعاف الوهابية يعني إضعافاً للحكم (وهذا ما يؤكده مشايخ الوهابية صراحة وعلناً).. ولذا فإن ما قام به سلمان يمكن أن يقرأ أيضاً كمحاولة منه لإيقاف التراجع الحاد لمكانة الوهابية، والذي سيترافق معه تراجع أيضاً (وبنسبة مختلفة) لمكانة العائلة المالكة من جهة مشروعية حكمها.

سلمان ونايف: وسائل متعددة في الدفاع

اعتمد الأمراء في دفاعهم عن (الوهابية) التي تمثّل أيديولوجية الحكم، وسائل متعددة:

• منع النقد للوهابية والمشايخ الرسميين في الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها الإنترنت، وفصل الصحافيين وحتى رؤساء التحرير إن تعدّوا الخطوط الحمراء. هذه السياسة أصبحت قديمة نوعاً ما. ونقول قديمة بمعنى أن الزمن تجاوزها. فبالرغم من حقيقة أن العائلة المالكة اعتادت ولعقود على تشجيع الصراعات بين التيار الوهابي وغيره من التيارات الفكرية والمذهبية في السعودية، فإن النقاش كان في معظم الأحوال يجري وفق إيقاعات يقررها الأمراء أنفسهم، سواء من حيث مساحة النقاش، أو عمقه، أو زمنه، وفي أكثر الأحوال ينتهي بانتهاء المصلحة الملكية في تمرير سياسة أو أمر ما، أو معاقبة وإضعاف جهة أو شخص، وما أشبه.

النقاش في الغالب كان يدور حول موضوعات غير سياسية، وتحت مسميات الصراع مع الحداثيين، أو الليبراليين، أو العلمانيين أو ما أشبه، وغالباً ما تكون الصحف ميداناً للمعارك، قبل أن تظهر فورة الإنترنت وتساهم في النقاش وزيادة التصارع بين القوى المحلية وهابية كانت أو ليبرالية أو مذهبية ومناطقية. فورة الإنترنت أعاقت الضبط الرسمي لحدود النقاش وطبيعته ومدياته وزمانه، كما أن صراع أجنحة العائلة المالكة بين الملك والسديريين جعلت الجدل حول ممارسات الوهابيين في هيئة الأمر بالمعروف وفي القضاء وفي التعليم وفي الفتاوى وفي التكفير والعنف موضوعاً دائمياً تماشت معه الصحافة المحلية منذ أحداث سبتمبر وحتى الآن. فكلما أطفأ نايف الهجوم على التيار الوهابي المتشدد، جاء حدث جديد ليفجّر الموضوع، وليصطف بعض الكتاب ولو معنوياً وراء الملك (نتذكر هنا مثلاً، أن الملك عبدالله أعطى قلمه هدية للكاتب تركي الحمد الذي تمّ تكفيره، وتهديده بالقتل بتهمة الإرتداد).

لا ننس هنا أيضاً حقيقة أن مجمل تيارات العائلة المالكة بمن فيهم التيار السديري الأقوى رأوا في السنوات الماضية بأن الوهابية بحاجة الى نقد محدود لتعديل سلوك وأفكار رجالها، خاصة فيما يتعلق بتكفير نظام الحكم ورجاله وفيما يتعلق بالتشدد المغالي فيه الجانب الإجتماعي، والتجاوزات الفاقعة على الناس وأعراضهم ودمائهم. لكنهم إنما أرادوا ذلك بمقاييس محددة: أن لا يضعف ذلك الوهابية الذي يعني إضعاف قاعدة الحكم ومشروعيته؛ وأن لا يؤدي الى خسران الوهابية كحليف تاريخي للبيت السعودي. لكن فات نايف وإخوته، أن الإنسداد السياسي والإجتماعي المصاحب للمشاكل الإقتصادية والضغوط الدولية والمنظمات الحقوقية، يدفع بالمواطنين لتوسيع خرم الإبرة بحيث لم يكن النقد في السنوات الأخيرة قابلاً للضبط وفق مقاييس المصلحة والإرادة للعائلة المالكة!

أيضاً لا ننس حقيقة أخرى، أن النقاش والصراع بين التيارين الوهابي والمتسمى بالليبرالي ساقهما الى المزايدة في إعلان الولاء للعائلة المالكة، أو جناح من أجنحتها. وفي حين يتوسّل الوهابيون في مديحهم ودعواتهم ومطالبهم بالأمير نايف وزير الداخلية بالذات، ويعلنون تترسهم خلفه، ويأتون بمقولاته التي تدافع عنهم.. فإن التيار الآخر، يقوم بالتترس بالملك عبدالله وفي بعض الأحيان ـ خوفاً من الداخلية ـ بوزيرها وابنه، واستخدام مقولات الملك وخطاباته في هذا الشأن لمحاربة الطرف الآخر. وعادة ما تجد الفريقين يقولان: نطالب وزير الداخلية بأن يفعل كذا، أو نطالب المسؤولين الإلتزام بما قاله الملك بهذا الشأن كذا وكذا!!

• اعتماد سياسة النفي في الخطاب السياسي الموجّه للخارج. إن خطاب الأمراء



سلمان: الجمع بين الولاء لأمريكا وامتطاء الوهابية!

والمسؤولين عن الوهابية يعتمد سياسة النفي من أن الوهابية تكفيرية وعنفية، ويحمّل مخرجاتها القاعدية والزرقاوية مسؤولية عدم فهمهم لها وإساءة لاستخدام معانيها ومفرداتها ومعتقداتها. قال وزير التعليم العالي ذات مرة في أمريكا وذلك بعيد أحداث ١١/٩ بأن الوهابية ظلت لثلاثة قرون منذ تأسيسها دعوة سلمية لا تريد إلا الخير ونشره في كل العالم! والوزير غازي القصيبي تحدث هو الآخر مدافعاً عن الوهابية وقال بأن ابن لادن لا يمثل قيمها، رغم أن التيار الوهابي يعتبر القصيبي رمز العلمانية الأكبر في السعودية، وقد كفره ودخل في سجالات معه. ولكن دفاع القصيبي ووزير التعليم العالي عن الوهابية يمثل دفاعاً عن هويتهما الخاصة/ الفرعية، فالوهابية مكون أساس من مكونات الهوية النجدية، كما أنه يمثل دفاعاً عن أيديولوجية الحكم النجدي.

أما في الداخل، فإن هذا الخطاب لا يمكن أن ينجح. فالجميع يعلم بأن الوهابية (التقليدية) هي التي فرّخت الصحوات، ورجال العنف، والقاعدة. وهناك اتفاق بأن القاعدة بمبادئها وقيمها أكثر أمانة في الإلتزام بالمعتقد الوهابي، وأكثر التصاقاً به، وهي بالتالي ـ وبحق ـ الممثل الأمين للأفكار الوهابية. الوهابية هي مصدر العنف، وهي التي تفرخ الإرهاب، وأن مشايخها هم مشايخ الإرهاب، وأن العنف الذي ضرب المدن السعودية كان أحد منتجاتها. لم يقل أحد في الخارج هذا إلا بعد أن قاله كتاب الداخل وفي الصحافة السعودية الذين كتب أحدهم (د. سليمان الهتلان) ذات مرّة منددا بالعنف ويذيوله الثقافية تحت عنوان: (أين تفجّر نفسك هذا المساء؟). هذا هو ما يكتب في الصحافة السعودية، ولكن لفظة (الوهابية) لا تذكر أبداً، بل يستخدم مكانها (السلفية التقليدية). ومن أهم من كتب في هذا المجال في عشرات المقالات التأسيسية والقراءات العميقة، هو محمد علي المحمود، والذي لازال يواصل كتاباته في جريدة الرياض.

• الفصل بين الوهابية ومخرجاتها. الأمراء السديريون اعتادوا القول بأن

الوهابية تمثل (الإسلام الصحيح) و (العقيدة الصحيحة) و(التوحيد الصافي) من الشرك. لكن هذا المديح المتوقع لأيديولوجية الحكم لا يمكنه أن يغطي مساوئها وأخطاءها، لذا عمدوا في الخطاب العام الى الدفاع عنها من جهة، وعدم تحميل المعتقد الوهابي ورجال المؤسسة الدينية الرسمية مسؤولية العنف والتكفير والتطرف. لا تخرج تصريحات نايف وسلمان المتكررة عن هذا الخط، بما فيها التصريحات الأخيرة لكليهما.

نايف، ومن تونس (واس، ١٧ مارس الماضي) حيث يجتمع وزراء الداخلية العرب، قرأ عليهم ورقة هاجم فيها عنفيي القاعدة حين وصفهم بالوصف المعتاد (خوارج) وقال إن: (خوارج اليوم هم امتداد لخوارج الأمس... جمعوا مع حداثة السن، سفاهة العقل وضحالة التفكير، وهو ما يؤكده فعل بعض من انحرف عن الجادة من أفراد مجتمعاتنا المسلمة والعربية، وخرجوا على إجماع أمتهم وولاة أمرهم، وكفروا المجتمعات المسلمة حكاما ومحكومين، واستحلوا الدماء والأموال المعصومة، وفتحوا جبهات على الأمة المسلمة تضعف قدراتها وتعين أعداءها عليها). وقدّم الأمير العلاج من التجربة السعودية: (الأمن الفكري) تشرف عليه المؤسسة الأمنية والتعليمية، وذلك من أجل الوقاية والتحصين ضد الفكر المنحرف، وقال بأن هذا الجهد أثمر في نتائجه على الصعيد السعودي.

طالما وصف آل سعود ومشايخهم معارضيهم من الوهابيين وغيرهم بأنهم خوارج، وهو وصف ينطبق على جميع معتقدي الوهابية، حسب معظم الكتابات القديمة لمشايخ وعلماء عارضوا الوهابية ومؤسسها ووصفوه بأنه خارجي. لكن السعوديين ومشايخهم أصبحوا يطلقون لفظة الخوارج على من عارض النظام، وإن كان قبل قليل يوصف بأنه مجاهد و(داعية توحيد وهابي) مثلما حدث مع قادة الجيش الإخواني الوهابي، ومثلما حدث مع جهيمان الذي توقع ان يوصم بأنه خارجي، ثم يفتى بقتله كما حدث من قبل. يقول في رسالة الإمارة والطاعة والبيعة:

(لم تستطع هذه الدولة ـ دولة آل سعود ـ أن تفعل ما تفعله من التلبيس والتدليس، إلا لأن رعيتها ومن هم في قبضة أيديها كأرانب، دفعت عليها الغنم لاصطيادها وقتلها.... وتجد حكمهم وسلطانهم ـ أي آل سعود ـ قائماً على ثلاث قواعد.. إن وافقتهم وسكت عن باطلهم قربوك واتخذوك حجة على من خالفهم؛ وإن سكت عنهم سكتوا عنك، وربما زادوك وأرسلوا لك الهدايا، وذكروا في حقك هذا الحديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، وهي كلمة حق أريد بها سكوت عن باطل.. وإن خالفتهم قتلوك بشبهة يسكتون بها الأرانب، فيقولون هو "خارجي"، مع ان أرنبهم لا تعرف معنى "الخارجي".. وأقرب مثال وأوضحه، مؤسس دولتهم والمشايخ الذين كانوا معه في سلطانه، وهم ما بين موافق له ومعزز له بما يشاء، وآخر ساكت عن باطله، وآخر التبس عليه الأمر.. وبعدما لقبهم عبد العزيز بالخوارج، حمل إخوانهم الذين لم يخرجوا معهم على قتالهم... فلما قتلهم وشتتهم، واستقر سلطانه الجبري، والى النصارى، وعطل الجهاد في سبيل الله، وفتح من الشر أبواباً مغلقة. ثم واصل السير على نهجه أبناؤه من بعده، حتى وصلت بلاد المسلمين إلى ما وصلت إليه اليوم من الشر والفساد.. فنقول الآن: أين الحكم بالكتاب والسنة الذي ادّعوا الحكم به أول ملكهم، ويدعيه كل من تجددت له بيعة منهم؟. [ما] حملنا على الكلام في تاريخ هذه الدولة مع أهل الحق الصادقين، وتلقيبهم "بالخوارج" تلبيساً على العوام الجهال، أنه لا يزال إلى اليوم من هو على هذه الضلالة من مشايخ الجهل والضلال، ويعتقدون أن الاخوان الماضين "خوارج"، ويسمون من يدعو إلى الحق الذي جاء في الكتابة والسنة اليوم "خوارج" ويفتون بقتله).

الأمير سلمان وفي نفس اليوم (١٧ مارس الماضي) وفي حفلة رفع أكبر علم للسعودية في الدرعية (التي انطلقت منها دعوة التحالف السعودي ـ الوهابي) دافع عن الوهابية باعتبارها دعوة سلفية صافية، وقال أنه لا توجد دعوة اسمها "الدعوة الوهابية". وأضاف: (أتحدى أي شخص أن يأتي بحرف واحد في رسائل وكتب الشيخ محمد بن عبدالوهاب التي أصدرها في عصره يخالف كتاب الله وسنة رسوله). موضحاً أن (أعداء الدعوة الإسلامية ألبسوها هذا المسمى). وبعد نحو شهر كتب مقالة في جريدة الحياة رداً على استخدام ثلاثة من الكتاب لفظة (الوهابية) ذات (المبادئ الصحيحة) و (العقيدة الإسلامية الصافية) وقال أن اساس التسمية (انطلق ـ في الغالب ـ لأجل التشويه والإساءة)، ورفض ما ذكره أحد الكتاب بأن الوهابية تمثل مذهباً مستقلاً شأنها شأن المذاهب الأربعة، كما رفض اعتباره الوهابية وجهاً آخر للسلفية، وأيضاً رفض قوله بأن الوهابية بحاجة الى إصلاح مضامين وممارسات. وتساءل سلمان بذكاء أو غباء!: (كيف نطالب بإصلاح مضامين الدعوة وهي تلك المضامين التي نادى بها القرآن الكريم والسنة النبوية؟) أي أنه اعتبر الوهابية وجهاً متطابقاً وشارحاً أميناً للدين وممثلاً وحيداً صحيحاً عنه. وتحدّى سلمان أي شخص (أن يجد في كتابات الشيخ ورسائله أي خروج على الكتاب والسنة وأعمال السلف الصالح فعليه أن يبرزه ويواجهنا به). وأخيراً دعا الأمير سلمان الكُتّاب والباحثين (إلى عدم الانسياق وراء من ينادي بالوقوع في فخ مصطلح "الوهابية" وأنه مجرد مصطلح، بينما يتناسى هؤلاء الهدف الحقيقي من وراء نشر هذا المصطلح للإساءة إلى دعوة سلفية صحيحة ونقية) نجحت في (قيام دولة إسلامية تقوم على الدين أولاً وتحفظ حقوق الناس وتخدم الحرمين الشريفين وهي الدولة السعودية)! وهنا مربط الفرس!

لن يتحدّاك أحد يا سمو الأمير!

أحد كتاب الإنترنت السعوديين علق على كلام الأمير سلمان قائلاً: (لن يتحدّاك أحد يا سمو الأمير؟) مؤكداً بأن (الوهابية تفسير متشدد للكتاب والسنة) وأن المذاهب الأخرى ورموزها لا تدّعي صحّة كل ما يجتهدون فيه، ولا تقول بأن الآخر على خطأ.. (لا أحد منهم يجرؤ ويقول بأن قوله هو الحقيقه... إلا الشيخ محمد بن عبدالوهاب الذي يصرّ دائماً في جميع رسائله، بأن ما هو عليه، هو ما كان عليه الرسول والصحابة، وماعداه باطل؛ وهذا هو التطرّف بعينه، فيجبر الناس على رأيه، ومن خالفه فقد خالف الكتاب والسنّة، ما جعله يحمل على المخالفين ويحارب من يختلف معه، وعلى رأسهم أخوه سليمان. الغريب أن كلّ من سقط في معارك الشيخ محمد بن عبدالوهاب هم أبناء الجزيرة العربية بالذات في نجد والحجاز، ولم يذكر التاريخ له أن سقط في معاركه نصارى أو يهود أو غيرهم. من يراجع تاريخ سيرته يعلم جيداً أن المسلمين هم من اكتوى بفتنته).

وعلق آخر: (الأمير يتحدّى بأن يؤتى بحرف واحد يخالف الكتاب والسنّة! لقد كفروا الدول الإسلامية جميعها من مشرقها الى مغربها، وبعد أن انتهوا من الدول الإسلامية أتوا لما هو داخل السعودية وبدأوا بالتكفير، حتى وصلوا الى تكفير الشعب كله. ويقول الأمير إأتوا لي بحرف واحد!). ويضيف: (الفكر الوهابي أصبح حركة إقصائية تختزل الاسلام في اراء متشددة جداً ومتطرفة. انظر الى الشيخ محمد بن عبدالوهاب في رسالته الى قاضي الدرعيه عبدالله بن عيسى. ماذا يقول؟: "وأنا أخبركم عن نفسي، والله الذي لا إله إلا هو، لقد طلبت العلم وأعتقد من عرفني أن لي معرفة، وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى لا إله إلا الله، ولا أعرف دين الإسلام قبل هذا الخير الذي منّ الله به، وكذلك مشايخي ما منهم رجل عرف ذلك، فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى لا إله إلا الله، أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم عن مشايخه أن أحداً عرف ذلك، فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه". أرأيت كيف يكون التعصّب والتطرّف واختزال الإسلام في ما يدعو له؟ إنه يقول: لم يعرف أحد معنى لا إله إلا الله، وهي المرتكز الاساسي الذي من خلاله يدخل الناس الاسلام. لقد كان الرسول يطلب من المشركين ان ينطقوا بالشهادة، ولقد عرفها الأعراب والبسطاء في الجزيرة العربية. ولكن عبدالوهاب يقول بأن علماء عصره لم يعرفوها، بل لم يعرفوا معنى الاسلام من أساسه)!

وعلّق ثالث قائلاً: انظر إليه ـ محمد بن عبدالوهاب ـ كيف يتخلص من مخالفيه، يقول المؤرخ ابن بشر: (إن عثمان بن معمر، حاكم العيينة، مشرك كافر، فلما تحقق أهل الإسلام من ذلك، تعاهدوا على قتله بعد انتهائه من صلاة الجمعة، وقتلناه وهو في مصلاه بالمسجد في رجب ١١٦٣هـ. وفي اليوم الثالث لمقتله جاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى العيينة، فعيّن عليهم مشاري بن معمر) وهو من أتباعه. أرأيت كيف يكون هذا الرجل المغدور به مشركاً ويقتل بعد أن انتهى من صلاة الجمعة؟ وسبب شركه وكفره أنه يخالف محمد بن الوهاب، كيف سولت لهذا الأخير نفسه بأن يصدر قراره في قتل هذا الرجل وفي مصلاه؟!.

العائلة الشاملة!

محمد السباعي

تحقّق العائلة المالكة صفة الشمولية، وتضع بصمة لها في كل مجالات الحياة، بحيث تصبح العائلة النموذجية التي تستوعب الحياة بكل أبعادها. فمنها يخرج الحاكم والتاجر والطيّار المدني والحربي والعالم (الفضائي) والمقاتل والبطل وحتى المعارضة لم تسلم من أطماع العائلة المالكة، فقد خرج علينا قديماً وحديثاً أمراء حملوا لواء المعارضة، وزايدوا على المعارضين المعتّقين في المطالبة بتغيير النظام السياسي، والدعوة الى دستور وطني، وتوزيع الثروة وتحقيق المساواة، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية.

مسلسل الشمولية يجري على قدم وساق، وأخيراً برز علينا أمير ـ بطل إعلاني. فقد نشرت صحيفة (دايلي تلجراف) البريطانية في موقعها على شبكة الانترنت في ١٠ إبريل الماضي تقريراً بعنوان (أمير سعودي يظهر في إعلان لهاتف محمول)، تتحدث فيه عن الضجة الكبيرة التي تسبب بها ظهور الأمير عبد الله بن متعب، حفيد الملك عبد الله بن عبد العزيز، في إعلان تلفزيوني تجاري.

يقول تقرير الديلي تلجراف إن ظهور الأمير الشاب بدور البطولة في الإعلان للترويج لهاتف محمول جديد لصالح شركة (اتحادات اتصالات) (موبايلي)، وهي ثاني أكبر شركة للهواتف المحمولة في السعودية، قد أثار الدهشة والاستغراب، وأطلق جدلاً واسعاً بين الدبلوماسيين والمواطنين السعوديين العاديين على حد سواء.

ويضيف التقرير قائلاً إن الجدل تركز حول ما قد يحمله ظهور الأمير، وهو فارس يشارك في بطولات قفز الحواجز، في الإعلان من معان وتأويلات بشأن دور الأسرة السعودية المالكة، والتي طالما عُرف عنها التكتّم والسريّة حول قضاياها وأمورها الخاصة.

لماذا حفيد الملك؟

ينقل التقرير عن دبلوماسي غربي يقيم في العاصمة السعودية الرياض تساؤله باستغراب بشأن الحدث: (تُرى، لماذا يظهر الأمير في إعلان تلفزيوني؟ ولماذا يجب أن يكون من يظهر هو حفيد الملك، وليس شخصا آخر؟). لكن الصحيفة تنقل عن آخرين قولهم إن الإعلان يسلّط الضوء على التغييرات التي بدأت تطرأ على الأسرة المالكة في السعودية خلال السنوات القليلة الماضية، إذ أصبحت العائلة أكبر حجماً وأكثر شباباً.

يتابع التقرير قائلا إن العائلة المالكة في السعودية باتت تضم الآن عدة آلاف من الأمراء من نسل مؤسس المملكة عبد العزيز آل سعود الذي توفي في عام ١٩٥٣. وتنقل الصحيفة عن أحد المحللين السعوديين قوله عن أفراد الأسرة المالكة: (لقد بدأوا يقتربون أكثر فأكثر من العامّة، إذ بات عدد الأمراء الشباب يفوق بكثير عدد الآباء في العائلة المالكة التي أخذت المظاهر البرجوازية تطغى على نمط حياة أفرادها). ويضيف المحلل السعودي قائلا: (تصبح الأسرة المالكة جزءا من النخبة السعودية، وذلك سواء أكان ذلك من خلال مشاركتهم في الحياة الاقتصادية، أم في العمل الخيري).

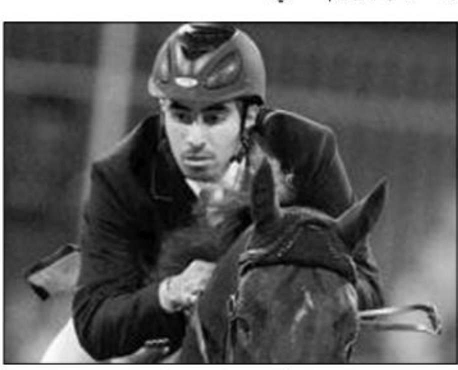
وتذكر الصحيفة في تقريرها بأن الملك عبد الله بن عبد العزيز كان قد أعلن مرارا عن التزامه بتحديث المملكة عبر إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية، وإن كان قد أجرى أيضا في عام ٢٠٠٦ إصلاحاً على النظام الملكي نفسه عبر إنشائه لمجلس العائلة المالكة، والذي أُنيط به أمر تعيين ولاة العهد والملوك في المستقبل.

ويحصل معظم الامراء السعوديين على رواتب من ميزانية الدولة بالرغم من أن الملك عبد الله سعى لخفض هذا عندما كان ولياً للعهد. ويشغل كثير من الأمراء مناصب عليا سواء في الحكومة أو في الجيش في حين أن كثيرين آخرين منهم رجال أعمال.

ويظهر في الإعلان الأمير وهو يقوم بالاعتناء بجواده بينما يتحدث صوت قائلاً (في عالم مليء بالتحديات يقودنا شغف لنكون في المقدمة وهكذا نحن في موبايلي). ثم يقفز الأمير بجواده فوق حاجز.

وقال حمود غبيني نائب رئيس موبايلي ان الشركة عرضت رعاية الامير لانه فارس ناجح لكنها لم تكن تتوقع أن يقبل الاقتراح.

وقال غبيني (هذه هي أول مرة يظهر أمير سعودي على إعلان تجاري.. نحن لم نحتضنه ولم ننتج هذا الاعلان لأنه أمير. سبق لنا أن احتضنا فرق كرة قدم والعديد من الهيئات الرياضية وحتى المدارس قبل أن نتّصل بصاحب السمو الملكي).



حفيد الملك في الدعاية

انتهى خبر الصحيفة، ولكن لم تنته التعليقات الساخرة من وجود أمير في اعلان تجاري، فقد أسهبت المواقع الحوارية على الشبكة العنكبوتية في اطلاق تعليقات جادة وساخرة حول الأدوار التي يلعبها الأمراء في الحياة العامة، بما يرمز الى التغلغل الواسع النطاق للعائلة المالكة في المجال العام. أحد المعلّقين ذكر بأن زيادة حجم العائلة المالكة زاد من حدّة التنافس داخلها بحيث بات الأمراء يتسابقون في الوصول الى المجالات الواعدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ولا يستبعد بروز أمراء يتسنّمون مهام فكرية، فنرى الأمير المفكر..وكل أمير بالذي فيه ينضح.

ضحايا حلف الإعتدال العربي !

السعودية تتخلى عن خدّام

محمد قستي

يبدو أن مسلسل ضحايا حلف الاعتدال في بلاد الشام لم يتوقّف، بعد أن خسر الحلف رهاناته على تغيير المعادلة سواء في لبنان أم في سوريا أو حتى في المنطقة. فمنذ بدأت إرهاصات التقهقر تظهر مع اقتراب رحيل الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن، بات على حلف الاعتدال الذي قادته السعودية في الفترة من ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ لملمة ذيوله، فمنهم من آوى الى جبل يعصمه من الغرق مثل زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ومنهم من انقلب على عقبيه مثل رئيس الحكومة اللبنانية الحالي سعد الحريري، ومنهم من خسر الدنيا والآخرة مثل الأمير بندر بن سلطان، الذي قاتل حتى الرمق الأخير ولكنه كما يقول المثل العراقي دخل موسم الحصاد بمنجل مكسور.

نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام، كان أحد الخاسرين الكبار في رهان المعتدلين العرب، فقد اختار التخلّي عن منصبه لناحية الدخول في مشروع إطاحة النظام السوري أملاً في الوصول الى العرش في سوريا. استقبله الملك عبد الله وولي عهده الأمير سلطان في الرياض في إبريل العام ٢٠٠٥ في إطار التنسيق المشترك ووضع خطة الاستيلاء على السلطة في دمشق. عاد خدّام الى باريس بعد أن حصل على وعود ودعم مالي سخي، في سياق تمويل خطة اسقاط النظام السوري، وقام بتمويل بعض الشخصيات العسكرية والأمنية ولكن تم اكتشاف أمرها من قبل أجهزة الأمن السورية.

وكان الملك السعودي قد توسّط لدى بشّار الأسد للسماح لخدام بالخروج من دمشق الى باريس، ولم تكن دمشق تعلم بأن هناك مخططاً سعودياً لإثارته ضدّها، وقد استجابت دمشق للوساطة السعودية رغبة منها في تحسين العلاقات، لكنها فوجئت بعدها بتورط كبير للسعوديين في تكتيل واشنطن والعواصم الغربية لدعم المعارضة السورية من أجل الإطاحة بالنظام السوري، وطفقت قناة العربية تجري حواراتها مع خدّام، وأقطاب المعارضة السورية من أجل تشكيل البديل المدعوم غربياً.

القاهرة استاءت من التصرف السعودي الذي قام بالأمر منفرداً وبدون تنسيق، وقيل يومها أن مبارك فوجئ بلقاء العربية مع خدام. وسعت القاهرة في البداية الى مقاومة مساعي الرياض لجرجرتها الى عداء مفتوح مع دمشق، لكنها استسلمت في النهاية للرؤية السعودية الغربية الإسرائيلية في نهاية الأمر.

من جانبه، واصل خدّام محاولات تخريب المعادلة السياسية السورية بالتعاون مع الأمير بندر بن سلطان، وفريق ١٤ آذار في لبنان وبعض الشخصيات الأمنية والعسكرية في سورية، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل.

لقي عبد الحليم خدّام مصيراً مشابهاً لمصير أنطوان لحد بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في أيار ٢٠٠٠، فقد تخلى عنه حلفاؤه، وكرّت سبحة الخسائر، وكان آخرها ما جرى الشهر الفائت، حين رفعت نازك الحريري دعوى قضائية في المحاكم الفرنسية ضد عبد الحليم خدّام الذي يسكن في قصر الدائرة الثامنة. وقدّم القصر للأخير من قبل عائلة الحريري لدى وصوله فرنسا بعد خروجه من سوريا على أمل العودة عليها رئيساً للجمهورية. مصادر فرنسية ذكرت بأن الحكم قضى بإخلاء خدام للقصر خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم، وتحميله مصاريف الدعوى.



دعم سعودي انتهى بالفشل

وكان خدّام قد رفض إخلاء القصر الذي اشترته عائلة الحريري من ابنة الملياردير اليوناني (أوناسيس)، وادّعى بأن عائلة الحريري والمملكة السعودية وعداه بتعويضه عن أملاكه في سوريا إذا انقلب على النظام، وأنه لبّى هذا المطلب غير أنهم لم يعوضوه إلا مبلغ سبعة ملايين دولار، وها هم الآن بعد أن تركوه وحيداً يريدون طرده من المنزل الذي يسكن فيه!

وأضافت المصادر أن خدّام يعاني من اكتئاب نفسي وارتفاع في الضغط، وقد نصحه الأطباء بالتزام الراحة وتحاشي مصادر الإرهاق لأن ذلك من شأنه التأثير على صحته، حيث تعرض السنة الماضية لأزمة قلبية أجرى على أثرها عملية (قسطرة) للقلب.

وبحسب المصادر إياها، فإن خدام قال (إنه لن يسمح بإهانته ورميه بعد استخدامه ضد الرئيس بشار الأسد وضد سوريا بعد أن كان الرجل الثاني في الحكم، والحاكم الفعلي للبنان طيلة ثلاثين عاماً)، وأنه هدد بالكلام وفضح كل شيء على طريقة (عليّ وعلى أعدائي يا رب).

في باريس انتهى خدام، وإقامته باتت محدودة، وحراسة أمنية عليه، ولائحة الزوار يجب أن تعرف مسبقاً، وتنقلاته أيضاً، والأرجح ان السلطات الفرنسية ستبلغه عن مكان آخر، بحسب مصادر فرنسية. وقد حاول خدّام الاتصال بمسؤولين سعوديين من أجل تسوية مشكلته المالية والخلاف مع عائلة آل الحريري حول القصر الذي يقيم فيه، ولكن وبحسب مصادر مقرّبة من العائلة المالكة أن الأبواب باتت موصدة أمام خدّام، فيما ذكر مصدر آخر بأن الرجل خسر القمار السياسي ولا يزال يصرّ على البقاء على الطاولة، وكان يجب أن يدرك مبكّراً بأن لا مكان له على الطاولة، فقد ذهب اللاعبون الخاسرون جميعاً من واشنطن الى باريس وصولاً الى بيروت ودمشق.

حتى المعارضة السورية التي رفضت التعامل مع عبد الحليم خدّام منذ وصوله الى باريس باتت اليوم على قناعة تامة بأن على خدّام دفع الثمن، وهو ما زاد حالة خدّام النفسية سوءً.

معركة الإختلاط تندلع داخل التيار السلفي

عبدالحميد قدس

قبل أن يُقفَل باب الجدل في موضوع (الخلوة غير الشرعية)، فُتِح باب آخر، دخل منه كثيرون ليخوضوا غمار جولة جدل حول موضوع (الاختلاط). ورغم أن الاختلاط كقانون إداري وفتوى دينية موضوع قديم، ويعود الى بدايات تشكل الوهابية والتحالف التاريخي بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد صدرت فيه أحكام من قبل أعلى سلطة سياسية ودينية في البلد، ومن بينها قرارين مشهورين في عهد الملك فهد، الذي شدّد فيهما على الالتزام بتحقق عدم الإختلاط في المؤسسات العامة، والتهديد بإنزال أشد العقاب بمن يخالف تلك الأوامر السامية، إلا أن التحوّلات الاجتماعية والسياسية والثقافية المتسارعة أعادت الإهتمام بهذا الموضوع.

ولأن الخلوة والاختلاط مفردتان متداخلتان، فكان من الطبيعي أن يثير نقاش (الخلوة) السؤال التالي، أي (الاختلاط)، باعتبار أن كل خلوة هي اختلاط بالضرورة وليس العكس. وفيما كان رجال (الهيئة) يرصدون كل خلوة، ويقنصون الاشخاص الضالعين فيها، كان ضحاياهم يزدادون إصراراً على الحل الحاسم، ووضع نهاية لمعاناتهم. ويسبب فداحة الأضرار والخسائر التي طالت الضحايا، وكثير منهم براء مما نسب إليهم، انقدحت شرارة المناقشات حول موضوع (الاختلاط). نقاشات بدأت بوتيرة هادئة وبطيئة نسبياً، ولكنّها ما لبثت أن ازدادت سخونة بفعل عاملين:

الأول: دخول أطراف من داخل المؤسسة الدينية على خط المناقشات في موضوع (الاختلاط)

الثاني: ضلوع مشايخ بارزين في (الاختلاط) الذي حاربوه.

فيما يرتبط بالعامل الأول، كان صدور فتوى الشيخ السلفي المتشدّد الشيخ عبد الرحمن البراك بتحريم الاختلاط وتكفير القائل به واستحقاق قتله في حال عدم الإنابة والتوبة، قد أطلق عاصفة غضب واسعة النطاق في الصحف المحلية، ودعت الى محاكمته والحجر عليه.

وعلى مستوى المجادلات الفقهية في موضوع الاختلاط، شهد الشهر الفائت (إبريل) سلسلة مناظرات بين مشايخ بارزين في المؤسسة الدينية حول الاختلاط على قناة (إقرأ) في برنامج (البيّنة) بين رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة المكرمة الدكتور أحمد قاسم الغامدي والشيخ الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحمدان، مدير مركز الدعوة والإرشاد بمحافظة جدة والدكتور محمد النجيمي، عضو المجمع الفقهي رئيس قسم الدراسات بكلية الملك فهد الأمنية بوصفه حكماً بين المتخاصمين.

يرى الشيخ الغامدي جواز الإختلاط، وأن لا أصل لحرمته في النصوص الدينية مطالباً من يعارضه بتقديم النصوص الصحيحة التي تدعم قولهم. وفيما تمسّك الشيخ أحمد الحمدان بموقفه بتحريم الاختلاط، وقال بأن لديه ٤٠٠ نصاً يؤكد ما يقوله، قدّم النجيمي المحكم في الحلقة أدلة تحرم الاختلاط.

الشيخ الغامدي الذي بدا متماسكاً في هجوم الحمدان والنجيمي بمشاركة مقدّم البرنامج، اعتبر النصوص التي قدّمها الحمدان ضعيفة أو مجهولة السند، وأن أخذ بعض العلماء بها غير ملزم، وفرّق الغامدي بين (المقلّد) في إشارة للشيخ الحمدان، و(الباحث عن الحديث والنص) في إشارة إلى نفسه. وشارك النجيمي الحمدان في موقفه، بما أخرجه من دوره كمحكّم للحلقة وليس مناقشاً.

في فقرة المداخلات، جاءت مداخلة الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز، المعروف بإثاراته واضطرابه، متضامنة مع الحمدان والنجيمي، مستعملاً لغة ذات دلالات قبلية كقوله (ليأتي رجل كالغامدي ليقول أمراً لم نتعلمه في الشريعة ولم يقله أحد من علمائنا، بل في النظام الأساسي الذي تقوم عليه المملكة منذ بنائها نظام يحصر الفتوى للعلماء، الذين هم ورثة الأنبياء). بل ذهب خالد بن طلال في الرد على مناقشة الشيخ الغامدي لمسألة الاختلاط بأنه (يبحث عن مصلحته الشخصية)، ثم طالب رئيس الهيئة (أن يعفيه من منصبه).

ألهبت المساجلة الفقهية بين الشيوخ الثلاثة نقاشات أخرى جرت على مواقع حوارية وخبرية على الإنترنت، وراح كل طرف يشرح وجهة نظره تأييداً أو رفضاً، وأدلى كتّاب الصحف المحلية بدلوهم في (الاختلاط)، وتحوّل الموضوع إلى ما يشبه قضية رأي عام، في ظل أحاديث عن اقتراب موعد السماح للمرأة بقيادة السيارة، والمشاركة في الانتخابات البلدية ناخبة ومرشّحة، ودخول المرأة في الحياة الاقتصادية.

أما الأمر الآخر، فقد كان بث شريط مصوّر للشيخ محمد النجيمي وسط مجموعة من النساء الكويتيات على شبكة الانترنت وقيام قناة (سكوب) الكويتية بإعادة بث مقاطع من اللقاء الذي جمع النجيمي مع ناشطات كويتيات، وبعضهن بدون حجاب، وكان يتبادل معهن أطراف الحديث الباسم. لقطات الحفل الذي أقامته ناشطات كويتيات بمناسبة يوم المرأة العالمي اشتملت على عرض غنائي ورقصات وكان الشيخ النجيمي حاضراً، الأمر الذي أثار موجة ردود فعل على موقفه المتشدّد في موضوع (الاختلاط).


النجيمي

الشيخ النجيمي الذي ساءه نشر الصور، وهدّد بمقاضاة من يقوم بنشرها حرّك الجو الاعلامي الخاص والعام، مع إصراره على موقفه التحريمي من الاختلاط وأنه تمّ مع (القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً)، فيما كشفت الصور عن نساء بعضهن على الأقل في منتصف العمر، وهو ما أوقع النجيمي في مشكلة أخرى. وفيما كان النجيمي يزداد تعنّتاً كانت تتكاثر أدلة الإدانة حوله، ما دفعه في الأخير الى اعتبار ما قام به مجرد (خطأ).

مهما يكن، فإن ما كسرته المناظرات بين المشايخ وزوبعة النجيمي في الكويت جعل من موضوع الاختلاط قضية متداولة، بل مهّدت لمناقشة قضايا أخرى ذات صلة قريبة أو بعيدة. ويرى مراقبون لما يجري بأن التيار السلفي قد دخل مرحلة حرجة، ويعيش خريفاً متواصلاً بفعل ما خسره من جمهور، وهالة قدسية، وبعض الغطاء الرسمي الذي كان يحميه إزاء هجوم خصومه في الداخل بدرجة أساسية. ليس هناك ما يشير الى إمكانية عودة العقارب الى الوراء، فمسلسل الانكسارات قد بدأ، ولا حلول جذرية يمكن للتيار السلفي بكل مستوياته (المتطرّف والمعتدل) أن يقدّمها لنفسه ولجمهوره الذي بات أكثر استعداداً للإنفكاك عنه، إن لم يكن قد بدأ تدمير الهيكل من داخله.


الرشيد

البلد المنهوب!

سخاء في الخارج.. وكوارث في الداخل!

محمد فلالي

في زيارة الملك عبد الله الى البحرين في ١٨ إبريل الماضي، أعلن عن قيام مدينة طبية بإسمه بقيمة مليار ريال. نبأ بقدر ما يثير آراء متضاربة، كون المساعدات للدول الشقيقة واجباً دينياً وإنسانياً وأخلاقياً من جهة، ولكنّها في المقابل مساعدات قد تنطوي على أغراض أخرى مخالفة. ردود فعل روّاد المواقع الحوارية، بما فيها المقرّبة من الحكومة لم تكن إيجابية في الغالب، خصوصاً أولئك الذين نظروا الى مشروع المدينة الطبية من زاوية تردي الخدمات الصحية المحلية. لم يكن الملك عبد الله مدفوعاً بالمثل الديني (الجار ثم الدار)، بل وليس ما هو أدنى من ذلك مرتبة (الدار ثم الجار)، فقد سبق وأن قدّم الملك هدية أخرى للأردن ببناء مدينة سكنية كاملة، فيما كان مشروع بناء مليون وحدة سكنية الذي أطلقه في العام ٢٠٠٣ لم يبصر النور، بل لم يبدأ بعد، ولن يبدأ!

مطالعة في ما كتبته الصحف المحلية حول الأوضاع المعيشية والاقتصادية تكفي للسؤال عن جدوى التريليون ريال الذي يراد استثمارها مع الولايات المتحدة، وعن مصير المشاريع الإنسانية الطبية والسكنية. معطيات صادمة عن المشكلات المزمنة والملحّة التي كان الجميع يأمل في أن تكون على أجندة العائلة المالكة من أجل وضع حلول حاسمة لها، خصوصاً بعد أن توافرت عائدات مالية ضخمة لدى الدولة.

في مقالته عن معدلات البطالة واستمرارها، كتب د. عبد الله الفوزان في صحيفة (الوطن) في ٢٤ إبريل الماضي مقالاً بعنوان (مازالت البطالة تجثم على صدور شبابنا يا سمو ولي العهد). وفيما يشبه النداء الى الأمير سلطان الذي وعد قبل خمس سنوات بإيجاد برامج ستوفر الفرص الوظيفية للشباب. الأمير سلطان المعروف بـ (أبو الكلام)، زفَّ البشرى بنهاية البطالة في هذا البلد في أكثر من مناسبة، وأكّد، كما هي عادته غير الكريمة، بأنه (خلال خمس سنوات لن يبقى لدينا عاطل بإذن الله).

ومن يراقب مسلسل الوعود التي يطلقها الأمير سلطان، يدرك تماماً بأن الجداول الزمنية ليست واردة بحال في تفكير (أبو الكلام)، ولطالما وعد بأمور أخرى خلال فترة زمنية ولكنها انتهت إلى المجهول. فيما يرتبط بمشكلة البطالة، جاء في بشارة الأمير سلطان أن ثمة خططاً وبرامج بل، حسب اعتقاد الفوزان، إنها تتمثل في (تلك المدن الاقتصادية التي خططت لها وأشرفت على تنفيذها الهيئة العامة للاستثمار ومازالت كذلك، وكذلك في الاستراتيجية العامة للسياحة التي صدرت بقرار من مجلس الوزراء منذ خمس سنوات، وكذلك في المشروعات التعليمية التي بدأنا التوسع فيها عبر المؤسسة العامة للتعليم الفني وهي كليات التقني..) على أساس أن توفر هذه المشاريع مئات الآلاف من الفرص الوظيفية.

وبحساب المشاريع كانت بشارة من هيئة الاستثمار بتوفير مائة وخمسين ألف (١٥٠٠٠٠) فرصة عمل سنوياً، أما استراتيجية السياحة الصادرة بقرار من مجلس الوزراء، فوعدت بتوفير ما يربو عن مليوني فرصة عمل خلال عشرين عاماً، إضافة الى افتتاح خمس كليات سياحة كل سنتين.

ولكن النتيجة جاءت مخالفة للوعود، بل ثمة ما يبعث على خيبة الأمل من كل وعود الأمراء وخصوصاً (أبو الكلام). فقد مضت خمس السنوات العجاف الذي وعد بها الأمير سلطان لحل مشكلة البطالة. مصلحة الاحصاءات العامة جاءت بأرقام صادمة، رغم أنها لا تقول الحقيقة كاملة عن أرقام البطالة، فقد نشرت الصحف المحلية في ٢٢ و٢٣ إبريل الماضي أرقام مفزعة عن حجم البطالة، فقد بلغ عدد العاطلين والعاطلات (٤٤٨٥٤٧) أي إلى ما يقارب نصف مليون عاطل بما يمثل ١٠,٥٪ من قوة العمل في المملكة منهم ٤٤٪ من الجامعيين والجامعيات و٣٩,٩٪ من الحاصلين والحاصلات على الثانوية العامة وإن ٨٩٪ منهم في العمر الحرج أي ما بين ٢٤ إلى ٢٩ عاماً.

يستدرك الفوزان بالقول (الأكثر غرابة من هذا أن تلك البرامج والخطط (السرابية) التي وضعها فريقنا الاقتصادي لم تكن فقط تعد باستيعاب شبابنا ومعالجة البطالة، ولم تكن تعد فقط بعدم بقاء مواطنين بلا عمل، بل كانت تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، فقد قال الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز في مقابلة أجرتها معه صحيفة الوطن منذ خمس سنوات تقريباً أي خلال تلك الفترة التي كان فيها فريقنا الاقتصادي يفرش طريقنا بالورود، قال الأمير سلطان في المقابلة ما معناه أنه فهم مما بلغه من ولاة الأمور أنه خلال السنوات القادمة ليس فقط لن يبقى عندنا مواطنون بلا عمل، بل إننا لكثرة ما سيتوفر لدينا من الفرص الوظيفية لن نستطيع سد احتياجاتنا من القوى العاملة حتى من الخارج).



إذاً، هكذا هي وعود (أبو الكلام) الذي إذا وعد، وفى بعكسه تماماً ودائماً. يعلق الفوزان على التقرير الذي قدمه محافظ الهيئة العامة للاستثمار الأستاذ عمرو الدباغ للأمير سلطان عن إنجازات الهيئة خلال السنوات الخمس الماضية الذي ورد فيه أن المملكة استقطبت

بجهود الهيئة استثمارات أجنبية تصل إلى ١٤٣ مليار ريال وأن تلك الاستثمارات أسهمت في إيجاد ٣٣٥ ألف فرصة عمل وصلت نسبة السعودة فيها إلى ٢٧ بالمئة علاوة على ما حققته الهيئة من تطور في إنشاء المدن الاقتصادية في المملكة.

وللمواطن تخيّل مصير فرص العمل من وراء استثمار تريليون ريال مع الولايات المتحدة. ويقدّم تقرير الهيئة العامة للاستثمار التي هي طرف رئيسي في المشاريع الاستثمارية بين المملكة وأمريكا، دليلاً دامغاً على أن معاجلة مشكلة البطالة تأتي في أدنى هموم المملكة. فقد بشّر رئيس الهيئة الدباغ، نيابة عن الأمير سلطان، بأن هيئته ستعمل على توفير (١٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً. يعلّق الفوزان (أي أن الفرص التي يفترض أن الاستثمارات التي جاءت عن طريق الهيئة قد وفرت خلال السنوات الخمس التي شملها تقرير الهيئة ما يزيد على سبعمئة ألف فرصة عمل وليس فقط ثلاثمئة ألف، ثم إن كثيراً من الاستثمارات التي شملتها الـ١٤٣ ملياراً التي شملها تقرير الهيئة كانت في مشاريع بتروكيماوية، أي أن الغاز الرخيص الذي تقدمه المملكة لتلك المشروعات هو الذي اجتذب تلك الاستثمارات، كما أن هناك جزءاً من تلك المليارات كان أصلاً موجوداً في المملكة في مشاريع مشتركة مع مواطنين ونظام الهيئة هو الذي جعل أصحاب تلك الاستثمارات ينفصلون عن الشراكة مع المواطنين ويستقلون بمشروعاتهم).

والسؤال: (ما هو حجم الاستثمارات التي استقطبتها المملكة بجهود الهيئة مما لم يستقطبه الغاز الرخيص ولم يكن موجوداً أصلاً في شراكة مع مواطنين)؟ ويخلص الفوزان من قراءة النتائج الصادمة لحجم الاستثمارات وارتفاع معدّلات البطالة (الخلل لا يكمن في قلة فرص العمل بل يكمن في مجتمع يتواجد لديه ما يزيد على السبعة ملايين غالبيتهم يعملون في الفرص المتوفرة لديه وقد يكونون أكثر من حجم قوة العمل أصلاً ومع ذلك يعاني شبابه من البطالة القاتلة... هذا أمر مضحك.. وشر البلية ما يضحك).

في مقالة بجزئين للدكتور أنور أبو العلا في صحيفة (الرياض) في ٢٤ إبريل الماضي بعنوان (السعوديون أقلية في بلادهم - حتى أنت ياهيئة الاستثمارات!)، جاء في الجزء الأول منه تعليق على ما وصف بـ (انجازات هيئة الاستثمارات العامة)، والذي نشرته الصحف المحلية نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية بعنوان (المملكة نجحت في استقطاب استثمارات أجنبية تصل الى ١٤٣ مليارا.. أوجدت ٣٣٥ ألف وظيفة). لم يكن، والحال هذه، الحديث عن انجازات بقدر ما كان حديثاً عن اخفاقات مفزعة، على الأقل هكذا نظر إليه المراقبون والخبراء الاقتصاديون.

قام أبو العلا بتحليل أو بالأحرى إعادة بناء المعطيات التي قدّمتها هيئة الاستثمارات، من أجل التحقق من دعوى (الإنجازات). يقول (فهمت – في الوهلة الأولى – أن الـ ١٤٣ مليار تم تدويرها في داخل المملكة وأن الـ ٣٣٥ ألف وظيفة التي نجحت هيئة الاستثمارات في ايجادها هي للسعوديين.. تبيّن لي عند متابعة تفاصيل الخبر أن نصيب السعوديين من هذه الوظائف هو ٢٧ ٪ فقط وهذا يعني أن نصيب الأجانب منها هو ٧٣ ٪ أي إن ٢٥٠ ألف وظيفة من الوظائف التي تفخر هيئة الاستثمارات بإيجادها قد تم حجزها مسبقاً لتلائم استقدام العمالة من الخارج وهذا يجعلها تستحق أن تنال لقبا ثالثا (فات على واس أن تضيفه لإنجازات الهيئة) وهو أن المملكة حققت الترتيب الأول في ايجاد وظائف لتشغيل العاطلين في بلاد العالم وليس فقط تحقيق الترتيب الثالث عشر في العالم في استقطابها للاستثمارات الأجنبية).



يعلّق أبو العلا على هذه المعطيات بالقول (واضح للعيان – كوضوح الشمس في رابعة الضحى – أن من بين كل أربع وظائف تفتخر هيئة الاستثمارات العامة أنها نجحت في ايجادها ستخصّص وظيفة واحدة للسعوديين وثلاث وظائف منها محجوزة للاستقدام من الخارج وبمعنى أكثر وضوحاً أن مبلغ الـ ١٤٣ ملياراً الذي استقطبته الاستثمارات الأجنبية بيدها اليمين الى داخل المملكة ستخرجه العمالة الأجنبية بيدها اليسار الى خارج المملكة).

يناقش أبو العلاء برنامج السعودة في ضوء الخطط التنموية الخمسية، ويرى بأن اللوم في تحديد نسب السعودة لا يقع فقط على صندوق الموارد البشرية وبنك التسليف وهيئة الاستثمارات العامة، والتي يرى بأنهم (مجرد أربع حلقات ضمن حلقات أخرى في سلسلة طويلة من الإجراءات التي تم استغلالها (لكثرة ثغرات التنفيذ وتجاهل معالجتها في خطط التنمية) كوسائل للاستقدام وتحويل السعوديين تدريجاً الى أقلية في داخل بلادهم. يذكر أن أهداف خطة التنمية التاسعة الثلاثة عشر ليس من بينها ابطاء معدلات سرعة تحول تركيبة السكان في داخل المملكة الى عولمة المجتمع.

ويخلص أبو العلاء الى أن كلمة المستدامة الواردة ضمن الأهداف العامة للخطة التاسعة مرتين (الهدف الثالث والهدف العاشر) كديكور انشائي ولكن الحقيقة أنه (من المستحيل تحقيق الاستدامة في اقتصاد أي دولة من دول العالم من غير توطين عنصر العمل الذي هو أهم عنصر بين عناصر انتاج الناتج (أو الدخل) القومي).

بلاتر.. يبحث عن دعم السعودية!

يبدو أن اللعاب بات يسيل من كل الجهات، للحصول على حصة من الثروة الوطنية، حتى رئيس الاتحاد الدولي لكرم القدم جوزف بلاتر جاء الى الرياض في ٢١ مارس الماضي لطلب دعم السعودية في انتخابات رئاسة الفيفا المقبلة. ولم ينس في سياق استدراج الدعم المالي من السعودية، أن يقدّم تعازيه لعدم تمكن المنتخب السعودي من التأهل إلى نهائيات كأس العالم المقبلة في يونيو القادم في جنوب أفريقيا: (بالتأكيد أننا سنفقد أحد المنتخبات الآسيوية التي اعتدنا رؤيتها في محفل كأس العالم، وهذا أمر محزن بالنسبة لي).



الأمير سلطان بن فهد، وزير الشباب والرياضة، والذي نال من شهادات التوبيخ ما يكفي بسبب سلوكه الأخرق في المباريات، اعتبر سعي بلاتر لكسب الدعم طبيعياً وأن كل مرشح يسعى (من خلال التشاور مع الأصدقاء في جميع أنحاء العالم من أجل الدعم والمساندة)، ولكن فيما يبدو، فإن الأمير سلطان بات يتقن لعبة المقايضات حتى في الرياضة، ولذلك بعث بإشارة غامضة بأن (هذا الموضوع بالنسبة للمملكة سابق لأوانه).

جداليات الوطنية

بركان الهويات الفرّعية

يحي مفتي

لماذا موضوع الإنتماء الإثنولوجي والمذهبي والمناطقي يكتسب أهمية دون غيره في بلد يتبنى أيديولوجية دينية يفترض أن تكون جامعة، ويتلبّس، ظاهراً، زيّاً وطنياً يستوعب ويعلو على الإنتماءات الفرعية؟ مقالة واحدة عن الانتماء كفيلة بجذب طيف عريض من القراء، وبجلب مئات التعليقات، وكأن الموضوع يفتح جرحاً بل جراح التجارب المرّة على مستوى العلاقات الاجتماعية والمواقف الأيديولوجية المتبادلة، والأخطر على مستوى تجارب القهر السياسي الذي عانته الجماعات على قاعدة الانتماء.

انبعاث الهويات الفرعية هو في أحد تمظهراته، تعبير عن فشل نموذج الدولة في هذه البقعة، وفي الوقت نفسه دليل على أن قمع الهويات التقليدية/ الفرعية لناحية إحلال هوية فرعية أخرى بديلة لن يؤول الى تقويضها، وإن نجح في فترات ما في إخماد فورانها أو تأجيل ظهورها التام والمليء.

كل الخبايا المدسوسة في اللاوعي الفردي والجماعي تندلع من فوهة جدل الهوية والإنتماء، في سياق تعبيرات مضطردة عن أزمة الدولة، الكيان الجيوسياسي السعودي الذي، رغم كل مزاعمه الوطنية، بقي أسير نزوعاته الخاصة، التقليدية، الفرعية..أي ماقبل الدولة.

ليس (عدم تكافؤ النسب) سوى النتوء النافر من أزمة عميقة الجذور، ترتدي حللاً ثقافية حيناً، وإجتماعية حيناً آخر، وقانونية أحياناً كثيرة، وتعكس في نهاية المطاف أزمة الدولة السعودية.

تميط جداليات الهوية الستار تدريجاً عن أزمة الدولة، وتنبيء بسوء طالع يقترب من لحظة الإنفجار، لا يؤجّل وقوعه سوى الظروف الخارجية أو التدابير الطارئة التي لا تقترب من صميمه بحال.

الصدمة التي عبّرت عنها الكاتبة أمل زاهد في مقالتها بعنوان (ليست من بنات الحمايل بل هي من طروش البحر!) المنشور في صحيفة (الوطن) في ٢٨ فبراير الماضي ليست سوى انتباهة متأخرة على واقع قاربه كثير من الباحثين والضحايا على السواء. ورغم أن زاهد تذكّر قارئها بأنها ليست الصدمة الأولى التي تحدثها (تعليقات تنضح عصبية وعنصرية بغيضة) فقد زاد عليها ما قرأت (العجب العجاب) من تعليقات عصبية عقب نشر الصحيفة خبر لم شمل فاطمة العزاز بزوجها منصور التيماني، الذي حظي بقدر كبير من التداول الشعبي العام على صفحات الجرائد ومواقع الإنترنت فضلاً عن المجالس العامة. تقول زاهد (والكارثة أن هذه التعليقات لا تغرد خارج السرب معبرة عن رأي كاتبيها فقط، ولكنها تعبر عن ذهنية عامة تعشعش فيها العصبية، ولم يتمكن حتى الدين من اجتثاثها من مكامنها السحيقة في العقل الجمعي!)، لتخلص الى نتيجة (فنحن بلا جدل مجتمع يقتات على العصبيات بأنواعها وأشكالها المختلفة (قبلية، طائفية، مناطقية، عرقية، عائلية).. بينما يتوارى الدين بشرعه ومبادئه، والمواطنة بقيمها، والدولة المدنية بأنظمتها.. لتصبح العصبية هي الدين والوطن والولاء والانتماء!).

لا يكف المشهد العام اليومي عن تقديم فيض من الأمثلة على رسوخ الهويات الفرعية، ولم يكن الشيخ محمد النجيمي في لحظة لاوعي حين قدّم نفسه في حفلة المحاجّة مع الإعلامية الكويتية عائشة الرشيد على قناة (سكوب) الكويتية بكونه من (أبناء الحمايل)، فقد أفشى ما يمكن وصفه بـ (الهوية المركزية) التي تعلو حين توضع باقي الهويات على المحك..فحين تتحلل باقي الروابط لا تبقى سوى (الحمولة) الحاضنة، والمأوى، والملاذ الأخير.

وستبقى موضوعة الإنتماء حاضرة على الدوام طالما أن مقاربات جادة لم تبدأ بعد، حيث تتكثّف الأحاديث حول نقطة الولاء بوصفها شأناً سياسياً بدرجة أساسية مفصولاً عن أبعاده الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. جدير بالذكر هنا، أن البعد السياسي ليس مخفّضاً في الهوية خصوصاً في النموذج السعودي، كون الهوية استغرقت المجال الحيوي للدولة، الى حد نبذ الأبعاد الأخرى، لأن ثمة من أراد تخفيضها أو بالأحرى محوها لحساب تظهير الجانب السياسي للهوية.

تميط جداليات الهوية اللثام تدريجاً عن أزمة الدولة، وتنبيء بسوء طالع يقترب من لحظة الإنفجار، لا يؤجّل وقوعه سوى الظروف الخارجية

وطنيّات هالكة

قد تكون جريدة (الوطن) السعودية الأكثر اشتغالاً بموضوعة الوطنية ومتعلّقاتها (الهوية الوطنية، الوحدة الوطنية، الإنتماء..الولاء، الخ) بين باقي الصحف السعودية، ولربما كان من بين أغراض صدورها تعميم ثقافة وطنية من هذا القبيل. رزمة مقالات نشرتها الجريدة على مدى سنوات حول الوطنية ومشتقاتها، في مسعى، كما يبدو لإرساء أسس وعي وطني عام. وفيما بدا أن مناقشة هذا الموضوع ستبقى مفتوحة، طالما لم تترجم نفسها على الأرض في هيئة رؤى ومسالك عامة، فإن السؤال الأولي ـ أو إن شئت المدخل الشرطي لمقاربة الموضوع ـ هو بحسب لغة الفقهاء تحرير محل النزاع، فغالباً ما يتم طرح موضوع الوطنية ومتوالياتها من خلال تمثّلاتها الخارجية أو المتصوّرة أو المطلوبة، الأمر الذي يقفل باب الجدل من اللحظة

الأولى التي يبدأ فيها تعريف أصل المطلب.

سنحاول هنا تقديم قراءة بانورامية لما نشرته (الوطن) من بعض مقالات تندرج في سياق الوطنية ومواردها، بهدف تشخيص جذر المشكلة قبل العودة الى نقطة بداية حقيقية ومنطقية لمقاربة هذا الموضوع.

في مقالة يحي الأمير بعنوان (الأمة السعودية..وخصوم الوحدة الوطنية) في ١٩ يناير الماضي ما يشي بالتباسات جمّة حول الحقائق الواقعية والمفاهيم الوطنية المجرّدة باعتبارها معيارية تعين على تشخيص الحالة القائمة واقتراح الحلول المناسبة لها. يبدأ الأمير من المتخيّل أو الإفتراضي (الأمة السعودية) ليعقد على أساسه نظام محكمة لممارسات لا تنتمي الى ما ابتدأ به. ليس هناك من الباحثين في شؤون الدولة السعودية من يقطع بأن الأخيرة أنتجت نموذج الأمة، بل يكاد يكون التسالم متيناً على أن هذه الدولة مازالت تفتقر الى شروط الدولة الوطنية، بالنظر الى التمايز في الثقافة العربية بين الوطن والأمة، بالنظر الى درجة الإنسجام بين الدولة والشعب ومستوى التمثيل الشعبي في الدولة من جهة، وبالنظر الى التوافقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية واللغوية بين المكوّنات السكّانية وعلاقتها بالدولة.

إن أقصى ما تحقق منذ العام ١٩٣٢ وحتى اليوم هو سلطة في هيئة دولة، أي الإنجاز السياسي للسلطة، ولم يتولد الكيان عن تعاقد إجتماعي. ماجرى بعد إنجاز الدولة السلطوية لم يغيّر من جوهرها، فقد بقيت كذلك حتى اليوم، بدليل أن هذه الدولة حين لم تحقق الاجماع الوطني المطلوب، لم تستدركه في مرحلة لاحقة عبر برنامج إدماج شعبي في الكيان الدولتي، أي ترميم الشرعية المنقوصة للدولة السعودية من خلال استيعاب كل المكوّنات الجديدة في جهازها البيروقراطي، أي تحقيق أهم شروط الدولة الوطنية وهو التمثيل الشعبي. لم يتم ذلك البته، بل ما جرى في مراحل لاحقة هو أن تمدّداً مضطرداً قامت بها الفئة الغالبة في بقية المناطق، وبدا التفوق النجدي في كل مناطق المملكة السعودية بارزاً، فلن تجد أمير منطقة من خارج العائلة المالكة، ولا محافظاً أو أمين عام، أو مدير جامعة، أو مدير شرطة، أو رئيس محكمة إلا إن كان نجدياً. وما يثير الغرابة أن تجد غلبة نجدية في مجالس بعض المناطق رغم أن كل مجلس يفترض فيه تمثيل منطقة وسكّانها. بالنسبة لأفراد الفئة الغالبة، التي قد يكون يحي الأمير وغيره، ينتمون إليها، لا تبدو ثمة مشكلة، وهذا طبيعي، فالضحايا وحدهم من يشعرون بألم القهر والاضطهاد والتمييز، بل من الطبيعي أن يضفي الغالبون أوصافاً على الدولة قد تصل الى ما يعتقدونها حقائق، ويلقون باللائمة على غيرهم الذين فرّطوا في جنب (الأمة السعودية)، وهدّدوا (الوحدة الوطنية)، لمجرد أنهم جهروا بحيف وقع عليهم، وجور أصابتهم شروره.

وحتى لا يبقى الجدل محصوراً في مجال التمثيل السياسي للمكوّنات السكّانية، فإن الدولة لم تحقق أدنى الأدوار في الإدماج الثقافي والاجتماعي والإقتصادي، بل ساهمت من خلال تعزيز هويتها النجديّة بكل أبعادها في تعزيز الإنقسامات الداخلية، وتفجير نزوعات الإنتماءات الفرعية. ولذلك، فإن مقولة (وحدة السلطة في قسمة المجتمع) باتت واقعاً قائماً، وتعبّر بشكل أمين عن رهانات السلطة السعودية.

يرى يحي الأمير بأن التشدّد هو المسؤول عن تسرّب الولاءات والإنتماءات خارج (القيمة الوطنية العليا المرتبطة بالشكل الحديث للدولة الوطنية). ولا شك أن رأياً كهذا يتجاوز الحاجة لتشخيص دقيق لمشكلات متسلسلة: التشدّد، الإنتماء/الولاء، الدولة الوطنية. فهل حقاً، أن التشدّد يفضي الى هذه النتيجة؟ ثم إذا كان كذلك، ماهي مصادر التشدّد، ولماذا التشدّد في هذا البلد ينعكس تلقائياً على مسألة الإنتماء والولاء؟ هل يكفي أن نقول بأن التشدّد بطابعه الديني هو المسؤول عن ذلك؟ أم هل للطابع السلفي المحلي دخالة في الأمر؟

الأدبيات السلفية تنطوي، دون ريب، على رؤية كونية وتنحو لاعتناق مشروع (إصلاح الكون) كما تشي المواقف الإيمانية من الآخر، كما تعبّر عنها بوضوح المصنّفات التيولوجية الوهابية، وهي التي أرست الأساس الأيديولوجي لمشروع الدولة السعودية، فما كانت الغزوات الغاشمة على المناطق المجاورة تنطلق إلا على قاعدة أن أهلها مشركون وضالون ومبتدعة، وتطوّرت الرؤية في مراحل لاحقة لتستوعب سكّان الأرض قاطبة.

لم تكن مسألة الولاء والانتماء مطروحة في أزمنة سابقة، حين كان التشدّد السلفي مصوّباً ناحية الآخر، وليس الدولة، بل كانت ويلات التشدّد تحظى بأشكال الدعم كافة من الدولة والجمعيات الخيرية وعلماء الدين والمشايخ. وحينذاك أيضاً، كان الخطاب دينياً، فالولاء لله ولرسوله وأولي الأمر، فيما كان الولاء للوطن والدولة الوطنية رجساً من عمل الشيطان. ولكن حين وجّه التشدّد الديني سهامه للداخل وللدولة الراعية له، لم يعد هناك ما يبرر الركون الى خطاب ديني، يصعب احتكاره، والتحاكم إليه خصوصاً حين يكون نقطة تصادم بين طرفين يتقاسمان حق تمثيله، ولذلك عاد أهل الحكم إلى منطق الدولة، ولكن لم ينعتقوا من نزوعهم الفئوي حتى وهم يتبنون هذا المنطق، فقد أرادوه وطناً بشروطهم، كما أرادوا الدين بشروطهم أيضاً. في هذا المناخ الموارب، تم طرح المفاهيم الوطنية، وصارت مورد التنازع والتحاكم.

لم تكن مسألة الولاء والانتماء مطروحة في أزمنة سابقة، حين كانت الفئوية بكل أشكالها الفاقعة مصوّبة ناحية الآخر في الداخل، وليس باتجاه الدولة

يجادل يحي الأمير بأن معيار التشدّد لم يكن وطنياً، بمعنى أنه ليس قائماً على (الشراكة والمصلحة والإيمان بالمستقبل انطلاقا من روح الحالة الوطنية القائمة أصلا على الاختلاف والتنوع). حسناً، إنها معيارية مستجدّة في بلد لم يألف هذا النوع من المفاهيم، لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي. ومع ذلك، فإن الأدبيات السلفية التي جرى تعميمها ونشرها بدعم من الدولة السعودية هي من أرست معيارية فوق وطنية، وبإمكان القارىء للمصادر السلفية الأولى بدءً من الشيخ محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر وصولاً إلى النشريات الشعبية التي راجت منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم أن يعثر على أدلة مناقضة. المشاركات الفاعلة للتيار السلفي بشقيه المعارض للسلطة والمتحالف معها عبر عمليات قتالية وانتحارية في القارة الهندية، والعراق، واليمن، وبلاد المغرب، والبيانات الصادرة عن مشايخ سلفيين حول قضايا العالم، والكتابات التي تنظّر لشؤون الخلق، والتصريحات الصادمة التي يطلقها المشايخ على القنوات الفضائية لم تكن مبتكرات جديدة، أو اجتهادات عفوية، بل لها ما يسندها في مناهج التربية الدينية السلفية. لم يكن هؤلاء، والحال هذه، معنيين بقضايا وطنية، شأن الدولة التي ينتمون إليها، وكانوا منشغلين بهموم (الأمة) بحسب المفهوم السلفي، ولم تكن تعنيهم أيضاً أوطان الآخرين، ولا سيادة الدول التي راحوا يبشرون فيها، باعتبار أن بلاد المسلمين تقع في المجال السيادي لرسالتهم. هؤلاء الذين يطلقون الفتاوى التكفيرية ضد شخصيات ودول ومؤسسات من خارج بلدهم لم يقفوا عند حدود أوطان الآخرين.. لم تكن فتاوى التكفير مهرّبة عبر الحدود، بل كانت تصدر من أعلى سلطة دينية رسمية، كذلك بيانات

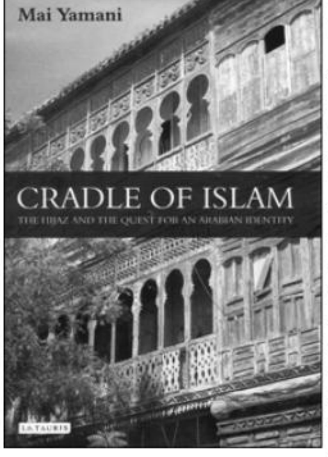
التكفير الجماعي التي مازالت تصدر من مشايخ مقرّبين من العائلة المالكة، أو أحد أجنحتها.

ليس التشدّد السلفي هو وحده من جحد بالمفاهيم الوطنية، ولا هو وحده من رفع سقف الانتماء، بل كانت سياسة رسمية تبنّتها الدولة السعودية منذ نشأتها، ولم تتراجع عنها، أو بصورة أدق لم تخفف وتيرتها إلا بعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر، حين وصفت الدولة السعودية بأنها (محور الشر)، وتم تحميلها مسؤولية نشر خطاب الإرهاب في العالم.

هناك مايدعو للاختلاف أيضاً مع قسمة الكاتب الصحافي الأمير لطرفين متخاصمين: الأول ينشد، حسب قوله، المصلحة الوطنية العليا، باعتبارها مصلحة مرتبطة بثقافة الدولة وكيانها، وإن تلبّست أبعاداً دينية واجتماعية، والثاني يتجاوز الكيان الوطني لجهة الدفاع عما هو أكبر منه، وأنه لن يكون سوى منصّة لنشر وترسيخ دعاواه الدينية. هذه القسمة تبدو، في ظاهرها، صحيحة حين تنطلق من حقيقة واقعية، وهذا يتطلب بادىء ذي بدء تعريف (المصلحة الوطنية العليا)، لأننا أمام دعوى ملتبسة، ولربما نحن أمام غياب شبه تام لمثل هذا المفهوم، فهل المصلحة الوطنية العليا مرتبطة بالشعب، أم بالسلطة، أم بالكيان الجيوسياسي. وهناك من يحلو له تقديم إجابة (تلطيفية) لإنهاء الجدل بأن يقول أن المصلحة الوطنية العليا تعني ما ذكرت جميعاً، ولكن هل هناك تجسيد للإجابة هذه على الأرض، أم أننا نزاول مراوغة خادعة للذات وللآخر، وننأى عن اقتحام دائرة المحظور. ما يجده الفرد العادي في هذا البلد عكس ذلك تماماً، ففي اللاوعي الجمعي ثمة سلطة تقبع خلف مفهوم المصلحة الوطنية، وأن اختزال الشعب والإقليم في سلطة الدولة تضع المصالح العليا في دائرة السلطة القابضة على مفاصل الدولة.

يتناول يحيى الأمير مسألة أدلجة الدولة بقدر من التبسيط والتعميم. يقول (على امتداد التاريخ الحديث الذي شهد ميلاد الدولة القطرية الحديثة، لم يحدث أن نجحت أية تجربة وطنية قائمة على أيديولوجيا). ورغم أن نزعة الأدلجة تسيطر على كل دول العالم، وليست بالضرورة أن تكون الأيديولوجية متناقضة مع مشروع الدولة، بل قد تكون هي ذاتها مشروع لإدارة دولة مثل الدول الراسمالية والإشتراكية أو حتى الدينية، مالم يكن القصد من الأدلجة المتناقضة مع مشروع الدولة، تلك المشاريع التي تنادي بكيانات فوق قومية، مثل الشيوعية والإسلامية. وعلى أية حال، لم تكن الأيديولوجية بصورة عامة سبب فشل تجربة الدولة الوطنية، إلا إذا تحوّلت الأيديولوجيا أداة لاحتكار السلطة، ومصادر إراداة الشعب والحريات العامة، وتعطيل مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وعنصر المفاجئة في مقاربة الأمير يكمن في تطبيق تحفّظه على أدلجة الدولة على التجربة السعودية (محلياً، يؤكد التاريخ السعودي المعاصر إلى أي درجة كان الموحد العظيم عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله مؤمناً بتلك الفكرة، وكل الشواهد تشير إلى أنه اتجه إلى بناء دولة وطنية نهجها هو الإسلام بصفته السلمية والإنسانية والتي تحث على البناء، وثمة فرق كبير بين كيان وطني يجعل من الدين منهجا وبين كيان آخر يجعل منه مشروعا، لأن اتخاذ الدين كمشروع وطني يصطدم بالصفة الملازمة للدين وهي الأممية فالأديان للأمم وليست لأوطان بعينها، ولكن حين يكون الدين منهجا، فإنه يصبح عامل البناء الأبرز والأكثر قدرة على استيعاب التحولات والمعطيات الوطنية). وسبب المفاجئة هنا أن يكون عبد العزيز أقام دولة وطنية، بما يضعنا وجهاً لوجه أمام تراث ثقيل من الأرشيف والوثائق والأدبيات الخاصة بتلك المرحلة والتي كان عبد العزيز ينسج فيها كياناً يقوم على مدّعيات فئوية (ملك الآباء والأجداد) إلى جانب مزاعم دينية: تكفير أهل الحجاز (كما ذكر ذلك لجون فيلبي)، والغاء المحاكم القضائية في الحجاز، وتكفير الشيعة في الأحساء والقطيف (كما ذكر ذلك لأمين الريحاني)، واعتماد سفك الدماء وسيلة لإخضاع المناطق في الشمال والجنوب، وكل ذلك كان يتمّ بإسم الإسلام وعقيدة التوحيد التي شهرها في حروبه خارج نجد. فهل كان الإسلام في رؤية عبد العزيز (نهجاً) أم (مشروعاً)؟ فهل كان سفك الدماء، ومصادرة إرادة سكان المناطق الأخرى منهج بناء؟ هل لمجرد إقامة كيان بعد استكمال مهمة الإلحاق القسري يصبح الإسلام نهج بناء الدولة الوطنية؟ بل حتى أممية الإسلام لم تكن في يوم ما عقيدة منبوذة لعبد العزيز، كما تكشف وثائق تلك المرحلة، وقد حاول ضمّ مناطق عديدة في الجزيرة العربية وصولاً الى فلسطين، وقد بكى عبد العزيز طويلاً بعد مؤتمر العقير في كانون الأول من سنة ١٩٢٢ حين قرّر المندوب السامي وضع حدود دولة ابن سعود الشمالية خصوصاً مع الكويت والعراق.



ينقل هـ.ر.ب. ديكسون في الجزء الأول من كتابه (الكويت وجاراتها، ط١٩٩٠، دار صحارى ص ٢٨٠-٢٨٣) أن ابن سعود عمل المستحيل لحمل المؤتمر على وضع حدود عشائرية بدل خط تحكيمي يرسم على خارطة، على أساس تصنيف القبائل..وكان يرى من الضروري أن تمتد حدوده الى الفرات. ولما أشار السير بيرسي أن هذا الإدعاء غريب ولا يمكن أن يجري بحثه، تخلى ابن سعود عن قبيلة ظافر.

ينقل ديكسون وقائع الجلسة التي جمعته مع بيرسي كوكس وابن سعود (ففي اجتماع خاص ضم السير بيرسي وابن سعود وأنا فقط، فقد السير بيرسي صبره واتهم ابن سعود بأنه تصرّف تصرفاً صبيانياً في اقتراح فكرة الحدود العشائرية. ولم يكن السير بيرسي يجيد اللغة العربية فقمت أنا بالترجمة. ولقد أدهشني أن أرى سيد نجد يوبّخ كتلميذ وقح من قبل المندوب السامي لحكومة صاحب الجلالة الذي أبلغ ابن سعود بلهجة قاطعة أنه سيخطط الحدود بنفسه بصرف النظر عن كل اعتبار). ويصف ديكسون ردود فعل ابن سعود بالقول (..فانهار ابن سعود وأخذ يتودّد ويتوسّل معلناً أن السير بيرسي هو أبوه وأمه، وأنه هو الذي صنعه ورفعه من لا شيء الى المكانة التي يحتلها، وأنه على استعداد لأن يتخلى عن نصف مملكته بل كلها إذا أمر السير بيرسي بذلك).

ويتذكّر ديكسون بأن ابن سعود لم يلعب دوراً يذكر في المحادثات (تاركاً الأمر للسير بيرسي ليقرر حل مشكلة الحدود) ثم يقول (وفي اجتماع عام للمؤتمر أخذ السير بيرسي قلماً أحمر ورسم بعناية فائقة على خارطة للجزيرة العربية خطاً للحدود من الخليج الفارسي الى جبل عنيزان بالقرب من حدود شرق الأردن)، ويضيف (وإرضاء لإبن سعود حرم - أي السير بيرسي - الكويت بدون شفقة من ثلثي أراضيها تقريباً وأعطاها لنجد بحجة أن سلطة ابن صباح في الصحراء أصبحت أقل مما كانت عليه يوم وضعت الإتفاقية الانكليزية - التركية).

يذكر ديكسون في وقت لاحقاً ما اعتبره (مقابلة مدهشة)، ويقول (فقد

طلب ابن سعود مواجهة السير بيرسي على حدة، وصحبني السير بيرسي معه فوجدنا ابن سعود واقفاً وحده وسط خيمة الاستقبال بادي الاضطراب.

وبادر ابن سعود السير بيرسي قائلاً بصوت كئيب:

- ياصديقي لقد حرمتني من نصف مملكتي. الأفضل أن تأخذها كلها ودعني أذهب للمنفى.

وظل ذلك الرجل القوي العظيم واقفاً رائعاً في حزن وانفجر باكياً. وتأثر السير بيرسي كثيراً وأمسك بيد ابن سعود وأخذ يبكي هو الآخر والدموع تنحدر على وجنتيه. ولم يكن حاضراً تلك اللحظة سوى نحن الثلاثة) يؤكد ديكسون هنا (وأنا أقصّ هنا ما شاهدته بكل أمانة). ثم يقول:

(ولم تدم تلك العاصفة العاطفية طويلاً فقال السير بيرسي وهو لا يزال ممسكاً بيد إبن سعود:

يا صديقي إنني أعرف حقيقة شعورك، ولهذا السبب أعطيتك ثلثي الكويت ولست أعرف كيف سيتلقى ابن صباح هذه الصدمة).

هذه هي باختصار قصة الدولة الوطنية التي أقامها ابن سعود، والتي يغمرها الآن فيضان من الدعاوى الساذجة، فلم يكن عبد العزيز مؤسساً لدولة وطنية، بل كان تلميذاً نجيباً للسير بيرسي الذي تكفّل برسم حدود دولة ابن سعود (الوطنية!)، التي كانت لولا السير بيرسي كوكس ترى النور.

وكما نرى في كل مجريات الترسيم أن عبد العزيز كان ينطلق من كونه حاكماً نجدياً، ولذلك طلب من بيرسي كوكس أن يسمح لقبائل نجد بالوصول الى العراق لشراء حاجياتهم، ولم يكن يدرك معنى الوطن المتنوع القائم على التعدد. أما القول (أن مشروعه كان مشروعا وحدويا ولم يكن مشروعاً انكفائياً أو مذهبياً أو مناطقياً)، فذاك ما ينقصة فيض من الأدلة، فقد كان وحدوياً في بعده السلطوي، ولكنه كان انكفائياً ومذهبياً ومناطقياً في بعده الدولتي. هكذا تخبر الأيديولوجية الدينية المشرعنة للدولة، وسياسات الاقصاء، وتركيز السلطة في فئة محدودة حتى بات الجهاز البيروقراطي للدولة امتيازاً نجدياً.

في المبدأ، صحيح أن التنوع والاختلاف لازمة من لوازم الوطن، ولكن ليس هو الوطن السعودي الراهن، ولم يكن قط القيمة العليا (في عملية التوحيد الكبرى التي أنشأها المؤسس..)، فلم تكن غاية الوحدة وطنية، بل كانت سياسية وسلطوية محض.

الغريب هو ما يخلص إليه الكاتب الأمير بأن نموذج الدولة السعودية هو (أقرب ما يكون إلى أمة سعودية)، كيف يكون ذلك؟ يقول الأمير بأن هذه الأمة (تأخذ من قيم الدولة القطرية الحديثة، وتعتمد الإسلام منهجا وتنحو إلى تخليصه مما علق به من شوائب التقاليد والأعراف التي أنتجت نسخة دينية باتت عائقا في طريق المشروع الوطني على المستوى الأمني والتنموي المستقبلي). لا يبدو أن الأمير مدركٌ بصورة تامة معنى الأمة، فضلاً عن أن تكون السعودية نموذجاً حقيقياً للدولة القطرية الحديثة، أو نموذجاً للإسلام المعياري الذي يراد له أن يكون ممثلاً للفئات السكانية في هذا البلد. مثل هذه الأحكام المطلقة تستوجب مناقشة موسّعة، لتطبيق معايير الدولة القطرية الحديثة، وكذلك الإسلام المعياري (وهو نموذج افتراضي غير قابل للتطبيق في ظل تعددية المدارس الفقهية والمذاهب)

إن ما يمكن وصفها بالتوصية التي أطلقها الكاتب يحيى الأمير في ختام مقالته (إن صيانة مجد الملك عبدالعزيز والتي هي مسؤوليتنا نحن المتنعمين بما حبانا الله به على يديه من وحدة وكيان وطني تحتاج أولاً إلى التفريق بين ما يمثل خطابا وطنيا وبين ما يمثل خلاف ذلك، وهي مسألة واضحة وليست من المتشابهات)، ليست سوى قفز على حقائق تاريخية وسياسية، فلم يكن عبد العزيز يتبنى خطاباً وطنياً في يوم ما، وكل ما كان يسعى إليه هو إقامة ملك عائلي على أساس مدّعى شديد الخصوصية، سواء كان ملك الآباد والأجداد أو المدّعيات الدينية الأخرى.

قراءة أخرى ذات طابع مدرسي قدّمها الشيخ أحمد بن باز، نجل المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، في أكثر من مقالة، الأولى نشرت في صحيفة (الوطن) بتاريخ ٢٦ مارس الماضي بعنوان (ثلاثية وطن.. المواطن أولاً)، افتتحها بتعريف لغوي للوطن، ومالبث أن حسم التباين بين مفهومي الوطن والدولة، حيث اعتبر أن الوطن (مفهوم حديث للدولة)، بما يؤسس لإشكالية مفهومية غير قابلة للحسم بسهولة، خصوصاً وأن الوطن والدولة مفهومان مختلفان من حيث كون الوطن مفهوماً تاريخياً وثقافياً وحضارياً فيما الدولة إطار جيوسياسي ودستوري.

الغاء الفاصلة بين المفهومين سهّل لدى الشيخ إبن باز - الإبن الغرض الذي أقام من أجله مقالته، أي الكلام عن ولاء المواطن للدولة - الوطن، وهنا تضيع المرجعية التي يمكن التحاكم إليها، فهل هي الدولة أم الوطن، وهل يصدق أي منهما على نموذج السعودية، وتالياً هل ثمة مفهوم للمواطنة محدّد دستورياً ومجسّداً في سياسات الدولة، أو بالأحرى في علاقات الحاكم بالمحكوم؟

ليس السلفي وحده من جحد المفاهيم الوطنية، ولا هو وحده من رفع سقف الانتماء، بل كانت سياسة رسمية تبنّتها الدولة السعودية منذ نشأتها

وكما يظهر من سياق المقالة، وغيرها من المقالات الأخرى لنفس الكاتب، فإن ثمة استهدافاً محدّداً يتغياه الشيخ أحمد بن باز، فهو يتطلّع لترسيخ أسس الدولة - الوطن من خلال تصعيد مشاعر الوطنية أي (أن تكون - الدولة - محاطة من جميع أفرادها بمشاعر الوطنية، مسكونة بالوطن والولاء لولاته حبا وعقيدة والانتماء لأرضه وسمائه فطرة وجبلّة).

ينشغل الشيخ ابن باز - الإبن بممحاكات جدلية ساذجة حول الوطن، تحوم في فضاء لعبة المفاهيم، والتي عبّر عنها في طائفة أسئلة طريفة: هل الوطن للرجال أم للنساء، للعقلاء أم يشمل غير العقلاء، والتي تبدو أسئلة غير ذات صلة بحال بمفهوم الوطن، فهذا الطراز من الجدل عقيم كونه يختزل المفهوم ويقحمه في المهاترات الأيديولوجية الرثّة، أو تعود الى جداليات القرن السادس عشر ومابعده حين بدأ طرح فكرة العقد الاجتماعي.

في مقالته الثانية بعنوان (ثلاثية وطن..الوطنية) والتي نشرت في صحيفة (الوطن) في ٢ إبريل، لم يبرح الشيخ أحمد بن باز الهدف الأولي، حيث أعاد تأكيد مفهوم الوطنية من حيث كونها (تنمية وتفاعل مشاعر الحب والتعلّق والإنتماء والولاء للوطن والدولة). وهذا الاقتطاع من مفهوم الوطنية تهدف، كما هو واضح، إلى إرساء بنى وعي للدولة - الوطن تغيب فيه الحقوق وتتثّب فيه الواجبات، بمعنى آخر، أن مفهوماً كهذا يضع الواجبات على عاتق المواطن ويمنح الدولة كل حقوقها.

من اللافت في كتابات كثيرة نشرتها (الوطن)، أن الدولة تظهر في هيئة (الضحية) و(المجني عليها)، فيما يظهر المواطن وكأنه (الغاصب)، (المستأثر)، (الجاحد)، فيما كان المؤمّل من الكتّاب الذين انبروا للكتابة في موضوع الوطن أن يكونوا أكثر وعياً من سواهم فيما يرتبط بالاخفاقات التي أنجبت اختلالات في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحاكم والمحكوم، وهي وحدها المدخل المنطقي والطبيعي لوعي مفهوم الدولة الوطنية، ومتوالياتها. تبقى هناك استثناءات في كتّابات الصحيفة، ونشير هنا الى مقالة علي سعد الموسى (الوطن للجميع ولكن كيف) المنشورة

في (الوطن) في ٦ إبريل الماضي والذي أضاء على مبدأ المساواة كشرط لاستزراع مفهوم الوطن.

على أية حال، لسنا معنيين كثيراً بالموقف السلفي من الوطن، وأن قول الشيخ ابن باز ـ الإبن بأن مصطلح الوطنية (يواجه الكثير من الانتقادات والاتهامات لدى مجمل الخطابات الإسلامية) فيه تعميم وتجنٍ، وقد ينقصه العودة الى أدبيات الجماعات الإسلامية غير بعض السلفية، والتي حسمت موقفها من الوطن والوطنية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. وعلى أية حال، فإن الوطنية المتعارضة مع الرابطة الدينية أصبحت من الماضي، باستثناء بعض الجماعات السلفية المتشدّدة في المملكة، والتي تمثّل أدبيات (القاعدة) أحد أهم منتوجاتها. على أن من نافلة القول، أن المفتي السابق، والد الشيخ أحمد كان هو الآخر ممن لا يؤمنون بالوطنية، ويرى بأن أمة الإسلام هي الكيان الشرعي الوحيد، وأن الوطنية بدعة لا يجوز الإيمان بها.

في استدراكه على مقالات الشيخ أحمد بن باز، كتب سعود كابلي في (الوطن) نشر في ١٨ إبريل بعنوان (الحديث عن الوطنية: تأسيس الهوية السعودية)، بدا أنه استشعر فراغاً في ما طرحه بن باز الإبن فيما يرتبط بفكرة الوطنية وعلاقتها بالهوية، وكذلك العلاقة بين الوطن والأمة باعتبارهما مفهومان على علاقة وثيقة بالخطاب.

وزيادة في تفكيك مسألة الوطنية، يفرّق كابلي بين التعريف اللغوي والتعريف الفكري، بحسب اختلاف الثقافات والتجارب، منبّهاً الى أن (الوطنية) هي المكافىء الفكري لـ (القومية) التي ظهرت في أوروبا في القرن الثامن عشر، وهذا صحيح تماماً. ولذلك، فإن الوطنية ارتبطت بمفهوم (الولاء) للوطن في حين القومية ارتبطت في الغرب بالهوية. وهنا يلفت كابلي الى نقطة الاشتباك الجوهرية حيث يدور الحديث عن الوطنية بمعنى الولاء لوطن (له حدود جغرافية واستقلال سياسي) والوطنية بمعنى (الهوية) المؤسسة لوطن، بما يلغي التعارض بين الولاء للوطن (الدولة) مع هوية المواطنين (الدين).

الوطنية، بحسب كابلي، حين تتأسس من منطلق الولاء تصبح متصالحة مع الهويات المتقاطعة، ويسوي موقف الخطاب الاسلامي مع الوطنية، حين لا تكون هوية (قومية مثلاً)، وإن بات يتقبّل فكرة الولاء للدولة الحديثة.

مانقله كابلي عن مؤسسة (زوغبي الدولية) التي قامت باستطلاع العام ٢٠٠٤ حول الهوية الرئيسية لدى مواطني أربع دول عربية (السعودية، مصر، الأردن، لبنان) يشكّل مجسّاً واقعياً، بالنظر الى تقارب إن لم يكن تطابق النتائج التي خلصت إليها عمليات استطلاع أخرى جرت في نفس الفترة. حيث تبيّن أن مواطني السعودية والأردن يرون بأن الإسلام هو المكوّن الرئيس لهويتهم وليس مواطنتهم لدولتهم. وبحسب الاحصائيات الصادرة عن المؤسسة فإن ٥٦٪ من العينة يرون بأنهم مسلمون في المقام الأول، فيما رأى ٣٤٪ فقط بأن هويتهم الأساسية هي سعودية ومن ثم مسلمين وعرباً.

القراءة في نتائج الاستطلاع التي يقدّمها كابلي تبدو منطقية الى حد كبير، حيث تعكس النتائج الاشكال الذي (قد يتأتى من أن نمضي في المناداة بالوطنية من حيث الولاء للوطن في الوقت الذي لا يرى فيه الكثير أن هذا الوطن هو مصدر هويتهم الأول). يثير كابلي هذه النقطة على قاعدة التشابك الطبيعي بين الإنتماء (الهوية) والولاء، والتشديد على ربط الوطن بالهوية، بحيث يصبح الانتماء للسعودية هو انتماء جغرافي سياسي يعرّف الشخص نفسه من خلاله، أما حين توضع الوطنية في سياق (ولاء لبقعة جغرافية) في حين يتم تشكيل هوية أخرى مجاورة لها (فهو تجاوز لفكرة الوطنية).

السؤال المفصلي الغائب في مناقشة كابلي، هو لماذا لا تزال الهوية مشكلة في هذا البلد، ولماذا يكون التلازم بين الإنتماء والولاء؟ ولنعكس السؤال: لماذا عجزت الدولة عن تصنيع هوية وطنية مولّدة لمشاعر وطنية جمعية تخّفض أو تتصالح مع هويات أخرى، بحيث يصبح هناك تعايش بين هويات متعدّدة وليست متعارضة، كما هو الحال في كثير من دول العالم، حيث الفرد لا يجد تناقضاً بين أن يكون مسيحياً وفي الوقت نفسه مواطناً في دولة حديثة، وقد يعبّر عن فخره بالإنتماء لهويات أخرى فرعية عائلية وثقافية وأيديولوجية وحزبية.

ونجد ما نقله كابلي عن محمد المختار الشنقيطي بأن الفقه السياسي الإسلامي مطبوع بانتمائه الى عالم الإمبراطوريات وليس عالم الدول وأن العقد الاجتماعي الذي انبنت عليه الإمبراطوريات الإسلامية المختلفة تأسس على (قانون الفتح وأخوة العقيدة) هو ينطبق تماماً على السعودية، بل قد تمثّل الوارث التاريخي للنموذج الإمبراطوري الاسلامي منذ سقوط الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤. فهي دولة تقوم على الاشتراك في الدين والعرق القبلي.

انفجار الهويات الفرعية: القبلية نموذجاً

رغم أن الهويات الفرعية (القبلية، المناطقية، المذهبية) تعرّضت لمحاولات المحو قبل قيام الدولة السعودية وبعدها، إلا أن السياسات الفاشلة التي رسمها مؤسس الدولة السعودية الملك عبد العزيز بهدف تسييد هوية فرعية (قبلية، مناطقية، مذهبية) على مجمل أرجاء الدولة أفضت الى نتائج عكسية تماماً، وتظهر غالباً في ظل تقهقر قوة الدولة وانحسار هيبتها.

وفي ظل تغوّل العائلة المالكة في المجال العام، والذي يعبّر عنه تسمية الشوارع، والمستشفيات، والمطارات، والجامعات، والمدارس والمؤسسات الخيرية، والمسابقات، والجوائز الوطنية والدولية، بأسماء الأمراء الكبار وزوجاتهم، أصبح هناك ما يعبّر عنه بـ (انبعاث الهويات المقموعة). فقد لوحظ، على سبيل المثال، إطلاق أسماء قبائل على المدارس والمساجد في مناطق متفرّقة من المملكة. ففي الطائف على سبيل المثال، لاحظ تربويون في شهر إبريل الماضي اشتعالاً متعاظماً بين بعض القبائل لتسمية مرافق تعليمية ومساجد بأسماء قبائل في الطائف، في سياق ما وصف بأنه (تأجيج النعرات والعصبية القبلية) وطالبوا بإطلاق أسماء أعلام التاريخ الإسلامي عليها. أما البعض الآخر، فرأى في ذلك ظاهرة صحية باعتبار أن إطلاق أسماء القبائل على المرافق الخدمية والمساجد يسهم في توثيق الإرتباط بين سكّان القرى، بل ذهبوا إلى أن تسمية تلك المرافق يعتبر من

أبسط حقوق أصحاب المكان تقديراً للجهد الذي بذلوه للحصول على رخص البناء والتشييد.

يقول طالب في قرية بالطائف (إن عدداً من أقربائي المشبعين بالعصبية القبلية عمدوا إلى بذل المساعي وإدخال المحسوبيات واستجداء المسؤولين لإطلاق اسم القبيلة على مجمع تعليمي تم تأسيسه في قريتنا أخيراً)، وقال بأن القبائل المجاورة التي تقطن المنطقة امتعضت من هذه التصرفات، لا سيما وأنهم يرون أنها تشعرهم بـ(الدونية) وتشعرهم بأنهم أقل شأناً من غيرهم.

ويقول مدرّس في مدرسة ثانوية بأنه واجه خلال خبرته في حقل التربية والتعليم كثيراً من الاشتباكات الطلابية الدامية، تقف وراءها العصبية القبلية. ورأى مشرف تربوي أن إطلاق إسم القبيلة على المنشأة التعليمية لم يأت لإرضائها وكسب ودها، بل لتحديد موقعها الجغرافي، وأضاف بأنه كثيراً ما يقرأ عبارات شوّهت المناظر الحضارية على أسوار المباني تحمل في محتواها عصبية قبلية، مرجعاً وقوع الإشكالات خلف إطلاق المسمى القبلي على المنشأة، إلى كيفية تعامل الأفراد معه من واقع ثقافة المجتمع.

مدير الإدارة العامة للتربية والتعليم (بنات) في محافظة الطائف سالم الزهراني ذكر بأنه توجد مدارس بنات عدة، تحمل مسميات قبلية ضمن نطاق مهمات الإدارة، موضحاً أن إطلاق تلك المسميات القبلية لا يقتصر على المنشآت التعليمية في الطائف، بل يمتد إلى المدن والهجر في أنحاء السعودية. واعتبر مشرف النشاط الثقافي بتعليم الطائف هلال الحارثي تسمية بعض المعالم كالمدارس مثلاً باسم القرية أو المنطقة التي أنشئت بها..يؤدي ذلك للعودة إلى عصر الاعتزاز بالعصبية القبلية البائدة.. وأكد الخبير الأمني مدير شرطة جدة سابقاً اللواء متقاعد مسفر الزحامي أن إطلاق المسمى القبلي على المنشأة التعليمية له آثار سلبية من الناحية الأمنية، معتبراً أن ذلك ترسيخ لمفهوم القبلية الذي يجب الهروب منه وتوعية المجتمع بخطورته.

في المقابل، كان لعضو هيئة التدريس في جامعة الطائف الدكتور سعيد الزهراني رأي مغاير عن سابقيه، إذ وصف تسمية المدارس أو المساجد باسم القبيلة بـ (المنطق والمعقول)، معتبراً ذلك من باب التوثيق للمكان حتى لا يصبح تاريخاً ويندثر. ورأى أن إطلاق اسم القبيلة على أي مرفق خدمي ينمي الارتباط في نفوس من يسكن القرية أو المكان، إلى جانب تنمية الإهتمام بالمكان والحرص على نظافته ونموه. ملمحاً إلى أن إطلاق الاسم من أبسط حقوق أصحاب المكان (تقديراً للجهد الذي بذلوه من أجل الحصول على الموافقة لإنشاء المرافق الحكومية التي تمثل المكان لا القبيلة).

من جهة ثانية، كتب أحمد عائل فقيهي مقالاً في (صحيفة عكاظ) في ٢٢ إبريل الماضي بعنوان (فضائيات الحزب..والمذهب والقبيلة)، بدأه بحكم تعميمي بقوله (إن العالم العربي والإسلامي يغرق في مياه آسنة ومتعفنة؛ اسمها المذهبية والقبائلية والحزبية بصورة طاغية ولافتة)، ويرد ذلك إلى ما أسماه (طغيان وصعود الفكر، الذي يرمي ويرمز ويهدف إلى تأسيس كل ما يجعل الانتماء والولاء للقبيلة والمذهب والحزب، أقوى وأكثر تقدما من الانتماء والولاء للدولة والوطن).

ويسلّط فقيهي ضوءا كثيفاً على دور الفضائيات بوصفها أداة التواصل الأكثر تأثيراً وانتشاراً بما يطيح دور المؤسسات العلمية والثقافية والأدبية، كما يظهر من صعود ذهنية الحزب والمذهب والقبيلة (ليس في الحياة العامة وتجلياتها المختلفة، وفي المشاهد الاجتماعية والاحتفالية التي نشاهدها كل يوم، لكن انتقلت هذه المشاهد إلى الفضائيات، حيث نرى بزوغ وصعود وظهور فكر الحزب والقبيلة والمذهب). يقول:(لقد أصبحنا نرى قنوات فضائية بكاملها تروّج لهذا الحزب، ولهذا المذهب، وهذه القبيلة، وكأن هذه القنوات الفضائية تحولت إلى دول وفصائل تعمل كل واحدة منها وفقا لأجندة سياسية ومذهبية ودينية وعشائرية دون أن نرى ما يعزز (فكرة الدولة) و(معنى الوطن)، لا فكرة الحزب والمذهب، ومعنى القبيلة، وذلك من أجل تحقيق المجتمع الحديث).

وفيما يحاول فقيهي استعارة نماذج من فضائيات غير سعودية وبالتحديد عراقية، فإنه في الوقت نفسه يبعث إشارات ذات مغزى محلي، كقوله (أن في بلادنا ظهرت ثقافة جديدة، هي ثقافة العشيرة، والاحتماء بالإرث العشائري والعائلي، بل هناك اليوم من تجده يعلق شجرة العائلة والقبيلة في وسط وواجهة المجلس!! والأغرب أن هذه الظاهرة تنتشر بين طبقة المتعلمين وذوي الشهادات العليا، بل إن هناك من يبحث له عن جذور بين هذه القبيلة أو تلك العائلة، أو يذهب للتاريخ القديم وللكتب والتاريخ بحثا عن (جذر) هنا، أو عرق هناك). وفيما يرى فقيهي بان (إن انتشار فضائيات وقنوات الحزب والمذهب والقبيلة، هي تعبير عن انتكاسة حضارية ونكوص اجتماعي وهي ناتج للتفكير الذهني القاصر)، فإنه ينأى عن مناقشة انتعاش الهويات الفرعية، من خلال وضع تصوّر واضح لجذورها والأسباب الضالعة في نشوئها، أو انبعاثها في مرحلة زمنية ما.

في تقديرنا، ليس ثمة ما يدعو للدهشة فالهويات الفرعية تصارع من أجل البقاء حين تتعرض لخطر المحو، خصوصاً إذا تم استعمال سلاح من سنخها أي القبلية في مقابل قبلية والمذهبية في مقابل مذهبية وإقليمية في مقابل إقليمية. لم يكن مستغرباً أن نقرأ كتاباً عن آل الرشيد وسيرتهم للبروفسورة الليبرالية مضاوي الرشيد، وهي التي أكملت دراساتها العليا في جامعات غربية علمانية/ليبرالية، ولا عن (مكة مهد الإسلام) من منظور إنثروبولوجي للدكتورة مي يماني، وهي التي استوعبت الثقافة الغربية الليبرالية، ولا (الشيعة في السعودية) من منظور مذهبي وسياسي للدكتور فؤاد إبراهيم، وقد أكمال دراساته العليا في جامعات بريطانيا، رغم خلفيته الدينية، كما لم يكن مستغرباً صدور عشرات المؤلفات عن قبائل ومناطق ومذاهب في أرجاء مختلفة من المملكة، بل أصبح هناك حتى وقت قريب قنوات فضائية بأسماء مناطق..هل هؤلاء ضد الوطنية، أو يحملون نزوعات انفصالية أو مناهضة لكل ماهو وطني؟

ما يحصل الآن، أن السباق المحموم بين الأمراء على وضع أسمائهم وبصماتهم على كل شؤون الدولة قابله سباق مضاد، وكل ذلك يجري في ظل متغيّرات جوهرية في ثقافة الناس ومواقفهم من الدولة، فلم تعد الأخيرة بالمهابة ولا التي تخيف رعاياها بأسلحة لم يعد بالإمكان التلويح بها، وليس استعمال الخطاب الوطني بالذي يقدر على تهدئة بركان الهويات الفرعية، خصوصاً حين يكون هذا الخطاب يحمل كل العناصر سوى أنه ليس وطنياً البته.

ردا على د. خالد الدخيل في قراءته للوهابية

الوهابية والسياسة، والولاء المطلق لآل سعود

ناصر عنقاوي

في قراءة مختلفة لـ (الوهابية) ودورها السياسي في الجزيرة العربية، كتب الدكتور السعودي خالد الدخيل مقالات متسلسلة عن الوضع الديني السعودي/ الوهابي الرسمي، نشر منها ـ فيما يتعلق بالوهابية كحركة دينية ـ وحتى كتابة هذه السطور إثنان: (الوهابية دشّنت العصر الحديث للجزيرة العربية)؛ و(الإضافة السياسية للوهابية)، وذلك في ٥ و١٢ مايو الجاري. ومن خلال مطالعتنا لهذه القراءة المختلفة، وجدت بعض الملاحظات التأسيسية على تلك القراءة، رأينا تقديمها والإشارة اليها.

من خلال المقالتين يبدو أن الدخيل كتب وهو لا يرى شيئاً آخر في الجزيرة العربية غير (نجد)، فهو تحدّث عن وضعها السياسي ووضع فقهائها وبعض رؤاهم السياسية، وطبيعة المذهب فيها، وحواضرها وباديتها، واستحضر نصوصاً من تراثها، ولكنه لم يشر بأيّ كلمة الى أن هناك عالماً أكثر تطوّراً وتعقيداً وتحديثاً في غرب وشرق وجنوب الجزيرة العربية (الحجاز، والأحساء، واليمن). كأن الدكتور الدخيل وهو يكتب عن الوهابية لا يرى إلاّ فضاءً ممتداً بلا بشر ولا تاريخ ولا تراث. وكأنّ التحولات التي حدثت بقيام الوهابية والحكم السعودي تعبيراً عن تحوّل نجدي فحسب، لا علاقة له بالأوضاع السياسية سواء في محيط الجزيرة العربية أو خارجها. لم نرَ إشارة ولو صغيرة تكشف عن الصورة العامّة التي عملت الوهابية في فضائها الديمغرافي والسياسي. وهذه المشكلة تنسحب على معظم الكتابات التي يتصدّى لها النجديون فيما يتعلق بمعتقد الوهابية الذي نشأ بينهم. ما يكشف عن شيء من الإنحباس الذهني في المنطقة وتراثها، كما يكشف عن حقيقة أن الوهابية ـ وبعد أكثر من قرنين على تأسيسها ـ كما الدولة التي أنتجتها، لم تبرح إطارها النجدي، ولم تأخذ صفتها الوطنية، ولا الشعب السعودي في أكثره الذي يسكن غير نجد معنيّ بها أو له علاقة بها كمعتقد أو بمنتجها كدولة. وهذا ما يجعل عنوان المقالة الأولى محلّ تساؤل: (الوهابية دشّنت العصر الحديث للجزيرة). فكيف يمكن معرفة هذا الإستنتاج الصارم، دونما معرفة بالوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي العام للجزيرة العربية، أو على الأقل معظمها الذي دخل تحت حكم الوهابية وآل سعود؟

سبق وأن كتب الدخيل مقالة أكّد فيها على حقيقة أن الوهابية ظهرت كرد فعل على تشظي المجتمع النجدي، الذي يعيش وسط الجزيرة العربية، مطوّقاً بالصحارى، وبمئات الأميال من الفضاء تفصل بينها وبين المناطق في الغرب والشرق والجنوب. في هذا لا يُختَلَف مع الدخيل، الذي أكد مقولته هذه في مقالاته الجديدة ونشرها في أكثر موقع: (مجتمع الحاضرة النجدية في القرن ١٢هـ/١٨م كان في أمس الحاجة للتوحيد والوحدة السياسية للخروج من المأزق)، فقد (ظهرت الحركة في منطقة كانت اجتماعيا وسياسيا منقسمة بين بادية تأخذ بالنمط البدوي في حياتها، وكانوا يمثلون أغلبية السكان، وبين حواضر مستقلة عن بعضها تأخذ بنظام الإمارة العائلي). وقال بأن الوهابية قدّمت البديل (للحالة السياسية التي تمثلت في ما أسميه بظاهرة "المدن أو الحواضر المستقلة" سياسيا عن بعضها. حيث اتسم المناخ السياسي تحت ظل هذه الحالة بالعنف، وعدم الاستقرار لفترة طويلة، وبشكل كان يهدد مجتمع الحاضرة).

لكن ما فات الدكتور الدخيل أن يجيب عليه، هو أنه إذا كانت (الوهابية) قد جاءت لحل معضل سياسي أو ثقافي نجدي، فلماذا توسّعت خارج حدودها المناطقية، ولماذا فرضت رؤيتها على أناس لا يعانون من نفس المشكلة، وكانوا في بيئة سياسية وثقافية واقتصادية مختلفة، هي أكثر تطوراً بما لا يقاس بالبيئة النجدية؟ هل جاءت الوهابية لحلّ معضل مناطقي، أم لحل معضل عربي وإسلامي، أم لمعضل كونيّ، كما هو حال أتباعها اليوم، الذين يعتقدون أنهم جاءوا بالعقيدة الصحيحة لحل أزمة العالم، وبنفس أسلوب الوهابيين الأوائل: العنف والسلاح؟!

ما نريد قوله هنا هو: بالرغم من أن نشأة الوهابية جاءت إفرازاً أو ردّ فعل على وضع محلّي شديد الخصوصية، شأنها في ذلك شأن معظم الحركات والدعوات بمختلف أيديولوجياتها، فإنها استبطنت ومنذ البدء نزعة توسّعية لا تقف عند حدود نجد الجغرافية/ الثقافية/ المذهبية. إن العبارات التي ينقلها المؤرخون النجديون، وفي مقدمهم عثمان ابن بشر في كتابه: (عنوان المجد في تاريخ نجد)، والتي مثلت أساس التحالف بين محمد بن عبدالوهاب ومحمد بن سعود، تدلّ بشكل يقيني أن المستهدف ليس حل المشكل النجدي الخاص، بل الإنطلاق منه الى حيث الغنائم والملك العظيم الذي سيأتي عبر الإستيلاء على المناطق الأخرى.

أي دولة أنتجتها الوهابية؟

الدكتور الدخيل يقرّ بصورة ضمنيّة بأن الوهابية لها أهداف أبعد من نجد، دون أن يشير الى الأسباب: تأسيس ملك، ونشر معتقد، ورفاه مالي من الغزو. يقول بأن الفكر الوهابي تم توظيفه (لتأسيس فكرة دولة مركزية تبدأ في نجد، لتتسع بعد ذلك وتشمل أغلب نواحي الجزيرة العربية. كانت الوهابية في بداياتها، وخاصة من خلال تحالفها مع آل سعود، قد لعبت دوراً مركزياً في العملية السياسية الطويلة التي نقلت وسط الجزيرة العربية من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة).

هل كان هدف الوهابية هو (تأسيس دولة مركزية) حقاً، أم تأسيس ملك سعودي، تكون الدعوة الوهابية المحفز لتحقيقه، ولتحقق تلك الدعوة وأتباعها انتشاراً وغنىً؟

لقد استخدمت مفردة (الدولة السعودية الأولى/ والدولة السعودية الثانية/ والدولة السعودية الثالثة) في تحقيب زمني لها. لكن مفردة (الدولة) لا تنطبق على الدولتين الأولى والثانية، ولم تستخدما قط في التراث السياسي والتاريخي، وإنما جرى استخدامهما حديثاً وبعد أن قامت الدولة السعودية الحالية. كان المستخدم تاريخياً (إمـارة سعودية)، وكل الكتابات التي استخدمها المؤرخان ابن بشر، وابن غنّام في كتابه: (تاريخ نجد).. هي عبارات لا علاقة لها بالدولة بمعناها الحديث، حيث لا يوجد إلا مصطلحات دينية قديمة: بلاد الإسلام، دار الإسـلام. وكانا يشيران الى الوهابيين بعبارات من هذا النوع: (غزا المسلمون؛ قتل المسلمون؛ حارب المسلمون). إن إطلاق لفظة (الدولة) على الحقبتين السعوديتين التاريخيتين في الحكم، ليس صحيحاً من جهة، لأنه لم تتوافر مواصفات الدولة التي نحن نتحدث عنها في الإطار القطري. كما أن المستهدف ليس بناء دولة مركزية كما يقال، بل توسيع رقعة الدعوة الوهابية وحكم/ مُلك آل سعود، ليس إلاّ.

والمسألة التي ترد هنا، أنه حتى الملك عبد العزيز لم يكن سوى مجرد طالب ملك، ولم يكن يتقصّد أبداً بناء (دولة) وهو ما التفت اليه جلال كشك في كتابه: (السعوديون والحل الإسلامي) وكما أشار الى ذلك عرضاً المؤرخ النجدي الحديث الدكتور عبدالله العثيمين أيضاً في إحدى قراءاته. لم يطرح عبدالعزيز أبداً أنه يريد بناء دولة، بل ما طرحه قائم على زعم: (استعادة ملك الآباء والأجداد) وهو ما يدرّس في كتب التاريخ المدرسي!

(الدولة السعودية الثالثة) نشأت بمحض الصدفة، بعيد الحرب العالمية الأولى، حين احتل الإنجليز والفرنسيون المشرق العربي. فحين ظهر الإنتداب، كان لا بدّ من تحديد الحدود، ولذلك قامت الدول القطرية المستنسخة من تجربة الدولة لدى الغرب، وجرى الإتفاق على الحدود كما نعلم بين الإنجليز وابن سعود حيث رسم قائد الحملة البريطانية على العراق السير بيرسي كوكس حدود ملك آل سعود مع الكويت والعراق في اجتماع له معه في عام ١٩٢١؛ ثم توسّع الأمر الى الحدود مع الأردن تحت قيادة غلوب باشا (ابو حنيك). وقبل ذلك كانت اتفاقية دارين عام ١٩١٥ قد وضعت حدّاً للتوسع النجدي الوهابي في شرق الجزيرة العربية. بقي اليمن الذي لم يكن خاضعاً للإستعمار لا البريطاني ولا الطلياني ولا غيرهما، فأمكن لعبد العزيز ـ ابن سعود أن يتوسع ويأخذ جازان ونجران حرباً عام ١٩٣٤، بل ليصل الى قرب الحديدة قبل أن يعود. وكان مستشار ابن سعود العميل البريطاني جون فيلبي يحرضه على أخذ اليمن وضمّه الى ملكه، فرد ابن سعود: (هذا عشّ الزنابير) وخرج! أيضاً تكرر الأمر في الحجاز، فلم يكن ابن سعود يستطيع التوسع وضمّه الى مملكته النجدية، خاصة وانه دولة قائمة أكثر عصرية من نجد وتحوي كل مقومات الدولة مما لا يوجد عند ابن سعود: صحافة، بلديات، مدارس، وزارات، أحزاب، علم، عملة خاصة، نقابات، وغير ذلك. لكن الشريف حسين أغضب الإنجليز بشأن التنازل عن فلسطين، فأفسحوا لابن سعود أن يحتله، كما هو معروف، وكما أكد ذلك لورانس، بل كما أكد ذلك حافظ وهبة مستشار ابن سعود في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين)؛ حيث أشـار على الملك بـأن الإنجليز لـن يتدخلوا هـذه المـرة كمـا فعلـوا عـام ١٩١٩م، وقـال له بـأن يـضـرب ضـربـتـه بـ (سيوف الإسلام!) أي جيش الإخوان. وهكذا فعل فأقام مجزرة في تربة والطائف، استسلمت بعدها مكة عام ١٩٢٤، وحوصرت جدة والمدينة المنورة لما يقرب من العامين حتى سقطتا في يناير ١٩٢٦ وديسمبر ١٩٢٥، على التوالي.


ابن سعود في مكة بعد أسابيع من احتلالها (١٩٢٤)

هـنـا قـامـت الـدولـة السعودية القطرية، وهـنـا رسمت الحـدود، وهنا توقّف التوسّع الوهابي قسراً، بطائرات الإنجليز من الكويت والعراق والأردن التي قصفت الإخوان قبل أن يثوروا بسبب (تعطيل الجهاد!!) وقبل أن يدمرهم ويحاصرهم الإنجليز ويسلمون قادتهم المستسلمين الى الملك في (خباري وضحة) عام ١٩٣٠. وفي ١٩٣٢ أعلن رسمياً قيام الدولة تحت اسم: (المملكة العربية السعودية) وهـو الإسم الـذي اختـاره فيلبي، ونشره في الصحافة البريطانية قبل أن يعلن في الديـار السعودية نفسها، وفي الصحيفة الرسمية والوحيدة التي ورثها ابن سعود عن حكم الأشراف (أم القرى/ القبلة سابقاً).

الوهابية صنعت مُلك آل سعود ودولتهم، ولكنها لم تتقصّد صناعة دولـة بمعناها الحديث، ولم تكن لديها ولا لدى رجالها، ولا لآل سعود فكرة عن الدولة الحديثة، ولا هي تقبل حتى بالحدود. فأينما وصلت خيول وإبل جيش الإسلام الوهابي فهنالك حدود دار الإسلام ودار الحرب! هذا يعني بالتحديد، أن الغزوات الوهابية، وإن أدّت الى قيام سلطة مركزية، نشأت على إثرها دولة بسبب ظروف سياسية إقليمية ودوليـة عمّمت النموذج الأوروبـي للدولة القطرية بعد تفكك الخلافة العثمانية.. فإن الوهابية لا تختلف في مسارها عن مسار الأقدمين في القرون الوسطى وما قبلها من جهة النظر لقيام الممالك وسقوطها، فالأقوى يزحف ويتغلّب ويحاول أن يفرض أيديولوجيته أحياناً. وما يؤكد غياب فكرة الدولة عند الوهابية وآل سعود، مسار الدولة السعودية الحالي؛ بل أن مسارها القديم في مرحلتيها السابقتين (الأولى والثانية) لا يكشف إلا عن بدائية في الإدارة والأنظمة. انظر بهذا الخصوص ولو بشكل أوّلي، كتاب عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم (تاريخ الدولة السعودية الأولى) وانظر ايضاً كتاب عبدالفتاح بو علية حول (الدولة السعودية الثانية).

لذا فإنه من غير الدقيق القول بأن (الحركة الوهابية كانت الحاضنة الأولى لفكرة الدولة) اللهم إلا إذا وضعت في سياق نجد، وإلا فإن الحجاز أنشأ دولته قبل نجد، وكان عضواً في عصبة الأمم، بل أن الوهابية لم تنجز حتى هذا اليوم، من قوة الأنظمة والتشريعات ومستوى الحريات ما يوازي العهد الحجازي، مع الأخذ بعين النظر أن آل سعود الذين دمّـروا بنى الدولة الحجازية لازالوا يقتاتون على الأنظمة والقوانين التي وضعها الحجازيون الى اليوم، وأن معظم مؤسساتهم ووزاراتـهـم بما فيها الخارجية والدفاع إنما ابتنيت على وزارات ومؤسسات الدولة الحجازية التي دمّرت عام ١٩٢٦. ولاتـزال السعودية اليوم هي الأكثر

تخلّفاً في الميدان الإداري، حتى بالقياس الى الدول الخليجية الأخرى، وهي الأقل في القوانين والأنظمة، والأكثر اعتماداً على الأوامر المباشرة والتعميمات، كما أنها الأكثر تخلّفاً في الميدان الديمقراطي والقضائي وغيرها. ولا نريد الخوض أكثر في هذا الموضوع الذي أصبح معروفاً ومن البديهيات.

الوهابية والولاء للدولة/ آل سعود

لاحظ الدكتور خالد الدخيل التزام مشايخ الوهابية: (حرفياً ونهائياً بدورهم الفقهي – الثقافي في إطار الدولة، والنأي بأنفسهم عن أي طموح سياسي يتعارض مع ذلك الدور. وبقدر ما أنهم كانوا يعبرون بذلك عن واقعية سياسية واضحة، إلا أنهم في الوقت نفسه كانوا في ذلك الدور أمناء لإرثهم الإسلامي الحنبلي.. والارتباط بالدولة وما تمثله بالنسبة لهم، لم يكن أكثر من تمسك متين برأي من يسمونه بإمام أهل السنة والجماعة، الإمام أحمد بن حنبل، في المسألة السياسية). فابن حنبل يرى السمع والطاعة للأئمة، وأمير المؤمنين، البر والفاجر، ومن ولي الخلافة فاجتمع عليه الناس، ومن غلبهم بالسيف.

وعاد الدخيل فأكّد أن الوهابيين ليس فقط التزموا برأي ابن حنبل بل تجاوزوه (في أنهم محضوا إخلاصهم للدولة، ولمشروعها السياسي، تحت كل الظروف التي مرت بها خلال مراحلها الثلاث، وبشكل ربما أنه لم يكن مسبوقاً من قبل). وتابع: (التزم جميع الفقهاء الوهابيين من دون استثناء بحدود دورهم الفقهي، وليس هناك أدنى إشارة إلى أن أياً منهم راودته فكرة الطموح السياسي في أن يملأ الفراغ في قيادة الدولة، وهو يرى أنها تتداعى أمامه، وغير قادرة على البقاء في مواقعها، أو في إنقاذ الدولة من الانهيار. في كل مرة سقطت فيها الدولة كان هؤلاء الفقهاء ينسحبون من المشهد السياسي في انتظار عودتها. وفي كل مرة تعود فيها الدولة كان الفقهاء ينضمون إليها. وهذا يكشف عن حجم الدور الذي اضطلع به الفقهاء أولا في اجتراح فكرة الدولة، وثانياً مدى التزامهم بشرعيتها، وشرعية قيادتها، ومن ثم بالمحافظة عليها تحت كل الظروف).

هناك مسائل متشابكة في هذه النصوص المقتطعة، نطرحها على شكل أسئلة:

ـ هل مارس مشايخ الوهابية السياسة بشكل مباشر، وهل كانت العلاقة بين الفضائين الديني والسياسي منفصلين كما يقول الدخيل، وهل الغلبة دائماً للسياسي الذي يخدمه الديني؟

ـ لماذا استقرّت علاقة مشايخ الوهابية بآل سعود على هذا النحو غير المسبوق، فلم يظهر منهم تأييد للخروج على حكمهم؟

ـ هل العلاقة بين آل سعود والوهابية ذات صفة خاصة من جهة طبيعة الحكم (الديني من عدمه) أم أن لها علاقة باشخاص أمراء العائلة المالكة، بغض النظر عن تديّنهم، وبالتالي فإن التحالف مع آل سعود يحمل طابع الشخصنة؟

نبدأ بالسؤال الأخير. ليس الولاء الوهابي الدائم لآل سعود وفي مختلف الحقب يعود الى إلتزام الأخيرين بالدين (أي في مسلكهم الشخصي وسياساتهم، أو تطبيق الشريعة) فهذه الأمور لا يلتزم بها أمراء وملوك آل سعود، على الأقل في الدولة السعودية الحالية، وسنترك موقفهم الموثّق فيما يتعلق بالدولة السعودية الأولى حين قال المشايخ لسعود الكبير بأنه خرّب الدعوة وحوّلها الى مُلك. مع أن سعود ذاك، هو الذي احتل الحجاز، وهو الذي طبّق فتاوى المشايخ بمنع الحجاج المسلمين جميعاً من الحج عدا بعض المغاربة السلفيين! وهو الذي شنّ الغارات على النجف وكربلاء، وأقام المجازر وفعل ما فعله بالمسجد النبوي وسرقة الخزانة النبوية وما تحويه من كنوز على النحو الذي ذكره الجبرتي في تاريخه.

سنتجاوز هذا، ونلزم أنفسنا بالحديث عن الدولة السعودية الحالية. فنحن نعلم باعتراضات المشايخ على سياسات آل سعود من جهة علاقاتهم بالنصارى!!، وبالدول الكافرة وبينها الدول العربية، كما نعرف مواقفهم من الإتفاقيات الدولية والإنضمام الى المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والجامعة العربية وغيرها. ونتذكر موقفهم حين ارسل ابن سعود ابنه فيصل عام ١٩١٩ الى لندن، وكيف احتجّوا عليه. ونعلم اعتراضاتهم على المخترعات العلمية، ونعلم اعتراضاتهم فيما بعد على سياساته الدينية ومسلك أبنائه حتى اضطروه ذات مرّة الى جلد ابنه ناصر علناً بسبب انفضاح سكره وعربدته. والأمثلة هنا لا تحصى. ونعلم أيضاً اعتراض المشايخ على قضايا عديدة في التعليم والإعلام والتلفزيون والبنوك الربوية واللجان شبه القضائية وغيرها، سواء في عهد سعود أو فيصل أو خالد أو فهد أو حتى الملك الحالي.

وعلى الصعيد الشخصي، كان الوهابيون يتحدثون عن شرط الخروج: (ما لم يأت بكفر بواح)! ولم يتبين أنهم معنيون بسلوك الأمراء وسرقاتهم وفسادهم وتعدياتهم، وكانوا على الدوام يبحثون عن تأويلات، حتى صور فهد وهو يشرب الأنخاب مع كارتر وجدوا لها مخرجاً، وكذلك صورة عبدالله التي ظهرت حيّة على التلفاز وفي الصحافة وهو يشرب الأنخاب مع بوش ورؤساء آخرين أثناء مؤتمر حوار الأديان في نيويورك، لم ينظر إليها إلا من زاوية التبرير (فقد يكون الملك يشرب عصير تفاح، وليس خمراً) كما يقولون!!



د. خالد الدخيل

المحدّد الأساس، بل المبرر الأساس لصمت مشايخ الوهابية عن تجاوزات النظام، وتبعيتهم العمياء له منذ تأسيسه يعود الى المصلحة المذهبية البحتة. ويمكن تحديد المصلحة بمقاييسهم على هذا النحو: (١/ حجم السلطة الممنوحة لهم في مؤسسات الدولة في التعليم والقضاء وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعلام، والجامعات الدينية، ومدى استعداد الحاكم لفرض رؤيتهم الدينية على الجمهور وسلوك افراده. و٢/ مقدار حماسة النظام في تبني مبدأ نشر الدعوة الوهابية داخلياً وخارجياً). هذان العاملان لم يتخلخلا بعد، ولازالا حاكمين في العلاقة. وفي معظم الحقب السياسية الماضية رغم اختلاف الملوك، فإن الملوك السعوديين اتبعوا ـ ولمصلحتهم هم ـ الإيفاء بهذين الشرطين/ المبررين/ المصلحتين، لا بعنوان إرضاء الوهابية بقدر ما أن حقيقة منح الوهابية سلطات ونشرها في الخارج بالذات، يمثل فائدة للحكم السعودي، ولايزال. بمعنى أن هناك تطابق مصلحة تام، تغيب فيه إمكانية إعادة النظر في العلاقة بين الطرفين، وبسبب ذلك فإنه مهما ارتكب آل سعود من شطحات ومارسوا من مظالم وفساد، فإنه مرضيّ عنهم. يكفي أن نعرف بان الملك فهد هو أعظم ملك تمجّده الوهابية بين الملوك

السعوديين، قاطبة. وفهد نعرف من هو. في حين أن الوهابية لم تكره ملكاً مثل الملك فيصل، الذي هندس سياسات داخلية وخارجية تحت الغطاء الإسلامي، وكان أكثر عاطفة دينية من كل الملوك السعوديين عدا خالد. فمقاييس الوهابية مختلفة هنا، والمصلحة هي الشارحة لذلك.

السؤال الذي يلي هذا: لماذا لم تجد الوهابية غير الأسرة السعودية لتتحالف معها؟ لماذا لم تتحالف مع آل الرشيد حين خبا سلطان آل سعود، مع أن آل الرشيد يومها كانوا (وهابيين) وكانوا أكثر التزاماً بالدين من أمراء آل سعود، بمقاييس الوهابية نفسها؟ هذا يعيدنا الى حقيقة أن مشايخ الوهابية هم مناطقيون، ويرون أن تجربة ال سعود وشراكتهم إياهم، هي أقرب إلى نفوسهم. فحتى لو جاء حاكم أكثر تديناً في سلوكه وسياساته وأكثر اندفاعاً في نشر الوهابية وتبنيها، فإن مشايخ الوهابية لا يريدونه إلا من السلالة السعودية، أي من العائلة المالكة.

لماذا؟

لأن مشايخ الوهابية جرّبوا حلفاً سابقاً، وهم مقتنعون بأن الدعوة الوهابية لن تقوم لها قائمة بدون آل سعود، كما أن الأخيرين ـ وحتى هذا اليوم ـ تغلب عليهم القناعة القائلة بأن مُلك آل سعود لن يكتب له الدوام بدون الوهابية.

وأيضاً لأن الوهابية لا تتخذ صفة نجدية فحسب، بل أن أفق مشايخها يصغر للتتخذ صفة أدنى (محافظاتية ـ إن جاز التعبير) أي أن جذورها الإجتماعية (القبلية والقصيمية) تميل تاريخياً الى الجنوب (الرياض) وليس الى الشمال (حائل). وهي لا تحبّذ لا قبيلة شمّر ولا تفضلها على آل سعود، كما أن القصيم وحائل متنافستان، وبالتالي فإن الوهابية كانت على الدوام أقرب الى الرياض. وإذا علمنا أن الغالبية الساحقة من مشايخ نجد هم من القصيم، أدركنا أن الوهابية النجدية القصيمية ليس أمامها سوى مسار واحد، وهو الإرتماء في أحضان آل سعود، أياً كان الحاكم السعودي. بل أن وهابياً (مسعوداً/ منح الجنسية السعودية) وهو أبو بكر الجزائري كتب في أحد كتبه بأنه لو لم يتبق من آل سعود سوى عجوز لبايعه!!

لذا ليس دقيقاً ما ذكره الدخيل بأن الفضائين الديني والسياسي منفصلين. ولا هو بدقيق أيضاً القول بضرس قاطع أن الفضاء الديني تابع ـ على الدوام وكلياً ـ الى الدولة التي يمثلها آل سعود. فالوهابية منذ نشأتها وحتى الآن لا تنظر لنفسها إلا كـ (شريك) لآل سعود في الحكم، ودفاعها عنه إنما هو دفاع عن الذات، مثلما هو دفاع آل سعود في معظم الأحيان عن الوهابية دفاع عن الذات وعن أيديولوجيا الحكم نفسه. وحتى التبعية الوهابية للحكم السعودي التي نراها، فإنها لا تعني حالة دائمة بالضرورة، وفي كل الموضوعات، ولازال المشايخ الوهابيون يرون أموراً لا تلتزم بها العائلة المالكة، ويقولون أنهم لا يؤيدونها، دون أن يعني ذلك إضافة مبرر للخروج عليها.

وقد حدث في التاريخ الوهابي/ السعودي الأول، أي في عصر الدولة السعودية الأولى، أنه وكما يشهد التاريخ ـ وبعكس ما قاله الدكتورر الدخيل ـ بأن العائلة المالكة هي التي تتبع الجناح الديني. وبالتحديد، فإن ما أفرزه تحالف محمد بن عبدالوهاب مع الأمير السعودي محمد بن سعود، ليس تبعية الأول للثاني، بل تبعية الثاني للأول، الى حد أنه تمّ تهميشه بشكل كامل. ومن أراد الشواهد فليعد قراءة كتاب (عنوان المجد في تاريخ نجد) الذي حكى تاريخ الوهابية الأول. كان محمد بن عبدالوهاب الحاكم الفعلي السياسي والعسكري والمالي والعلمي والقضائي. كان هو الإمارة، وهو المسيّر لها بكل شؤونها وتفاصيلها. حدثت التبعية العكسية بعد وفاته، وفي عهد سعود الكبير، لذا حمّله المشايخ مسؤولية سقوط الإمارة، بعد أن حوّلها الى مُلك.

ومن ممارسات الشيخ محمد بن عبدالوهاب وبعض أبنائه، ومشايخ الدولة السعودية الثانية، يتبين أنهم كانوا يمارسون السياسة بمعناها الواسع، ولازال خلفاؤهم على ذلك الى اليوم. وممارسة السياسة لا تعني طمعاً في الحكم، وأخذ كرسي آل سعود، بل زيادة النفوذ وحجم التأثير على القرارات المتعلقة بشؤون الدولة المختلفة، وفي هذا فإنهم نجحوا ولازالوا أيضاً.

وحتى التكفير الوهابي لغيرهم فإنه قائم على معطيات سياسية في معظم الأحيان، ولخدمة السياسي وتدعيم نظامه. والمثال الذي قدّمه الدكتور الدخيل واضح في هذا الشأن، حين تحدث عن إنجاز الوهابية في (نقل المجتمع من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة. وأحد تجليات موقفها المناوئ للقبيلة وما تمثله يعكسه قول الشيخ محمد بن عبدالوهاب: "فلما أفتيت بكفرهم ـ البدو، مع أنهم أكثر الناس في أرضنا، استنكر العوام ذلك، وخاصتهم الأعداء ممن يدعي العلم"..). فإن الغرض من التكفير هو (الإجبار على التوطين) بحيث يسيطر الحاكم على البادية وعلى ضبط تصرفاتها الأمنية، ومن ثم يستطيع أن يأخذ الزكاة منها ويجبرها على اعتناق الوهابية وعلى المشاركة في حرب الكفار الآخرين (الجهاد)! وهي نفس التجربة التي قام بها عبدالعزيز في مشروعه الإخواني/ التوطيني، فلما تحققت الغاية من ذلك بالسيطرة على الحكم وغزو المناطق واحتلالها، لم يعد يهمه التوطين، ولا أسلمة البدو (الكفار)! ولا أولئك بقوا على المعتقد الوهابي، ولم يعودوا ينظرون الى الحاكم السعودي كإمام!!

ملخص القول، إن التحليل الصارم الذي قدّمه الدكتور الدخيل بشأن أفق مشايخ الوهابية السياسي في مسألة بناء الدولة، وطبيعة الفصل بين الفضائين الديني والسياسي وتبعية الأول للثاني، ليس دقيقاً، بل ليس صحيحاً في مجمله. فالوهابية لمن قرأها بعمق جاءت بمعتقدات متطرّفة نُظر اليها كـ (تصحيح ديني) ولكنها كانت في العمق ذات غايات سياسية


المفتي: ولاء مطلق لآل سعود

توسّعية دنيوية. وحين سلّم لها النجديون بالمكانة صارت جزءً من هويتهم، وصارت المركبة التي يمتطونها لإبقاء سيطرتهم على الحكم وتعزيز رؤيتهم للدين، وهي رؤية تخدم أهدافهم السياسية. الوهابية كانت في معتقداتها وتكفيرها وعنفها مسيّسة الى أبعد حدود التسييس. ورجالها وإن جهلوا السياسة بتفاصيلها، خاصة في مسألة العلاقات الدولية، إلا أنهم يمتلكون الإدراك الكافي لما يعنيه السيطرة على الحكم والإستئثار بالحرية الفكرية والمذهبية كما بالمناصب وغنائم السلطة الأخرى. لذا يشارك الفقهاء معظم النجديين في الدفاع عن الوهابية كهوية، وكحصان يحقق طموحاتهم ويشرعن حكمهم، كما أنهم جميعاً حريصون على ديمومة الدولة والإجماع على دعمها والوقوف الى جانبها دائماً، حتى مع بعض الإعتراضات لآل سعود؛ فهي التي تجمع شملهم، وهي التي تبقي الأكثرية من المواطنين ـ غير الوهابيين ـ بعيدين عن (مأدبة) السلطة.

الإنسان الغائب.. تراتبية القيم

محمد بن علي المحمود



محمد بن علي المحمود



تُهيمن الرؤى التقليدية (الخطاب التقليدي) على مساحات شاسعة، تتمدد على مساحات من الجغرافيا الواسعة التي تؤكد حقيقة الهيمنة على المساحات نفسها من الوعي. الهيمنة في الغالب هي للرؤى التقليدية، وليست للإسلام المشتعل برؤى التنوير، ليست لهذا الإسلام الذي لا يزال للأسف بعيدا عن مجالات التأثير، ولا يمتلك إلا القليل من القدرة على النفاذ إلى الوعي الإسلامي العام الذي لا تزال تطحنه رؤى التخلف والتعصب ومقولات الخرافة منذ ألف عام.

هذه الهيمنة، وبصرف النظر عن ملابساتها النظرية والتطبيقية، هي التي تصوغ السلوك الإسلامي العام؛ على اختلاف بين الأقطار الإسلامية في مدى تفردها بهذا النفوذ. لكنها تبقى هي الأشد تأثيرا في المجتمعات المحافظة ذات المنزع التقليدي، بل ربما تكون هي المؤثر الوحيد ذا الفاعلية الحقيقية، وما سواها لا يعدو كونه مجرد اعتراضات هامشية، تؤكد هيمنة المتن التقليدي وتفرده بكل منافذ التأثير. وهذا يعني أن كل السلوكيات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وخاصة تلك السلوكيات التي تقع في ميدان اهتمام التوجهات الروحية، هي من مسؤولية الخطاب التقليدي الذي إن حاز باعترافه شرف منصب: المؤثِّر الأكبر، فلا بد أن يتحمل الوجه الآخر من المعادلة، أي كونه: المسؤول الأكبر عن الأفعال التي يُشرعنها صراحة، أو تلك التي يشرعنها ضمنا بالسكوت عنها أو بمنحها مجرد هامش صغير من الاهتمام.

هامشية البُعد الإنساني في الخطاب التقليدي الديني، واضحة وجلية للعيان. بل الأمر أكبر، إذ إن ما يحدث داخل المنظومة التقليدية هو عملية تشريع لهذا التهميش عن طريق طرح أنواع من التمايز والتمييز بين بني الإنسان. وهو طرح يبدأ من مجرد التمايز، فالتمييز في المعاملة، إلى أن ينتهي بضرورة تعمد الكراهية والعداء؛ فالتقليدية تطرح المسألة الإيمانية في الإسلام بوصفها مسألة لا تكتمل إلا بكراهية المختلف لمجرد الاختلاف الديني أو المذهبي. أي أن الأصل لديها: هو أن يكون (الإنسان) مكروها، ولا ينقذه من هذه الكراهية المشرعنة إلا أن يتنازل عن كل خياراته الدينية والمذهبية بل والفكرية؛ ليتطابق تماما معها. وإذا لم يفعل ذلك؛ فإنه سيبقى مكروها بمُوجب فرمان ديني عقدي، تُصدره التقليدية وتُلزم به أتباعها البؤساء؛ الذين يتحولون إلى كارهين، ومن ثم إلى مكروهين يتساءلون: لماذا يكرهنا كل الناس؟

إذن، وفق هذه الرؤية التقليدية، لا يكتمل التّدين، بل لا يتحقق الدين، إلا بكراهية (الإنسان)؛ مهما كان هذا (الإنسان) طيبا ومُصلحا ومحبا للناس. وهكذا تُصبح الكراهية هي الأصل في التعاطي مع كل المختلفين لمجرد اختلافهم. الكراهية وفق منظور هذا الوعي التقليدي المشحون بلهيب العداوة والبغضاء تصبح دينا، والتقليديون لجهلهم، ولغبائهم المستحكم بفعل التقليد، لا يدركون أنهم بهذا يمنحون أعداء الإسلام فرصة أن يصفوا الإسلام بـ: دين الكراهية؛ مستشهدين بمقولات التقليديين التي تجعل من الكراهية (كراهية غير المسلم وغير التقليدي) شرطا للإيمان.

لم تكن هذه المقولات التقليدية التي تقتات على مخزون هائل من الكراهية مجرد مقولات تنظيرية بعيدة عن الواقع، بل على العكس، كانت ولا تزال، وبفعل هيمنة الخطاب التقليدي، هي التي تتحكم في تفاصيل السلوك العام، بعد أن هيمنت على مجمل التصورات الذهنية التي تحدد طبيعة العلاقة مع الناس والأشياء. ولهذا رأينا الإنسان هامشيا في كل المساحات التي تخضع للنفوذ التقليدي، أقصد الإنسان المجرد من أي صفة إضافية تشفع له، وتحجب عنه سياط الكراهية؛ حيث تُهيمن التقليدية، ولا كرامة للإنسان ولا حقوق؛ ما لم يمتلك صفة أخرى، صفة تُضاف إلى كونه إنسانا. أي أن الصفة الإضافية تصبح في الخطاب التقليدي هي الأساس، هي المتن، هي التي تحدد طريقة التعامل معه، بينما الصفة الأساس (الإنسان) هي الطارئ والهامشي.

إذا أدركنا هذا، استطعنا فهم سر غياب المسلمين عن الفعاليات الإنسانية الصريحة في إنسانيتها، كإغاثة وإعانة ضحايا الكوارث والحروب. إن كل الهيئات الإسلامية لا تنهض لإغاثة الإنسان ما لم يكن مسلما، وأحيانا ما لم يكن مسلما تقليدا، أي لا تغيثه لمجرد كونه إنسانا، وإنما فقط لأنه مسلم. بينما نجد هيئات الإغاثة العالمية المنتمية لحضارة الإنسان ومعظمها مسيحية تساعد جميع المنكوبين بصرف النظر عن الملل والنحل؛ لأنها تدرك أنها تغيث إنسانا كامل الإنسانية؛ لا مجرد وسيط مادي لحمل الأفكار وإشاعة الإيديولوجيا الخاصة، بحيث تتحدد قيمته بها.

ومع وحشية هذا السلوك، فنحن لا نقف عند هذا الحد؛ لأن سيكيولوجية الموقف من الآخر لابد أن تأخذ أقصى آمادها

وتتشظى في كل الاتجاهات؛ فالذي يكره الإنسان الآخر ويحتقره ويلغي إنسانيته لمجرد الاختلاف الديني؛ فسيكره الإنسان الآخر ويحتقره ويلغي إنسانيته لمجرد الاختلاف المذهبي، وهو سيفعل الشيء نفسه مع الآخر المختلف جنسيا (المرأة) والآخـر المختلف عرقيا (غـير العربي) والآخـر المختلف وطنيا (غير المواطن) والآخر المختلف اجتماعيا (الأدنى مكانة اجتماعية كما يتصور، من موظفين ليسوا في منزلته أو عمال أو خدم.. إلخ) والآخر المختلف عُمريا (الأطفال). وهكذا، يُصبح المجتمع ماكينة إلغاء واضطهاد واحتقار لأي مختلف لا يملك من النفوذ أو قوة القوانين ما يحميه من هذا الإلغاء المعنوي الذي يقود إلى إلغاء مادي؛ لتكتمل حلقات سحق ومحو الإنسان.

إن غياب الإنسان كقيمة في الخطاب التقليدي الديني، وعدم ظهوره بالدرجة الكافية في الخطاب التقدمي بكافة أطيافه؛ جعلا الإنسان مُهمّشا لدينا على مستوى الفكر، ومن ثَمَّ على مستوى الواقع. ربما يكون تهميش المرأة كإنسان، ومأساة العمال والخدم، هما الصور الأبرز والأوضح في واقعنا. وهي مآس مع وضوحها وضخامتها (خاصة وضع العاملات في المنازل = الخادمات) لا يزال خطابنا يتجاهلها عن عمد، ويقدم عليها كثيرا من القضايا ذات البعد الترفي، أو التي هي من فروع الفروع من الدين.

لكن، وبما أن قضية المرأة تحتاج لعدة مقالات متخصصة؛ لتشعب إشكالياتها، فضلا عن كونها موضع نقاش لا ينتهي، فإن الإشارة هنا تتحدد في: مأساة العُمّال، وعلى الأخص: الخادمات في المنازل. ربما يستطيع العامل الخروج من إطار عمله والتغلب على وضعه المأسوي إن وجد، كما أنه وبوصفه رجلا يستطيع اكتشاف الفضاء المفتوح، ومعرفة كيفية الوصول إلى استرداد الحقوق المسلوبة. لكن الأسوأ هو ما تلاقيه الخادمات في المنازل من حصار واقعي ونفسي، ومن سوء معاملة، تبدأ بعدم المخاطبة بالاسم، وبرفع ساعات العمل إلى أكثر من عشر ساعات، بل وربما تجاوزت عند بعض المتوحشين خمس عشرة ساعة، إلى أن تصل إلى الاعتداء اللفظي بأنواعه، وإلى التكليف بأعمال شاقة لا تتناسب مع طبيعة العمل الأصلي، بل وربما وصل الأمر إلى الاعتداء البدني، وتأخير دفع الأجور...إلخ، فضلا عن بعض السلوكيات التي لا يراها بعضنا خرقا لحقوق الإنسان ولا امتهانا لكرامته؛ لمجرد أنه اعتادها في تعامله مع الآخرين.

إن المأساة ليست محدودة ولا عابرة، ولا يجوز أن تبعد عن دائرة الضوء؛ لمجرد أن ضحاياها ليسوا في دائرة الضوء. إننا إذا عرفنا أن عدد الخادمات لدينا بالملايين، عرفنا حجم المأساة الإنسانية التي تنتظر منا الكثير، خاصة ممن يزعم أنه ينتمي إلى خطاب ديني ذي أبعاد إنسانية، تهتم بالإنسان بصرف النظر عن أي انتماء.

لابد من حلول. والحل الأولي لن يكون بسَنّ قوانين رادعة؛ رغم أهمية ذلك، بل بتغيير تراتبية القيم في الوعي. لابد أن تكون قيمة الإنسان تتحدد بمدى إنسانيته، وأن يكون معيار سقوطه هو: انتهاكه لحقوق الإنسان. لن تنتهي المأساة؛ ما دامت مسألة هامشية: كالحجاب مثلا، تحظى من رموز الوعظ الديني بأهمية تتعدى مسألة الظلم الواقع على العاملات في المنازل. إن رفع الظلم وخاصة عن الضعفاء، والتصدي لكل اعتداء على حقوق من لا يستطيع الدفاع عن نفسه، لابد أن يأخذ مكانه الحقيقي كما في نصوص الوحي الأولى، النصوص التي رافق فيها تقرير وحدانية الله، تقرير حقوق اليتيم والمسكين والضعيف. هناك مأساة في الخطاب تجسدت مأساة في الواقع. ولإدراك ذلك، تأمل حجم الخطب والمواعظ والمحاضرات التي تُحدِّد للمرأة تفاصيل ملابسها، مقارنة بالتي تُحدّد للمرأة نفسها كيفية التعامل الإنساني مع خادمتها، وسترى الفرق الهائل في الخطاب، وهو الذي يرسم حدود المأساة في الواقع.

التراتبية الموجودة الآن ليست هي التي في صريح الإسلام. في الإسلام، امرأة دخلت النار في (هرة حبستها)، أي أنها امرأة كانت تستحق الجنة المشروطة برضوان الله، ولكنها بسبب حبسها لحيوان ذي روح، وتسببها في موته، دخلت النار. في المقابل يطرح الإسلام قصة أخرى: امرأة بَغيّ (عاهرة) أنقذت كلبا من العطش بشربة ماء فدخلت الجنة. ومقارنة عابرة بين ما جرى للمرأتين، تُظهر لنا البعد الإنساني للإسلام، وأن الأولوية فيه للروح الإنسانية التي ترحم الضعفاء، هذه الروح التي لم تشفع فقط لامرأة لم تضع الحجاب، أو حتى لامرأة متبرجة أو مُتعرية، وإنما شفعت لامرأة كانت تمتهن البغاء. وهذا يدل على تراتبية أخلاقية عالية في الإسلام، لا يزال خطابنا التقليدي يتنكر لها بكل إصرار.

عندما نتأمل حال المرأتين في المثال السابق، نتساءل: هل يطرح الخطاب التقليدي المسألة الإنسانية وفق هذه التراتبية، وهل الوعي العام الذي صاغه هذا الخطاب يؤمن بهذه التراتبية الإنسانية الإسلامية ؟. الجواب في تقديري يتضح بطرح مثالين لامرأتين مسلمتين من واقعنا: الأولى، امرأة محافظة جدا، وتلتزم بكل تفاصيل ما يمليه عليها الخطاب التقليدي في اللباس، وتشارك في الجهود الدعوية، ولكنها تُجبر خادمتها على العمل خمس عشرة ساعة وربما أكثر. والثانية: امرأة تمتهن التمثيل، وتقع في تبرج أو تجاوز شكلي، وهي أخطاء (أخطاء لا خطايا) بلا شك، ولكنها في الوقت نفسه تعامل خادمتها بإنسانية عالية، ولا تلزمها بأكثر من ساعات العمل المحددة نظاما. وهنا يأتي السؤال: أيٌّ من المرأتين يراها المجتمع المتدين ملتزمة أكثر من الأخرى بتعاليم الإسلام، أيهما أكثر إسلامية في نظر المجتمع ؟. طبعا، كلنا يعرف الجواب، والجواب هو ما سيحدد حقيقة تراتبية القيم لدينا، والتي هي للأسف تراتبية لا تعكس تراتبية الإسلام، وإنما تعكس حقيقة غياب الإنسان عن الوعي العام.

الكوارث السعودية بين الخرافة والبطانة

د. مضاوي الرشيد

تكشف الكوارث الطبيعية قدرة المجتمعات والدول المسؤولة عنها من خلال تعاطيها مع أحداث طارئة من زلازل وسيول وأعاصير، وتفتح الباب على مصراعيه لجدل وحوارات كلها تحاول تحديد المسؤولية، وخاصة في تجهيز التدابير الوقائية التي تحد من تداعيات الكارثة، وتؤمن سلامة المجتمع من عوامل تأتي دون سابق إنذار، وتؤدي الى خراب المدن، وتفتك بالأرواح والمنشآت. وقد تعرضت السعودية في الشهور القليلة الماضية الى كارثة سيول في مدينة جدة، وبعدها تحولت مدينة الرياض الى مستنقع كبير غرقت فيه السيارات، وجرفت المياه الغزيرة المباني والمنشآت. واتضحت الصورة بشكل صريح، حيث ظهر للجميع خطأ تصميم المدن، وقصور قدرتها على تصريف أي فائض من المياه، حيث تنعدم في هذه المدن قنوات التصريف، واستيعاب أزمات ولو كانت طارئة وليست بمستوى الكارثة الحقيقية.

لقد تحولت التنمية اللامتناهية والتي انحصرت في ثورة معمارية مرئية الى غاية في ذاتها، هدفها الأول والأخير تثبيت شرعية النظام، دون الانتباه الى البنية التحتية التي تحتاجها المدن الكبيرة والخدمات التي تحتاجها المجتمعات التي تقطنها، أو طبيعة البيئة التي تهيمن على جغرافية المناطق، وكلما زادت الهجرة من الارياف والمناطق النائية الى هذه المدن، كلما زاد الضغط على الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية. فالكثافة البشرية في مدن السعودية الكبيرة تحتاج الى بنية تحتية بمستواها، ولكن انشغال النظام السعودي بالتنمية المرئية التي تبهر الناظر اليها، أدى الى تجاوز أكثر الامور بديهية كمشاريع الصرف الصحي، والتخلص من الفائض بطرق صحية، وتوفير الخدمات الضرورية لكتل بشرية تنتقل يومياً الى المدن وتستوطنها.

وعند كل كارثة طبيعية قد تلجأ المجتمعات في لحظة ضعفها الى الفكر الخرافي، فتستحضر مخزونها وأساطيرها لتتعاطى مع أزمة طارئة، فتعلل كارثتها باللجوء الى مقولات الغضب الرباني، ولعنة الآخرين الذين يحسدونها على نعمة ما، أو ينبشون معاصيهم ليحملونها المسؤولية عن مأزقهم الحالي، مبتعدين في ذلك عن التقييم الواقعي لأزماتهم، وتشخيص حالتهم المزرية لحظة الكارثة.

وسيبقى هذا المخزون الخرافي يستشري في الفكر الجمعي طالما ظلت الشفافية والمحاسبة غائبتين عن ذهنية المجتمعات التي تنبهر بالتنمية المرئية.. تلك التنمية لا تصلح إلا لالتقاط الصور التذكارية، كمعالم للنقلة النوعية من زمن الخيمة وبيوت الطين، الى عصر الاسمنت والزجاج والحديد.

ولكن نلاحظ ان الامطار والسيول التي كانت في الماضي تجرف المنازل والمنشآت، هي نفسها اليوم التي تكتسح المدن الجديدة وتغرقها، لتتحول الى مستنقعات كبيرة، تطفو على سطحها السيارات والاشجار وحتى البشر. ان كان منطق التنمية لا يوفر أبسط الحقوق بالأمن، فهو قد فشل في احداث نقلة نوعية في حياة الإنسان وضمان سلامته في مبان وطرق جديدة تتعرض لتغيرات البيئة ومخاطرها الجديدة.

ومهما استنجدنا بالفكر الخرافي، الا أنه يظل قاصراً على تحديد المسؤولية ومحاسبة القائمين على التنمية، رغم الفرقعات الاعلامية المرتبطة بانشاء هيئات تستجوب وتحاسب المسؤولين. إلا ان هذه الهيئات تظل قاصرة على تحديد



أسباب الكارثة وتداعياتها. وحتى هذه اللحظة - وبعد كارثتين الأولى في جدة، والثانية في الرياض وهيئات مختصة بتقصي الحقائق - فإن المحاسبة تظل بعيدة عن الصلاحيات المحددة لمثل هذه الهيئات واللجان التي تظهر ومن ثم تختفي فجأة، ليطوى الملف الذي يفتح بعد كل كارثة ومن ثم ينتهي الى لا نتيجة، وتعود الحياة الى طبيعتها بانتظار أزمة طبيعية جديدة.

ربما من الخطأ أن نصنف هذه الازمات بأنها طبيعية، إذ ان الكثير منها هو صنيعة بشرية، يساهم في تفاقمها الكثير

من عديمي الرؤية المستقبلية المنهمكين في اقتناص فرص التنمية وتطوير المدن. وتتحول هذه الفرص الى وسيلة للإثراء السريع على حساب التخطيط الذي يصمد أمام الاحداث الطارئة كفائض الامطار. وبغياب الشفافية والمحاسبة، يظل القائمون على مشاريع التنمية معصومين غير محاسبين عن اخطائهم وتسرعهم، بل انهم ينتظرون الفرص القادمة بفارغ الصبر، علّهم يحصدون من الثراء والمفاوضات الجديدة ما يجعلهم شركاء في ثروة يعتمد توزيعها على الأهواء والمحسوبية والقرب من السلطة والتملق لها، وان كان بعضهم واجهة للسلطة ذاتها.

إن كان البعض في السعودية قد استنجد بالفكر الخرافي في تفسير غرق مدن الصحراء، فإننا نجد البعض الآخر قد وجد في مفهوم البطانة الفاسدة ملاذاً آخر يلجأ اليه في عملية القاء اللوم والمسؤولية. لقد أصبحت البطانة مبتذلة لدرجة مضحكة، حيث تستحضر دوما لتفسير التقصير والفساد الاداري المستشري الذي ينكشف عند كل أزمة وكارثة. ان استنجاد البعض بالبطانة هو عملية هروب الى المجهول وتغييب المعلوم. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو الآتي: اذا كانت دولة عتيدة تحكم من قبل بطانة فاسدة، فمن هو المسؤول عن تعيين هذه البطانة في مواقع القرار وممارسة السلطة والتحكم بمشاريع التنمية. أليس الأجدر بالسلطة السياسية العليا ان تعزل هذه البطانة وتستبدلها ببطانة أكثر نزاهة؟ أم ان السلطة نفسها تشترك مع البطانة في تحمل المسؤولية وصنع القرار؟

لقد هربت السلطة السياسية العليا في السعودية من مسؤوليتها، فهي تعتبر اي نجاح انجازا لها، وأي فشل يعود الى البطانة وسوء تدبيرها. هذه الازدواجية تظهر مع كل أزمة، ولكنها تفشل في استيعاب الاستياء من تردي الوضع البيئي وخاصة في المدن التي تتعرض تكرارا للجرف بمياه السيول. هذه الازدواجية هي أقرب ما تكون الى المنطق الطفولي الذي يحاول التملص من المسؤولية عند كل زلة، والقاء اللوم على الآخرين، مع الاحتفاظ بحق التمجيد عند كل نصر وانجاز. هذا المنطق الطفولي لا يهيمن فقط في مجال التعاطي مع الكوارث الطبيعية، بل اصبح الركيزة المتبعة في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية والتربوية والصحية والاقتصادية، حيث تتملص السلطة المسؤولة من المحاسبة، وتسقط أي فشل على البطانة الفاسدة.. وكأن هذه البطانة قد جاءت من السماء لتحكم وتعيث في الأرض فسادا دون حسيب أو رقيب.

لقد أصبح هذا المبدأ مبدأ أساسيا تتعاطى معه الصحافة السعودية يوميا على صفحاتها تحت مظلة حرية الصحافة الجديدة التي تتباهى بها السلطة، وبينما تبقى الرؤوس الكبيرة دون حساب وغير خاضعة للنقاش، ينهمك المجتمع في قراءة ملفات صغيرة تستعرض زلات البطانة الصغيرة وتقصيراتها الكبيرة، وتتسابق في نقل هذه الزلات واخبارها مما أدى الى تحول صفحات الجرائد الى قواميس للفضائح: منها تزوير الشهادات الطبية والعلمية، وسرقات المال العام، وتدني مستوى المباني المخصصة للمدارس والتعليم، وغير ذلك من مشاغل قد ألهت الجمهور عن المعضلة الأساسية، وهي غياب مؤسسات المحاسبة المستقلة، وشفافية وزارات صناعة القرار.

ويعتقد البعض ان كثافة قصص التقصير المستهلكة إعلاميا قادرة على امتصاص اهتمام المجتمع بالصورة الكبرى، وقد تنفع عملية اللهو في المدى القصير، إلا انها غير قادرة على استيعاب جملة من الاسئلة التي تدور في ذهن المجتمع، الذي يراقب ويعيش مع أزماته بصمت حتى هذه اللحظة. وقد يصحو المجتمع من حالة الانبهار بالتنمية المرئية، ويستفيق من بهرجتها، عندما يكتشف هزليتها وهشاشة مبادئها التي قامت عليها، وعندما تطفو ممتلكاته على سطح المستنقعات في مدن صحراوية.

من اجل هذه الصحوة، يحتاج المجتمع ان يتخلص من الفكر الخرافي ونظيره المتعلق بالبطانة، كي يتحرر من القيود الذهنية التي تكرس الغشاوة على عينيه، وتمنعه من تسمية الامور بأسمائها الحقيقية، وان لم يجد المنابر مفتوحة أمام نظرة جديدة.. الا انه قد يلجأ الى منابر اخرى تكون اكثر مصداقية وقدرة على التعبير عن ذهنية جديدة؛ وقد وجد البعض في الفضاء الالكتروني وسيلة جادة للتعبير دون قيود السلطات الرسمية، حيث رسم هؤلاء صورة واقعية وحقيقية عن التقصير الرسمي في مواجهة كوارث بسيطة اذا قارناها بما تتعرض له مناطق اخرى في العالم. حيث يظهر جليا ان تداعيات أي كارثة والخراب الذي تسببه يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة اجهزة الدولة على استيعاب الأزمات.

وكلما كانت اجهزة الدولة خاضعة للمحاسبة، كلما كانت قدرتها أقوى على تخفيف حدة تداعيات الكوارث، طبيعية كانت أو من صنع البشر. وان كان لنا عبرة في قدرة الولايات المتحدة على استيعاب أزمة بحيرة النفط المتسرب في خليج المكسيك، حيث تحاسب الشركة المسؤولة وتتحمل تكاليف عملية الاحتواء والتنظيف، فيجب ان نتعلم دروسا في فن احترام الانسان ومصدر عيشه. ولكن مع الاسف يظل الأمن البشري في آخر سلم الاولويات في دول تعتبر التنمية هبة تقدم للمجتمع، مقابل الولاء المطلق، وتظل زلاتها أو فشلها خارج اطار النقاش والمحاسبة. وان استطعنا ان نتمدد افقيا وعموديا في مدن نفتخر بتنميتها، الا ان الطبيعة ومتغيراتها ستضغط على مشاريع حالية ومستقبلية وتعري المبدأ الذي قامت من أجله.

ولن يسعفنا للحظة ضعف خطاب الخرافة أو البطانة، لأن الكارثة ستكون أكبر بكثير حينما تودي بأرواح بريئة. عندها ستكون المحاسبة حتمية لن تتهرب منها السلطة مهما استطاعت حاليا ان تتملص من مسؤولياتها.

عن القدس العربي، ٢٠١٠/٥/١٠

وجوه حجازية

(١)
محمد البصري
(... - ١٢٦٠هـ)

محمد بن خضر البصري، ولد بمكة ونشأ بها مجاوراً. كان أديباً، محدّثاً وفقيهاً. أخذ عن جماعة من علماء بلد الله الحرام، منهم الشيخ محمد ريّس مفتي الشافعية بمكة ـ وبه تفقه، والشيخ عمر بن عبدالكريم بن عبد رب الرسول، ولازمهما ملازمة تامة، وتلقى عنهما علوماً كثيرة، وأجازاه وأذنا له بالتدريس. ولذا درّس بالمسجد الحرام وأفاد. كان صالحاً متواضعاً مواظباً على الإشتغال بالتدريس والعبادة الى أن توفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

(٢)
إبراهيم الدهلوي المكّي
(١٢٥١ - ١٣٥٤هـ)

إبراهيم بن عبدالله يارشاه بن يار محمد بن فضل الله الكتبي الدهلوي ثم المكّي. ولد بدهلي، وطلب العلم صغيراً على علمائها، ثم قدم مكة المكرمة سنة ١٢٦١هـ مع والده، ولقي عبدالرحمن بن محمد الكزبري الشافعي الدمشقي. رحل الى العراق والشام ومصر في طلب العلم، وكان مجتهداً في الطلب وتحصيل العلم مع عنايته بعلم الحديث. وهكذا استفاد كثيراً من علماء مكة المكرمة كالإمام إمداد الله التهانوي، ثم المكي، وروى عن عبدالله سراج مفتي الحنفية بمكنة المكرمة؛ والشيخ أبي بكر خوقير، والمحدّث عبدالغني بن أبي سعيد الدهلوي، والشريف محمد بن ناصر الحازمي، ومحسن بن حسين الأنصاري السبيعي، وعبدالرزاق بن حسن البيطار الدمشقي، والسيد جعفر بن إدريس الكتاني وغيرهم.

كان الشيخ إبراهيم عالماً صالحاً ورعاً يطيب له الحديث باللغة الفصحى، وله عناية فائقة بالكتب، ولذلك لقب بالكتبي، وكان له دكان يبيع في الكتب، يقصده الطلاب للأستفادة منه والإرشاد والأخذ عنه(٢).

(٣)
طاهر سنبل
(... - ١٢١٨هـ)

طاهر بن محمد سعيد بن محمد سنبل، المكّي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وقرأ على والده، وأكثر أخذه عنه، وعن الشيخ على الصديقي مفتي مكة المكرمة يومها، وكذلك عن الشيخ عارف جمال، والشيخ يحي بن محمد الحباب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن الفتني، والشيخ إبراهيم فيض الله، والشيخ إسماعيل النقشبندي، والشيخ محمد سعيد سفر المدني، والملا عبدالله أفندي الإسلامبولي ـ قاضي المدينة المنورة، وابنه الشيخ محمد الجوهري الصغير، والشيخ أحمد الدمنهوري، والشيخ محمد المصيلحي، والشيخ أحمد الدردير، والشيخ محمد الكزبري، والشيخ أحمد بن عبيد العطار وغيرهم.

اشتهر الشيخ طاهر بعلم الفقه في عصره، وتصدرر للتدريس فدرّس بالمسجد الحرام وأفاد، وتخرج على يديه كثير من العلماء، منهم مسند الحجاز الشيخ عمر بن عبدالرسول والسيد ياسين ميرغني، والشيخ عبدالحفيظ عجيمي، وغيرهم. توفي رحمه الله بمكة.

له: النفحة القدسية؛ شرح المنظومة النسفية؛ ضياء الأبصار ـ حاشية مسك الدر المختار؛ شرح على متن الإرشاد لأكمل الدين الحنفي؛ فتح الجواد؛ فتح المبين ـ شرح فرائض الدين للسيد عبدالله الميرغني؛ مختصر الفلك المشحون للعجيمي؛ حاشية على شرح الشنشوري؛ شرح على الإفصاح؛ القول التام في حكم صلاة بعض الرجال خلف النساء في المسجد الحرام؛ نعمة القدير فيما يحل لبسه للرجال من الحرير؛ العروس العلوية في الأروش العلوية؛ العقد الوضاح في شروط عقد النكاح؛ القول المجتبى في فعل المخلص من الربا؛ المعاني البهية على شرح الرحبية(٣).

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٢٧. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٤٥.

(٢) محمود بن سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص٢٠.

(٣) عبدالله أبو الخير، مختصر...، ص ٢٢٥؛ عبدالله غازي، نظم الدرر...؛ إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ٢، ص ٣٥٤؛ عمر كحالة، معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ١٠١؛ عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٣٥؛ فصلية المنهل، جـ٣، المجلد ٢١، ربيع الأول ١٣٨٠هـ، ص ١٧٤؛ الزركلي، الأعلام، جـ٦، ص ١٧٢، ط٦.

معارك الوهابية في لبنان

تساءل وهابي متطرف حول الحكم على ١٠ سعوديين قاتلوا في نهر البارد، بالسجن بين ٢-١٥ سنة، وذلك من بين ما مجموعه ٥١ سعودياً معتقلاً في لبنان على ذمة القضية، هذا غير الذين قتلوا في المعركة الى جانب قائد فتح الإسلام (ابو هريرة)!. هذا غير السعوديين الوهابيين المحبوسين على ذمة قضايا أخرى بينها مشاركين في اغتيال الحريري سبق وأن نشرت اعترافاتهم في صحيفة الأخبار اللبنانية. ولكن لسبب ما يراد للتحقيق ان يأخذ اتجاهاً آخر!

المتطرفون الوهابيون استغربوا، كيف تقوم حكومة تموّلها السعودية باعتقال سعوديين كلهم يحملون كنى مثل: (ابو الوليد الشرعي!، أبو يوسف، أبو مصعب، طلحة السعودي الجراح، أبو الفاروق، أبو عبدالرحمن، أبو شلفه، ابو أنس، أبو الحسن، أبو أسيد، أبو ثابت)؟ ثم أقاموا مناحة على المعتقلين لأنهم حسب رأيهم سنّة! والحكومة نصرانية: (وأما السنّة فلا بواكي لهم)!

جريمة هـؤلاء السعوديين الوهابيين، تأسيس فتح الإسلام (وكانت ممولة من قبل الأمـير بندر ضدّ حزب الله، ولكن انقلب السحر على الساحر)، وارتكاب جنايات قتل مدنيين وعسكريين، وتفجير واطلاق نار وصواريخ وحيازة أسلحة ومتفجرات. قال سلفي متطرف بأن هذه ليست جريمة، وهي لا تعدّ كذلك في لبنان! وتساءل ساخراً: هل تصدقون أن لبنان يحارب الإرهاب؟!

آل سعود أصولهم يهودية

منذ أن ظهر آل سعود على السطح السياسي في الجزيرة العربية، لازال نسبهم محط تساؤل قديماً وحديثاً. لم يحدث هذا لأي قبيلة حاكمة في الخليج إلا العائلة السعودية. أدبيات القرن التاسع عشر بما فيها الأدبيات النجدية والتي سجلها الشاعر حميدان الشويعر، تؤكد على أن آل سعود لا يتبعون الى قبيلة عربية، وإنما هم في أصولهم (يهود). واستمر الجدل في عهد مؤسس دولتهم الحالية، ثم جاء ابنه الملك سعود، فأوصل نسب العائلة الى النبي، وظهرت كتب مصرية تروج لشجرة عائلة ال سعود! والملك فيصل شكل لجنة من الشوام (المستشارين السوريين) لكي تبحث في نسب العائلة المالكة وذلك في أواخر الستينيات الميلادية، ووصلت اللجنة الى أن آل سعود يعودون في جذورهم الى أصل يهودي.

والأمراء السعوديون أنفسهم متناقضين، فمرة يقولون أنهم من عنزة، فرع المصاليخ، مع أن ابن سعود أهان عنزة وشيخها الشهير فهد بن هذال مراراً وأمام الإنجليز. ومـرة يقال أنـه من تميم من بني حنيفة. آل سعود لا يعرفون نسبهم في بلد قبلي، وأخيراً جاء شاب من العائلة عبدالعزيز بن تركي آل سعود ليقول (حنّا من عنزة)، وقبلها كان الأمير سلمان يقول (ما حنا بعنوز بل من بني حنيفة). والقبائل ترفض أن ينتسب آل سعود إليها، فقال قائلهم ساخراً: (اذا كان ابن سعود عنزي، فأنا قيصر الصين)! بالرغم من أن عنزة تحالفت بعض أفرعها مع آل سعود ضد شمّر ولاتزال! فافهم!

وقد انعكس الموقف من الوهابية بسبب نسب آل سعود. فإذا كان هؤلاء يهود، فماذا تكون الوهابية؟. هذا ما جعل الشيخ الظواهري من الأزهر (جد أيمن الظواهري) يكتب كتابه المشهور: (يهوداً لا حنابلة).

العنف الوهابي الى البلقان

في ٢٠١٠/٣/٢٨، نشرت الصنداي تايمز مقالة تحت عنوان: (التمويل السعودي لمسلمي البلقان ينشر الكراهية للغرب) قالت فيها أن السعودية صبّت خلال العقد الماضي مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية على الجماعات السلفية والوهابية في البلقان، التي تقوم بتجنيد عشرات الشبان للحرب في أفغانستان الى جانب القاعدة. وحسب السلطات المقدونية، فـإن الجماعات الوهـابية تصادم معتقدات المجتمعات المسلمة التي تميل تقليدياً الى الإعتدال. وقالت الصحيفة أن الدعم السعودي جاء على شكل تأسيس مراكز اسلامية ومساجد وتوزيع رواتب بمقدار ٢٢٥ جنيهاً للفرد الوهابي، الذي يفترض أن يفرض النقاب على زوجته وأن يطيل لحيته. وأضافت بـأن السلطات المقدونية تراقب وتحقق في الجمعيات الخيرية السعودية النشطة، وفي مقدمتها منظمة الإغاثة الإسلامية، خشية أن تنشر التطرف وتعمل على غسل الأموال من أجل دعم القاعدة. وعلق أحد المسؤولين بأن صادرات السعوديين الرئيسية ليس النفط بل الأيديولوجيا (الوهابية). ويقول سليمان رجب، أحد القادة المسلمين في مقدونيا، بـأن عـدداً من المساجد قد تمّت السيطرة عليها بالقوة من قبل الجماعات الراديكالية المدعومة من السعودية، وأنها قامت بتغيير الأئمة ونوعية الخطابات وبدأت بتعليم الوهابية التي قال أنها غريبة عن تعاليم الإسلام المتسامحة.



هذا الحجاز تأملوا صفحاته   سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



النسخة المطبوعة





أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).





(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة) وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى




مفتاح الكعبة المشرفة (القرن ٦-٧هـ / ١٢-١٣م)